Università
Ca'Foscari
Venezia

Corso di Laurea Magistrale
in Lingue, Economie e Istituzioni dell'Asia e dell'Africa Mediterranea
(ordinamento ex D.M. 270/2004)

Tesi di Laurea

Tassazione progressiva e crescita economica: il caso del Marocco

Relatore
Ch.ma Prof.ssa Anna Marenzi
Correlatore
Ch.ma Prof.ssa Maria Cristina Paciello

Laureando
Francesca Cogo
Matricola 988235

Anno Accademico
2018 / 2019

Sommario

المقدمة 5

Introduzione 8

1 LA SITUAZIONE FISCALE DELLA REGIONE MENA 11

1.1 Caratteristiche demografiche della regione 12

1.2 Evoluzione economica della regione 14

1.3 Il sistema fiscale nella regione 18

1.3.1 L'imposta sul valore aggiunto (IVA) 21

1.3.2 Le accise 23

1.3.3 L'imposta personale sul reddito 23

1.4 Il caso marocchino 26

1.4.1 L'economia del Marocco 26

1.4.2 Riforme per la liberalizzazione del mercato 27

1.4.3 Occupazione e disoccupazione 29

1.4.4 Il sistema fiscale 31

2 LA TASSAZIONE SUL REDDITO DELLE PERSONE FISICHE IN MAROCCO 34

2.1 Gli elementi costitutivi dell'imposta personale sul reddito 36

2.2 Modelli di tassazione personale del reddito 36

2.2.1 La scelta dell'unità imponibile 37

2.2.2 La scelta del livello di progressività 39

2.3 Le riforme della tassazione in Marocco 41

2.3.1 Il sistema fiscale durante il protettorato 42

2.3.2 Il sistema fiscale all'indomani dell'indipendenza 43

2.3.3 La modernizzazione del sistema fiscale negli anni Ottanta 44

2.3.4 Le riforme degli anni 2000 46

2.4 L’attuale articolazione del sistema di tassazione del reddito delle persone fisiche in Marocco 48

2.4.1 Modello di tassazione 48

2.4.2 Determinazione delle categorie di reddito netto soggette a tassazione 50

2.4.3 La scelta del livello di progressività 51

3 GLI EFFETTI DI REDISTRIBUZIONE ED EQUITA’ DELLA TASSAZIONE SUL REDDITO DELLE PERSONE FISICHE 54

3.1 La percezione di una tassazione non equa 56

3.1.1 I problemi relativi al sistema di tassazione 57

3.1.2 L’evasione fiscale in Marocco 58

3.2 Misurazione della diseguaglianza 60

3.2.1 Misure della diseguaglianza dei redditi 61

3.2.2 La distribuzione dei redditi delle famiglie residenti in Marocco 62

3.2.3 Il grado di redistribuzione dell’imposta personale sul reddito in Marocco 66

3.3 La progressività del sistema fiscale: scaglioni di reddito 70

3.3.1 L’effetto redistributivo della progressività per scaglioni 71

3.3.2 Discussione dei risultati ottenuti 75

Conclusioni 76

Bibliografia 78

المقدمة

لم تؤد موجة الاحتجاجات الأخيرة التي ضربت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى المطالبة بمزيد من الإدماج الاقتصادي والسياسي فحسب، بل كانت أيضًا علامة واضحة على رفض التسامح لفترة أطول من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي غير المتناسب الذي تبذله "النخب" المتأصلة في السلطة. يعتقد العديد من المؤلفين والمعلقين أن تفاوت الدخل هو أحد أكثر المشاكل إلحاحًا في عصرنا. يلكنسون وبيكيت، على سبيل المثال، في عملهم "مقياس الروح. ولأن عدم المساواة تجعل المجتمعات أكثر تعاسة"، فإنها تقدم أدلة عديدة لإثبات أن هذا التفاوت في الدخل له تأثير كبير على حياة الناس اليومية. على سبيل المثال، يبدو أن عدم المساواة الأكبر يؤدي إلى خلل اجتماعي عام: ففي المجتمعات التي تتسم بالمزيد من المساواة، تكون معدلات جرائم القتل أقل ويعاني القصّر من العنف أقل؛ وفي المجتمعات الأقل مساواة، هناك قضايا أكثر إشكالية مثل الصحة والتعليم والرفاه العام. ويقال إن السعي لتحقيق المساواة ليس أمرا حيويا بالنسبة للفقراء والتماسك الاجتماعي ورفاهية المجتمع فحسب، بل إنه ضروري أيضا لاقتصاد مستقر. على سبيل المثال، لعبت آفة عدم المساواة دورًا حقيقيًا في الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. كان التفاوت المتزايد في الدخل أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الأزمة المالية والاقتصادية. ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن الأزمتين الحديثتين الكبيرتين - في عامي 1929 و2008 - تتصادفا مع المستويات التاريخية لعدم المساواة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تؤدي مستويات عدم المساواة في الدخل إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي. يشير المعامل السلبي لمؤشر جيني، فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، إلى أن عدم المساواة الأكبر يرتبط بانخفاض النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. العوامل الأخرى التي تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في المنطقة هي: معدل النمو السابق، وسعر الصرف، والإنفاق والاستهلاك الحكوميين، والتضخم، والتعليم الابتدائي. من ناحية أخرى، فإن المتغيرات المرتبطة بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي: معدل الاستثمار الداخلي، والتحضر، وتطوير البنية التحتية. في الواقع، توفر المزيد من الاستثمارات الداخلية للحكومة المزيد من الموارد، والتي يمكن إنفاقها على البرامج الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك خلق وظائف جديدة، ضرورية لزيادة الدخل القومي للبلد وبالتالي نموه. سيتطلب تعزيز الاستثمار الفعال إجراءات وتدابير على المستويين الوطني والإقليمي: على وجه الخصوص، على المستوى الوطني، بالإضافة إلى مواصلة تعميق الإصلاحات (الاقتصاد الكلي والمؤسسي) التي تمت في العقد الماضي، يجب على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة جهودها لتعبئة المزيد من المدخرات الداخلية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الإصلاحات المالية، تقاسم التكاليف في توريد السلع والخدمات العامة وتحسين إنتاجية الإنفاق العام.

إن السياسة المالية الفعالة، التي تضمن إيرادات ضريبية كافية، هي عامل أساسي لقدرة البلد على متابعة سياسات التنمية. ولكن في معظم البلدان النامية، تكون الإيرادات الضريبية منخفضة، مما يعوق التقدم نحو تنمية

اقتصادية أكثر توازناً وشمولية واستدامة يمكن أن تحسن الحالة الصحية العامة وترفع مستوى المعيشة. ولتمويل مشاريع التنمية، يتعين على البلدان الفقيرة وذات الدخل المنخفض تحديد وتنفيذ استراتيجيات ضريبية لزيادة الإيرادات الوطنية.

في العديد من البلدان النامية، يأتي إجمالي الإيرادات الضريبية من ثلاثة مصادر رئيسية: الضرائب الوطنية على السلع والخدمات (الضرائب على المبيعات وضرائب الإنتاج) والضرائب المباشرة (خاصة على الشركات)، والأهم من ذلك، الضرائب على التجارة الخارجية (رسوم الاستيراد). ولكن بما أن تحرير التجارة قد خفض التعريفات الجمركية والتعريفات، فقد تضاءلت حصة الضرائب التجارية، في حين لم تعوض المصادر الأخرى عن انخفاض عائدات التجارة. بالنسبة للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الدخل من ضريبة الدخل الشخصية منخفض مقارنة بالضرائب الأخرى. وفي الواقع، تحتاج ضريبة الدخل الشخصية في هذه البلدان إلى إصلاحات تسمح بالحصول على دخل أكبر للدولة والاستفادة إلى أقصى حد من تأثير إعادة توزيع الدخل على السكان.

حتى المغرب، فيما يتعلق بالنظام الضريبي، يتلاءم مع هذا السياق. النظام الضريبي المغربي الحالي هو نتيجة لعملية إصلاح طويلة، بدأت بشكل كبير، خلال الحماية الفرنسية على البلاد (1912). في الواقع، حتى بداية القرن العشرين، كانت الضرائب من أصل قرآني لا تزال سارية في المغرب، وكانت الضرائب تعتبر في المقام الأول بمثابة عمل تبعي إلى السيادة، والاعتراف بالسلطة. مع إنشاء المحمية، بدأت الإدارة الفرنسية تشييد العديد من الأشغال العامة، التي يتطلب تمويلها المزيد من العائدات من خزائن الدولة. وهكذا بدأ العمل في إصلاح النظام الضريبي، بهدف جعله أكثر حداثة وكفاءة، وجمع المزيد من الإيرادات. لم يتوقف عمل التحديث والتبسيط هذا مع نهاية المحمية، وفي عام 1984 أدى إلى تجميع الضرائب العديدة في أربع ضرائب رئيسية: ضريبة الدخل العامة، ضريبة الشركات، ضريبة القيمة المضافة (VAT)، ضريبة تسجيل ورسوم الدمغة. أحرز تقدم كبير منذ عام 1984، مثل صياغة قانون الضريبة العامة، الذي يجمع جميع الأحكام المتعلقة بالضرائب ويحدد هيكل النظام الضريبي المغربي كما هو عليه اليوم.

يتكون هذا البحث من دراسة حول ضريبة الدخل الشخصي في المغرب، مع مراعاة مكوناتها الرئيسية وتأثيرها في إعادة التوزيع. يمكن أن يساعد التصميم الأفضل لهذه الضريبة على الحد من التفاوتات القوية وتشجيع التنمية الاقتصادية في البلاد وإعطاء تصور عن قدر أكبر من الإنصاف تجاه دافعي الضرائب. في الفصل الأول، قبل كل شيء، تم وصف الوضع الاجتماعي الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الديموغرافية والوضع الاقتصادي والنظم الضريبية المختلفة في المنطقة، مع إشارة خاصة إلى حالة المغرب. يدخل الفصل الثاني مزايا ضريبة الدخل الشخصية: يتم تحليل مكوناته الرئيسية، وإصلاح النظام الضريبي وإدخال هذه الضريبة في المغرب، وأخيرا وصف للضريبة الشخصية على الدخل كما هو الحال في المغرب اليوم. يتناول الفصل الثالث آثار إعادة التوزيع والإنصاف في ضريبة الدخل الشخصي. بادئ ذي

بدء، تتعرض المشاكل الرئيسية للضرائب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمغرب. في الجزء الثاني من الفصل، بدلاً من ذلك، يتم تقديم طريقتين مختلفتين يمكن لنظام ضريبي تنفيذه لتحقيق التقدمية: حسب الطبقات وحسب الدخل. يتم تطبيق هاتين الطريقتين على البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل في المغرب كجزء من التحقيق الذي أجرته وزارة الاقتصاد والمالية. النتائج التي تم الحصول عليها تسمح لنا بفهم نقاط الضعف في ضريبة الدخل الشخصية في المغرب، وتطوير الفرضيات من أجل التحسينات المستقبلية.

Introduzione

“E se l'interesse nell'appassionarsi allo studio dell'economia consistesse nella speranza che la povertà e l'ignoranza possano essere gradualmente eliminate?” Federico Caffè

La recente ondata di proteste che ha investito la regione MENA non solo ha dato voce alle richieste di maggiore inclusione economica e politica, ma è anche un chiaro segnale del rifiuto di tollerare più a lungo la sproporzionata disparità socioeconomica perpetuata dalle "élite" radicate al potere. Molti autori e commentatori ritengono che la disparità di reddito è uno dei problemi più urgenti della nostra era. Wilkinson e Pickett, per esempio, nel loro lavoro «La misura dell’anima. Perché le disuguaglianze rendono le società più infelici», forniscono numerose prove per dimostrare che questa disparità di reddito ha un impatto drammatico sulla vita quotidiana delle persone. Ad esempio, una maggiore disuguaglianza sembra condurre a una disfunzione sociale generale: in società più egualitarie i tassi di omicidio sono più bassi e i minori subiscono meno violenze; e nelle società meno egualitarie, questioni problematiche come la salute, l’educazione e il benessere generale sono più accentuati. Si sostiene che la ricerca dell'uguaglianza non è solo vitale per i poveri e per la coesione sociale e il benessere della società, ma è anche necessaria per un'economia stabile. Ad esempio, la piaga della disuguaglianza ha avuto un ruolo reale nell'attuale crisi economica e finanziaria. La crescente disparità di reddito è stato un fattore chiave che ha portato alla crisi finanziaria ed economica. Non è un caso quindi che entrambe le principali crisi moderne - nel 1929 e nel 2008 - coincidessero con livelli storici di disuguaglianza.

Nei paesi della regione MENA, i livelli di disuguaglianza del reddito riducono significativamente la crescita economica. Un coefficiente negativo dell'indice Gini, per quanto riguarda la crescita economica, indica che una maggiore disuguaglianza è associata ad una minore crescita economica nella regione MENA. Altri fattori che influenzano negativamente la crescita economica della regione sono: il tasso di crescita precedente, il tasso di cambio, le spese e consumi del governo, l’inflazione e l’istruzione primaria. D'altra parte, le variabili positivamente associate alla crescita economica della regione MENA sono: il tasso di investimento, il grado di urbanizzazione, lo sviluppo delle infrastrutture. La disponibilità di un maggiore gettito fiscale permette al governo maggiori risorse di investire in programmi economici e sociali, fra cui la creazione di nuovi posti di lavoro. Una promozione efficace degli investimenti richiederà azioni e misure a livello nazionale e regionale: in particolare, a livello nazionale, oltre a continuare a realizzare le riforme macroeconomiche e istituzionali intraprese nell'ultimo decennio, i paesi della regione MENA devono aumentare gli sforzi

per mobilitare maggiori risparmi interni anche attraverso l'attuazione di riforme fiscali, la condivisione dei costi nella fornitura di beni e servizi pubblici e il miglioramento della produttività della spesa pubblica.

Una politica fiscale efficace, che garantisca un gettito fiscale adeguato, è un fattore fondamentale per la capacità di un paese di perseguire politiche di sviluppo. Ma, nella maggior parte dei paesi in via di sviluppo, le entrate fiscali sono basse, cosa che ostacola il progresso verso uno sviluppo economico più equilibrato, inclusivo e sostenibile, in grado di migliorare lo stato generale di salute ed elevare il tenore di vita. In media, infatti, il rapporto tra il gettito fiscale e il PIL nei paesi a reddito basso e medio-basso è, rispettivamente, di circa il 15% e 19%, significativamente inferiore alla media OCSE (Organizzazione per la Cooperazione e lo Sviluppo). Per finanziare progetti di sviluppo, i paesi poveri e a reddito medio-basso devono definire ed attuare strategie fiscali per aumentare le entrate nazionali.

In molti paesi in via di sviluppo, il gettito fiscale totale deriva da tre fonti principali: le imposte nazionali su beni e servizi (tasse su vendite e accise), le imposte dirette (principalmente sulle imprese), e, cosa più importante, le imposte sul commercio estero (dazi all'importazione). Ma, poiché la liberalizzazione del commercio ha abbassato le tariffe e i dazi, è diminuita la quota di imposte commerciali, mentre le altre fonti non hanno compensato il crollo delle entrate commerciali. Per i paesi della regione MENA le entrate derivanti dalla tassazione sul reddito delle persone fisiche sono basse rispetto a quelle derivanti dalle altre imposte. Infatti, in questi paesi l'imposta sul reddito delle persone fisiche necessita di riforme che permettano di ottenere maggiori entrate per lo Stato e di sfruttare al meglio il suo effetto redistributivo dei redditi fra la popolazione.

Anche il Marocco, per quanto riguarda il sistema tributario, si inserisce in questo contesto. L'attuale sistema fiscale marocchino è il risultato di un lungo processo di riforme, iniziato in modo significativo, durante il protettorato francese sul paese (1912). Infatti, fino agli inizi del XX secolo, erano ancora in vigore in Marocco imposte di origine coranica e la tassazione era considerata prima di tutto come un atto di vassallaggio al sovrano, di riconoscimento dell'autorità. Con l'istituzione del protettorato, l'amministrazione francese ha dato il via alla costruzione di numerose opere pubbliche, il cui finanziamento ha richiesto maggiori entrate nelle casse dello Stato. È iniziata così un'opera di riforma del sistema fiscale, con l'obiettivo di renderlo più moderno ed efficiente, e di raccogliere così maggiori entrate. Questo lavoro di modernizzazione e semplificazione non si è arrestato con la fine del protettorato, e nel 1984 ha portato al raggruppamento delle numerose imposte in quattro imposte principali: l'imposta generale sul reddito (*General Income Tax*), l'imposta sulle società (*Corporate Tax*), l'imposta sul valore aggiunto (*VAT*), le imposte di bollo e di registrazione (*Registration and Stamp Duties Tax*). Grandi passi avanti son stati fatti dal 1984, come ad esempio la stesura di un *Code*

général des impôts, che raccoglie tutte le disposizioni in materia di tassazione e che delinea la struttura del sistema fiscale marocchino così com'è al giorno d'oggi.

Questo lavoro di tesi consiste in uno studio dell'imposta personale sul reddito in Marocco, considerando le sue componenti principali e il suo effetto redistributivo. Un migliore disegno di questa imposta può contribuire a ridurre le forti disuguaglianze e incoraggiare lo sviluppo economico nel paese e a dare una percezione di maggiore equità ai contribuenti.

Nel primo capitolo, innanzitutto, viene descritta la situazione socioeconomica della regione MENA, prendendo in considerazione le caratteristiche demografiche, la situazione economica e i diversi sistemi tributari della regione, con particolare riferimento al caso del Marocco.

Il secondo capitolo entra nel merito dell'imposta personale sul reddito: vengono analizzate le sue componenti principali, le riforme del sistema tributario e l'introduzione di questa imposta in Marocco, e infine la descrizione dell'imposta personale sul reddito così com'è al giorno d'oggi in Marocco.

Nel terzo capitolo utilizzando i dati di un'indagine del Ministero per lo sviluppo economico sulla distribuzione del tenore di vita in Marocco, la «Repartition des niveaux de vie au Maroc», abbiamo proposto un'analisi empirica che ci ha permesso di valutare l'effetto redistribuivo dell'imposta personale sul reddito. In particolare, abbiamo svolto due esercizi, il primo dei quali prevede l'applicazione del sistema di progressività attualmente in vigore in Marocco, ovvero la progressività per classi. È stata calcolata la curva di Lorenz del reddito prima dell'imposta personale, le imposte dovute, e quindi la curva di Lorenz del reddito netto. In seguito, è stato replicato l'esercizio assumendo, con le stesse aliquote marginali e gli stessi limiti reddituali, un sistema di progressività per scaglioni. Tale sistema, più diffuso nelle principali economie sviluppate, corregge eventuali effetti di riordinamento dei redditi. I risultati ottenuti permettono di comprendere quali sono i punti deboli dell'imposta personale sul reddito in Marocco, e di avanzare ipotesi per miglioramenti futuri.

CAPITOLO 1

LA SITUAZIONE FISCALE DELLA REGIONE MENA

Prima di illustrare l'argomento centrale del mio lavoro di tesi, l'imposta personale sul reddito in Marocco, è doveroso descrivere il contesto in cui il Marocco si inserisce e da cui è stato ed è ancora oggi influenzato: la regione MENA. Questo termine, acronimo di "Medio Oriente e Nord Africa", fa riferimento ad una vasta area geografica, che si estende dal Marocco all'Iran, arrivando a comprendere in alcuni casi anche Pakistan e Afghanistan. Argomento di questo primo capitolo è una descrizione di diversi aspetti della suddetta regione, mettendo in luce le somiglianze ma anche le grandi differenze fra i paesi che la compongono, rapportandoli sempre all'ambito fiscale. Di seguito quindi una trattazione delle caratteristiche demografiche della regione, importante per interpretare al meglio le politiche fiscali nei vari paesi; una descrizione dell'evoluzione economica della regione, dalla fine del colonialismo fino ad oggi, per comprendere la situazione attuale; l'analisi del sistema fiscale nella regione: l'IVA, le accise e l'imposta personale sul reddito. Nella seconda parte del capitolo invece, l'analisi si restringe al Marocco, descrivendo la situazione economica del paese e le riforme per la liberalizzazione economica attuate dagli anni Ottanta, facendo riferimento al problema della disoccupazione e trattando infine il sistema fiscale del paese.

1.1 Caratteristiche demografiche della regione

L'influenza delle variabili demografiche nella spiegazione dei fenomeni economici è spesso oggetto di attenzione da parte degli studiosi sia per delineare le opportunità di crescita dell'economia, sia per valutare la sostenibilità delle proposte di politica economica. Le entrate e le spese pubbliche sono condizionate dalle caratteristiche anagrafiche dei residenti perché sia la quantità di imposte prelevate da un individuo, sia le prestazioni a carico dello stato che gli sono erogate nel corso della sua esistenza, variano notevolmente in funzione delle diverse fasi del ciclo di vita (Rosti, 2006). Segue quindi una descrizione della composizione demografica della regione MENA, facendo riferimento al trend di crescita e di invecchiamento della popolazione, al tasso di fertilità e ai flussi migratori.

Dagli anni '50 fino ad oggi, la regione MENA ha registrato un significativo aumento della popolazione, passando da 110 milioni di abitanti negli anni '50 a 569 milioni nel 2017, picco massimo della regione (Musa McKee, 2017).

Il Grafico 1.1 riporta la composizione della popolazione per classi di età dal 1950 e le previsioni di crescita fino al 2100. Nel 2015 più della metà della popolazione della regione aveva meno di ventiquattro anni. Dividendo la popolazione attuale in tre fasce di età, rispettivamente comprese fra 0-24, 25-64 e over 64 anni, si può notare come circa il 95% dell'intera popolazione della regione rientri nelle prime due fasce d'età. Questa composizione demografica ha posto i governi di questi paesi di fronte a grandi sfide: l'istruzione dei giovani e la creazione di un mercato del lavoro in grado di assorbirli una volta finiti gli studi, rivolte civili, richieste di una maggior partecipazione politica. Per quanto riguarda il restante 5% della popolazione, composto da individui over 64 anni, questa frazione è destinata ad aumentare, poiché si sta verificando un invecchiamento della popolazione. Si può notare come dal 1950 al 2015, le variazioni percentuali della composizione della popolazione non risultano significative. Mentre dal 2015 in poi, si stima un aumento degli over 64 e allo stesso tempo una forte diminuzione della fascia 0-24 anni. Questo andamento può ricondursi da un lato ad un aumento dell'aspettativa di vita, dall'altro ad un incremento dei tassi di istruzione delle donne, cosa che può portare ad un innalzamento dell'età matrimoniale, con conseguente diminuzione dell'età fertile della donna. A causa della diminuzione della proporzione di giovani, diventerà sempre più cruciale il loro impiego nel mercato del lavoro retribuito, in previsione del futuro invecchiamento demografico.

Grafico 1.1 *Evoluzione della composizione della popolazione, 1950- 2100.*

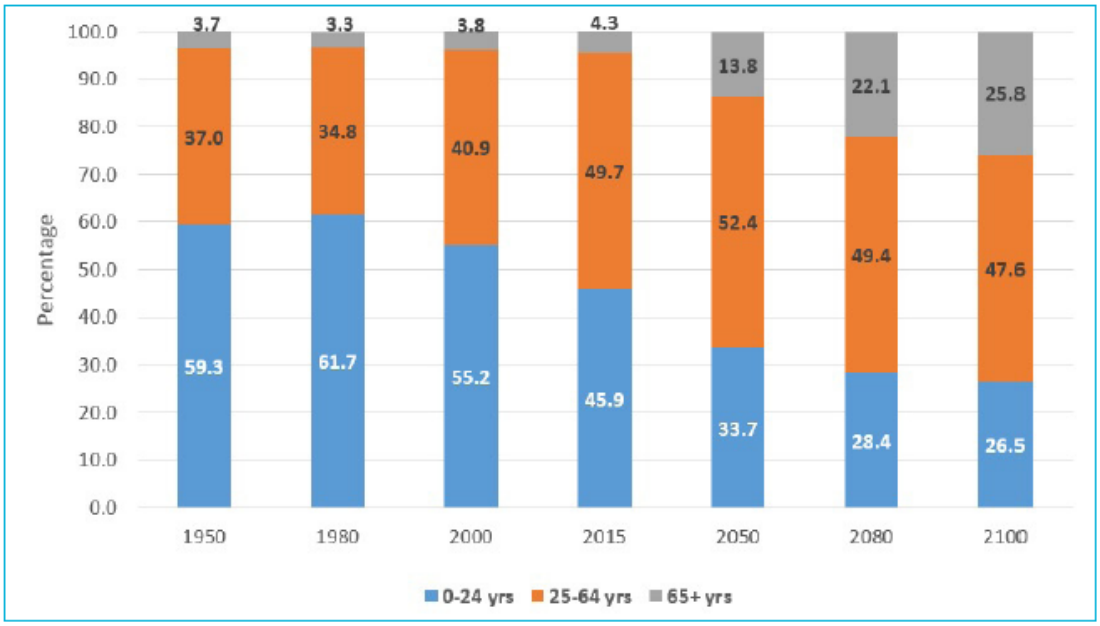

Fonte: Musa McKee (2017).

Dal Grafico 1.2 emerge una contrazione del tasso di fertilità totale della regione, nonostante ciò, è attesa una continua crescita della popolazione, fino a raggiungere la quota stimata di un miliardo di persone nel 2100. Questo fenomeno è detto "Momentum demografico" e si verifica quando una percentuale elevata della popolazione di un paese è costituita da giovani. La popolazione totale continua a crescere ancora per qualche tempo dopo che la fertilità si è stabilizzata al livello di sostituzione, ossia 2,1 figli per coppia, numero necessario perché ciascuna coppia di genitori venga sostituita. Se vi è un'elevata percentuale di donne in età fertile, il numero totale delle nascite può restare stabile o addirittura aumentare, anche se diminuisce il tasso di fecondità delle donne. Questo fenomeno è tipico dei paesi in via di sviluppo, come quelli appartenenti alla regione MENA.

La fuga dai conflitti, che devastano molti paesi della regione, e la speranza di una realizzazione professionale hanno fatto crescere il numero dei migranti interni alla regione fino a 54 milioni, che corrispondono al 13% della popolazione totale. Negli ultimi dieci anni il flusso migratorio è cresciuto notevolmente, tanto che la proporzione di migranti nella regione è duplicata. Il numero di migranti disoccupati è aumentato e di conseguenza sono diminuite le rimesse inviate ai paesi di provenienza. L'importanza di saper integrare i migranti nel mercato del lavoro non è data solamente dal rischio di scioperi e scontri sociali, ma anche dall'invecchiamento della popolazione e dal calo dei tassi di fertilità, menzionati nei paragrafi precedenti.

Grafico 1.2 *Popolazione totale in Europa (Russia esclusa) e nella regione MENA.*

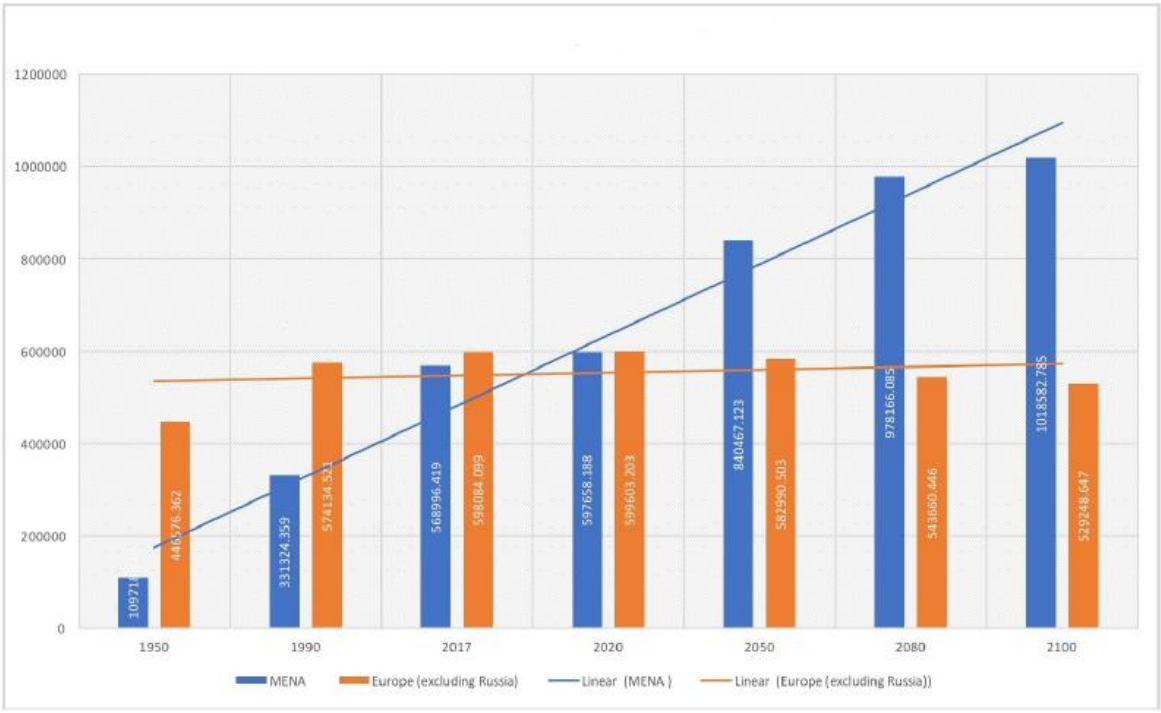

Fonte: Musa McKee (2017).

1.2 Evoluzione economica della regione

I paesi della regione MENA sono accomunati da un'esperienza di passato coloniale: dalla seconda metà del XIX secolo infatti, le potenze europee iniziarono a competere per l'espansione in Africa e in Asia, istituendo colonie e protettorati nei due continenti. Il colonialismo ha influenzato negativamente lo sviluppo economico e sociale di questi paesi. All'indomani dell'indipendenza, i vari paesi si trovavano in uno stato di diffusa povertà e disuguaglianza, con bassissimi livelli di istruzione. Guardando al Marocco, la sua economia risultava dominata dal settore agricolo fortemente dipendente da capitali stranieri, soprattutto francesi, in un contesto all'interno del quale le partecipazioni marocchine nell'industria nazionale non superavano il 5% del totale (Stefanelli, 2017). Inoltre, la mancanza di determinati prodotti veniva sopperita con la loro importazione dai paesi europei, creando così un forte legame di dipendenza con gli ex colonizzatori. Un esempio di questa interdipendenza è dato dalle ex colonie francesi: quest'ultime assorbono circa il 5% delle esportazioni francesi, e inoltre, dal sottosuolo africano le compagnie francesi estraggono le materie prime che vengono poi inviate in Europa (Trapani, 2015).

Il modello di sviluppo economico che viene adottato dagli anni '50 prevede un significativo intervento dello Stato nell'economia: viene impiegata una strategia di industrializzazione sostitutiva delle importazioni (ISI), che mira a creare un'industria nazionale moderna. I prodotti che prima venivano importati vengono ora sostituiti con prodotti ottenuti con materie locali all'interno del paese.

I beni che venivano prodotti erano principalmente: articoli tessili, beni durevoli di consumo, fertilizzanti e plastica. I paesi che hanno adottato l'industrializzazione sostitutiva delle importazioni in modo più risoluto sono: Egitto, Tunisia, Siria e Iraq. A questa strategia inoltre si accompagnano generose politiche sociali, fra le quali: l'istruzione gratuita, i sussidi pubblici universali e l'espansione del pubblico impiego. Ed è proprio con queste politiche che lo Stato fa sentire la sua presenza nell'economia, assumendo un ruolo predominante nel processo industriale: il settore privato infatti non era in grado di promuovere lo sviluppo, perché agli industriali mancavano le risorse necessarie. (Cammett M., 2015)

Allo stesso tempo molte imprese private e straniere vengono nazionalizzate, così come le banche, i servizi pubblici e il settore petrolifero. Un esempio famoso di queste operazioni è il canale di Suez[1]. La costruzione di quest'opera ha fatto emergere un largo settore pubblico e ha contribuito all'espansione dell'apparato statale. Inoltre, una conseguenza delle nazionalizzazioni è il riaffermarsi della sovranità dei regimi nella regione, dopo l'esperienza del colonialismo.

Ma già a partire dagli anni '60, iniziano ad emergere i limiti di questa strategia, dapprima in Egitto e Tunisia, in seguito anche negli altri paesi. Infatti, per sovvenzionare la nascita di un'industria nazionale moderna, l'agricoltura viene trascurata. Ma allo stesso tempo le nuove industrie non riescono a diventare moderne e competitive nei mercati internazionali. Quindi questi paesi restano ancora fortemente dipendenti dalle importazioni, e registrano solo un modesto aumento dell'occupazione nel settore manifatturiero.

Visto lo scarso successo di queste politiche di intervento dello stato nell'economia, dagli anni '70, alcuni paesi arabi iniziarono a incentivare maggiormente il ruolo del settore privato e ad aprire il paese agli investimenti esteri. Alcuni esempi sono la Tunisia, l'Egitto, l'Algeria, la Giordania e il Marocco. Sempre in questi anni il petrolio e il gas naturale diventano fonti energetiche centrali e, alla fine del decennio, la produzione globale è dieci volte superiore rispetto a quella del secondo dopo guerra, per far fronte alla crescente domanda, e il Medio Oriente diventa il principale produttore mondiale di petrolio. Soprattutto tra il 1973 e il 1981, l'aumento delle entrate petrolifere permette un rapido sviluppo economico e sociale. Questo benessere influenza anche i paesi non produttori di petrolio: aumentano infatti i flussi migratori dai paesi non produttori a quelli produttori e quest'ultimi destinano molti aiuti finanziari ai paesi non produttori di petrolio.

[1] Realizzato da compagnie francesi ed egiziane, il canale di Suez è stato inaugurato nel 1869. Poco dopo gli inglesi si interessarono ai profitti dell'opera e con la Convenzione di Costantinopoli, il Canale fu dichiarato neutrale sotto controllo inglese. Quando Nasser arrivò al potere in Egitto, si impegnò nella costruzione della diga di Assuan, che Stati Uniti e Gran Bretagna, fin dal 1952, avevano promesso di finanziare. Ma nel 1956 ritirarono l'offerta accusando l'Egitto di aver acquistato armi dalla Cecoslovacchia, vicina all'Unione Sovietica e di aver stretto relazioni con quest'ultima. Per ritorsione Nasser nazionalizzò la società dello stretto per incamerare i fondi necessari per la costruzione della diga. Le entrate annuali del Canale erano, al tempo, circa 100 milioni di dollari all'anno.

L’emigrazione verso i paesi del Golfo ha aiutato a contenere la disoccupazione fra i lavoratori qualificati, soprattutto in Egitto, Yemen e Giordania, contribuendo in questi paesi a ridurre la pressione dell’offerta sul mercato del lavoro. Inoltre, gli emigrati iniziano a mandare rimesse alle loro famiglie nei paesi di provenienza, migliorandone il tenore di vita e riducendo la crescita della povertà. D’altra parte, questo massiccio esodo di lavoratori provoca una carenza di personale qualificato nei paesi di provenienza in settori come l’istruzione e la sanità.

A causa delle ingenti entrate dall’industria petrolifera, molti paesi diventano *Rentier States*, ovvero stati che ricavano tutto o una parte sostanziale del loro reddito nazionale dalla rendita assicurata dalla vendita delle risorse indigene a clienti esterni. Nel caso dei paesi produttori di petrolio, il governo diventa il principale recipiente di questa rendita e solo pochi sono impiegati nella produzione della ricchezza. I regimi autoritari in questi paesi diventano, grazie alle rendite del petrolio, finanziariamente indipendenti dalla società: non dipendono per le spese e per la fornitura dei servizi pubblici dalla tassazione dei loro cittadini. Dal punto di vista economico, la dipendenza dalle rendite petrolifere rallenta il processo di industrializzazione del paese e scoraggia la diversificazione economica. Inoltre, il settore petrolifero non crea occupazione per elevati numeri di lavoratori. Senza contare infine la grande instabilità economica data dall’andamento dei prezzi del petrolio che sono soggetti a repentini cambiamenti e che sono ineluttabilmente influenzati da eventi esterni.

Alla fine degli anni ’80 la domanda energetica rallenta, i paesi della regione devono far fronte ad un deficit molto alto e ad un debito estero elevato che in percentuale, nel caso della Siria, supera addirittura l’ammontare del PIL nazionale (Tabella 1.1). Marocco, Algeria, Egitto, Tunisia e Giordania affrontano una situazione analoga: il loro debito estero aumenta sensibilmente nel primo decennio considerato, mentre nel secondo decennio continua a crescere solo per Marocco e Tunisia.

Tabella 1.1 *Ammontare del debito estero in percentuale del PIL, accumulato fino agli anni '90.*

Debito estero % PIL (1970 - 1990)			
	1970	1980	1990
Algeria	0.0	45.9	45.5
Siria	0.0	27.6	139.0
Egitto	0.0	83.4	76.6
Marocco	0.0	51.7	96.9
Tunisia	0.0	40.4	62.5

Fonte: Cammett M. (2015).

Per far fronte alla crisi, questi paesi chiedono la ricontrattazione del debito agli Stati Uniti e alle banche europee, che accettano imponendo però agli stati di attuare i programmi di aggiustamento strutturale pensati dalla Banca Mondiale e dal Fondo Monetario Internazionale; i paesi del Golfo, Siria, Libia, Libano e Iraq pur non firmando mai un accordo ufficiale con le agenzie di Washington portano avanti riforme di liberalizzazione economica per ridurre il peso dello Stato nell'economia. I paesi arabi hanno ricevuto aiuti dagli Stati Uniti in cambio di supporto militare: l'Egitto ha ottenuto 1.3 miliardi di dollari all'anno dal 1987 e la cancellazione di 15 miliardi di dollari americani di debito pubblico per aver aderito alla coalizione anti-Saddam, al Marocco sono stati condonati 5 miliardi di dollari di debito pubblico per aver inviato le proprie truppe contro S. Hussein nel 1991.

Le misure di stabilizzazione macroeconomica prevedono austerità di bilancio, attraverso il taglio della spesa pubblica e il progressivo ritiro dello Stato dalla gestione di servizi di base quali la sanità e l'istruzione, e la svalutazione del tasso di cambio per diminuire le importazioni e aumentare le esportazioni, rendendole più competitive. Per quanto riguarda le riforme strutturali a lungo termine, privatizzazione, promozione delle esportazioni e liberalizzazione commerciale sono le principali misure adottate.

Anche la liberalizzazione commerciale viene applicata gradualmente. Vennero istituite "free trade zones", che offrono particolari vantaggi agli investitori stranieri. La percentuale degli investimenti stranieri diretti nei paesi della regione era molto bassa e a livello regionale la quota di prodotti non petroliferi esportati sul PIL scende al 43% a fine anni '90. In Marocco le esportazioni di beni manufatti, specialmente di prodotti tessili, aumentano durante i primi anni dell'aggiustamento strutturale, ma poi scendono di nuovo a causa della concorrenza asiatica.

Dagli anni '90, con la fine del boom petrolifero, il generoso sistema di welfare degli anni '60 e '70 entra in crisi, e i governi non riescono più ad assicurare i servizi che garantivano in passato. Gli aggiustamenti strutturali alla spesa sociale variano da paese a paese: la Tunisia continua a spendere una percentuale consistente della spesa pubblica per il welfare; Egitto, Marocco e Giordania non riescono a proteggere la spesa pubblica allo stesso modo; l'Algeria è costretta ad un taglio drastico; i paesi del Golfo invece riescono a mantenere la spesa sociale. La spesa sociale viene impiegata per pagare i salari dei dipendenti pubblici nei settori sociali mentre la qualità del servizio peggiora sensibilmente. Questo provoca un aumento delle organizzazioni non governative (ONG) che forniscono i servizi sociali, ma controllate dallo stato, e l'espansione del sistema privato specialmente per l'università e per il sistema sanitario, a beneficio dei ceti medio alti.

Come conseguenza dei piani di austerity in Tunisia, Egitto e Marocco viene ridotto il numero di alimenti coperto dai sussidi alimentari ai beni principali consumati dalle classi più povere; si bloccano le assunzioni o si riduce il salario dei lavoratori, per non dover ricorrere a licenziamenti di massa. La

liberalizzazione economica ha un impatto drammatico sul mercato del lavoro: negli anni ’90 la disoccupazione aumenta drasticamente sia a causa delle privatizzazioni, sia a causa del blocco delle assunzioni. Complessivamente le misure di stabilizzazione adottate dai vari paesi hanno portato ad una riduzione del deficit pubblico, una riduzione dei livelli di debito estero, un rallentamento della crescita dell’inflazione e ad una ripresa, seppur lenta, della crescita economica.

Nei primi anni 2000, le riforme di liberalizzazione economica accelerano e si assiste al terzo boom petrolifero (2003-2007). Fra le cause principali dell’aumento del prezzo del greggio ci sono: l’aumento del fabbisogno energetico (soprattutto per la Cina) e la guerra in Iraq (2003). I paesi del Golfo hanno sfruttato i profitti derivanti dall’aumento delle entrate petrolifere per pagare i loro debiti esteri e per sostenere la spesa sociale. Giordania, Libano e Marocco, che sono fortemente dipendenti per il loro fabbisogno energetico dall’importazione di petrolio, hanno risentito pesantemente dell’aumento dei prezzi del greggio, che ha comportato un peggioramento del disavanzo della loro bilancia commerciale e dei loro conti fiscali, oltre ad aver contribuito ad aumentare l’inflazione.

A partire dal 2006, l’aumento del prezzo di alcuni beni di consumo, come i cereali, ha innescato una crisi alimentare che ha indebolito soprattutto i paesi dipendenti dall’importazione dei beni alimentari. Inoltre, anche la regione MENA è stata colpita dalla crisi finanziaria globale del 2007, che ha esacerbato una situazione economica già fragile, specialmente per i paesi non produttori di petrolio. Questi fattori, uniti alla diffusa corruzione, alla mancanza di libertà politica sono fra le principali cause delle rivolte scoppiate alla fine del 2010 in Tunisia, e poi diffuse negli altri paesi della regione, le cui conseguenze persistono ancora oggi.

Una delle sfide per i nuovi governi, saliti al potere alla fine delle rivolte, è l’attuazione di riforme in grado di risollevare l’economia e migliorare le condizioni sociali dei cittadini, tenendo fede a quel contratto sociale che è alla base dello stato sociale e politico.

1.3 Il sistema fiscale nella regione

Ai fini dell’analisi del sistema fiscale della regione MENA, i paesi di quest’area vengono comunemente divisi secondo tre criteri: presenza o meno di risorse naturali nel paese (la ricchezza di risorse è detta tale quando le entrate fiscali dallo sfruttamento delle stesse supera il 50% delle entrate totali), e posizione geografica e la presenza di eventuali blocchi commerciali continentali (Tabella 1.2 Divisione dei paesi della regione MENA per posizione geografica e dotazione di risorse naturali**Errore. L'origine riferimento non è stata trovata.**).

Tabella 1.2 *Divisione dei paesi della regione MENA per posizione geografica e dotazione di risorse naturali*

Paesi privi di risorse		**Paesi dotati di risorse**		
Maghreb	Mashreq	Maghreb	Paesi del Golfo	Altri
Mauritania Marocco Tunisia	Egitto Libano Giordania Siria	Algeria Libia	Arabia Saudita Bahrein Emirati Arabi Uniti Kuwait Oman Qatar	Iran Iraq Yemen

Fonte: Cammett M. (2015).

L'andamento delle entrate governative nella regione MENA è diverso da quello del resto del mondo: fin dal 1990, la presenza o meno di petrolio e di gas naturale ha influenzato l'evoluzione delle entrate governative dei diversi paesi della regione. Paragonate con le entrate governative di altri paesi ad alto reddito possiamo notare come queste siano superiori a quelle della regione MENA nel periodo considerato, e risultino meno volatili. Ciò è dovuto al fatto che gli altri paesi considerati hanno una tassazione sulle entrate non derivanti da risorse naturali più sviluppata e quindi le entrate del governo sono più costanti nel tempo (Mansour, 2015).

Nel Rapporto del Fondo Monetario Internazionale (Mansour, 2015) viene sottolineata la correlazione fra le entrate totali e quelle derivanti dalle risorse, nei paesi dotati di risorse naturali della regione MENA (Tabella 1.2). Il Grafico 1.3, estratto dallo stesso Rapporto, riporta le entrate governative medie dei paesi della regione dal 1990 al 2012. Le entrate considerate sono: governative totali, fiscali, non fiscali (ad esempio i valori bollati) e derivate da risorse.

Grafico 1.3 *Andamento e composizione delle entrate governative (1990 - 2012)*

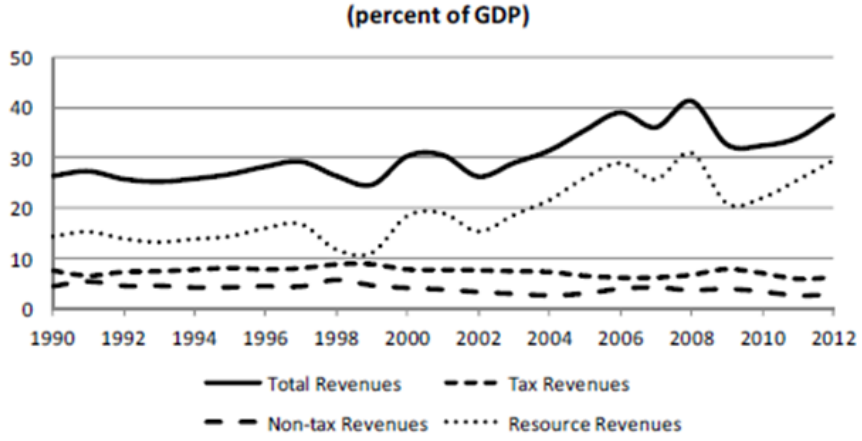

Fonte: Mansour (2015).

Agli inizi degli anni 90, le entrate da risorse costituivano poco meno del 15% del Prodotto Interno Lordo. A partire dagli anni 2000 hanno raggiunto il 31% del PIL e, anche se a causa della crisi del 2008 erano scese al 20%, sono poi risalite al 29,5% nel 2012 (Grafico 1.3). Dalle considerazioni emerse dal Rapporto del Fondo Monetario Internazionale (Mansour, 2015) è previsto un futuro declino della domanda mondiale di petrolio e di gas naturale, e un aumento dello sfruttamento delle riserve di gas di scisto al di fuori della regione[2]. Questo avvenimento, unito al declino della domanda mondiale di petrolio avrà un impatto negativo sulle politiche fiscali dei paesi della regione MENA, dal momento che le entrate fiscali di questi paesi sono rimaste stagnanti e dipendono principalmente dalla tassazione sulle entrate derivanti dalle risorse naturali, fatta eccezione per l'Algeria, che ha un sistema fiscale ben sviluppato.

Nei paesi del Mashreq e del Maghreb poveri di risorse naturali (Tabella 1.2) l'andamento delle entrate totali negli anni '90 è rimasto più o meno costante, ma negli ultimi dieci anni si è sviluppato diversamente nelle due aree: è infatti avvenuto un declino delle entrate in tutti i paesi del Mashreq pari a circa il 5% del PIL. Il Grafico 1.4 mostra la composizione del gettito fiscale nei paesi privi di risorse, ed emergono differenze significative: nei paesi del Mashreq il gettito fiscale è rimasto stagnante nel periodo considerato, mentre nella zona del Maghreb è aumentato del 6,4% del PIL dal 2005 al 2012. Inoltre, nel primo gruppo, le imposte sui consumi sono rimaste costanti in un primo periodo, e si è verificata invece una drastica riduzione delle tasse commerciali dagli anni '90, compensata con un aumento della tassa sul reddito negli anni 2000. Nel secondo gruppo invece la diminuzione delle tasse commerciali è stata abbondantemente compensata dalle imposte sui consumi. Le entrate delle tasse sul reddito rimangono invece relativamente costanti.

[2] I maggiori produttori di gas di scisto sono USA, Russia, Cina e Argentina e negli anni passati hanno sfruttato in modo intensivo questa nuova risorsa, nel 2017 gli USA hanno superato l'Arabia Saudita nella produzione di barili di petrolio. (Linda Doman, 2018)

Grafico 1.4 *Confronto e composizione del gettito fiscale nei paesi privi di risorse naturali*

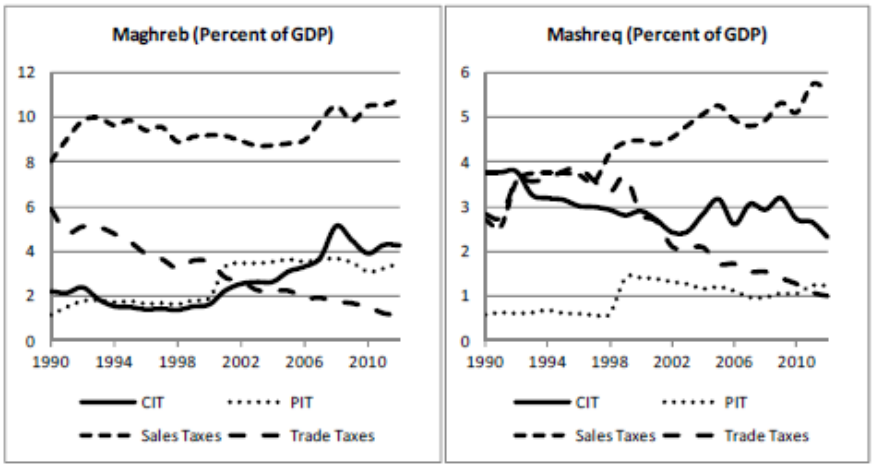

Fonte: Mansour (2015).

Le entrate pro-capite sono diminuite di un terzo nei paesi del Mashreq, e sono aumentate di un terzo nei paesi del Maghreb. Il Grafico 1.5 mette a confronto il gettito fiscale nei due gruppi di paesi, quelli dotati di risorse naturali e quelli non dotati di risorse. Dal grafico emerge che il gettito fiscale è rimasto molto basse e stagnante nei paesi dotati di risorse, mentre è aumentato leggermente negli altri paesi, dimostrando come la presenza di risorse naturali influisca sull'andamento delle entrate fiscali.

Grafico 1.5 *Confronto del gettito fiscale in percentuale del PIL*

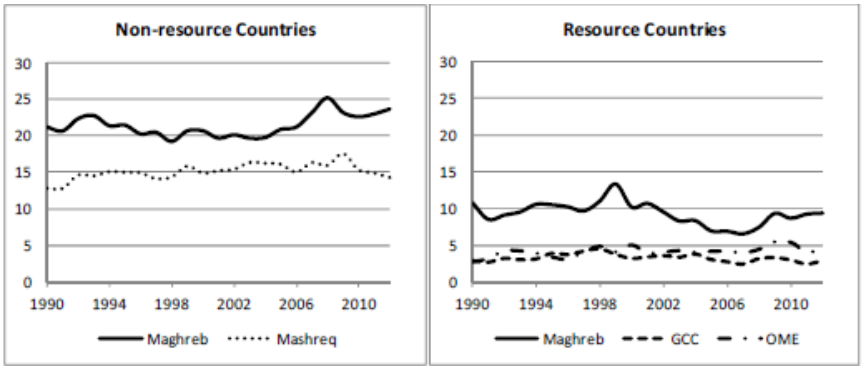

Fonte: Mansour (2015).

1.3.1 L'imposta sul valore aggiunto (IVA)

Le imposte generali sulle vendite sono costituite per la maggior parte dall'IVA basata sul principio di destinazione, e si originano principalmente in due modi: dalle tasse di vendita a cascata, applicate alle merci prima degli anni '90, o dall'istituzione di un'IVA senza un retaggio storico. Il primo caso riguarda i paesi del Maghreb e l'Egitto, che hanno trasformato le vecchie tasse commerciali in IVA, modificando la legislazione per ridurre la base imponibile ai servizi e ridurre

l'effetto a cascata aumentando i rimborsi delle imposte su beni intermedi e beni capitali. Il secondo metodo è stato applicato in Libano, Giordania, Iran, Iraq e Yemen. (Mansour, 2015)

Le aliquote dell'IVA variano molto da paese a paese: quelle di Yemen, Iran e dei paesi del Mashreq tendono ad essere inferiori rispetto a quelle dei paesi del Maghreb. Inoltre, si può anche osservare che i paesi con le aliquote più basse sono quelli che hanno stabilito l'IVA senza un retaggio storico, ma bensì come nuova fonte di finanziamento o come compenso per le perdite subite a causa della liberalizzazione. Il livello e il numero di aliquote dell'IVA nella regione si adegua allo spettro della pratica internazionale, tranne in relazione alle aliquote standard nell'Unione Europea, dove le aliquote sono superiori anche alla più elevata applicata nella regione MENA (20% in Marocco). Nella regione MENA il contributo dell'IVA nelle entrate fiscali varia dal 30% al 55%, tranne in Iran e in Egitto dove è più basso.

Il costo delle spese fiscali dell'IVA, dato da esenzioni e detrazioni per determinate categorie, previsto dalle normative attuali riguardanti questa imposta è ingente. Questo potrebbe preoccupare i governi, perché puntare su una tassa indiretta, soprattutto una di applicazione generale come l'IVA, è costoso e porta a problemi amministrativi, che vengono amplificati dall'evasione fiscale. Inoltre, aumentare le entrate da altre fonti fiscali può essere più problematico rispetto al ridimensionamento delle esenzioni dell'IVA e dei tassi bassi. Il costo delle spese fiscali per l'IVA è generalmente progressivo, anche se non sempre, ma spesso mal direzionato e molto costoso. La Tabella 1.3 mostra l'impatto distributivo delle aliquote dell'IVA e dei tassi ed esenzioni in Marocco e in Tunisia. Il quintile Q5 che comprende la quota più ricca della popolazione, raccoglie anche la quota più alta delle spese per l'IVA, il 40%, mentre il primo quintile riceve meno del 10%, e nel caso del Marocco, il quintile più povero ancora meno. Questi dati mostrano come potrebbero essere disegnate politiche più efficienti per destinare le entrate derivanti dallo snellimento delle spese per l'IVA a sostegno dei più poveri.

Tabella 1.3 *Impatto distributivo delle spese dell'IVA in Marocco e in Tunisia*

	Poveri	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	**Totale**
Marocco	5.2	9.3	12	15	19.7	38.8	100
Tunisia	n.a.	7.7	12.7	17	23.2	39.2	100

Fonte: Mansour (2015).

Ci sono anche altre opzioni che prevedono un approccio più graduale nel riformare l'IVA. Per esempio, la riduzione della portata delle esenzioni dall'IVA e dei tassi bassi ad un elenco limitato di voci, che comprendono il paniere consumato dalle classi povere. Anche questo approccio però è risultato difficile nei paesi della regione.

1.3.2 Le accise

Nei paesi della regione MENA le accise sono applicate principalmente a: tabacco, bevande alcoliche e non, prodotti petroliferi, automobili e telefonia mobile. Le entrate dalle accise in percentuale del PIL sono diminuite fortemente in tutti i paesi della regione dagli anni 2000, tranne in Egitto ed in Libano, dove sono rimaste costanti. Le accise sono fonti di entrate potenzialmente significative, ma non sfruttate, soprattutto in quei paesi il cui rendimento è inferiore al 2% del PIL (**Tabella 1.4**).

Tabella 1.4 *Entrate derivanti dalle accise nei periodi 2000-2001 e 2011-2012*

	2000-01	2011-12
	Percentuale del PIL	
Paesi con risorse		
Algeria	2.15	0.39
Iran	1.77	0.32
Paesi senza risorse nel Maghreb		
Mauritania	2.62	0.88
Marocco	3.79	2.77
Tunisia	3.16	2.30
Paesi senza risorse nel Mashreq		
Egitto	1.36	1.67
Giordania	0.83	0.42
Libano	3.51	2.96
Siria	0.26	0.20

Fonte: Mansour (2015).

Spesso, nei paesi della regione MENA, le accise sono usate anche per proteggere la produzione interna, oltre alla protezione fornita dai dazi. In Tunisia, ad esempio, le accise sul tabacco di marchi importati sono più elevate, dal momento che non rientrano all'interno del monopolio del governo.

Nei paesi del Consiglio di Cooperazione del Golfo non ci sono accise, ma ci sono tasse esterne comuni (CET), per esempio un tasso del 200% sulle bevande alcoliche e del 150% sul tabacco. La tariffa sull'alcol produce poche entrate date le restrizioni religiose e le esenzioni diplomatiche per le bevande alcoliche, e anche un'eventuale accisa ne produrrebbe poche.

1.3.3 L'imposta personale sul reddito

Tutti i paesi della regione, fatta eccezione per quelli appartenenti al Consiglio di Cooperazione del Golfo, hanno stabilito un'imposta sulle persone fisiche, con aliquote progressive sui salari e sul reddito d'impresa, aliquote fisse sul portafoglio e sul reddito immobiliare. Questo tipo di suddivisione è chiamata sistema a doppia imposizione dei redditi poiché combina un'aliquota d'imposta

progressiva sui redditi dai salari con un'aliquota fissa sui redditi da capitali, e quest'ultima corrisponde all'aliquota minima sul reddito dai salari. Dal punto di vista delle entrate, l'imposta sul reddito delle persone fisiche è una delle meno redditizie nei sistemi di tassazione della regione. Nei paesi privi di risorse, l'imposta personale sul reddito genera entrate pari al 2% del PIL, mentre per i paesi ricchi di risorse le entrate da questa imposta rappresentano meno dello 0,5% del PIL. La debolezza di queste entrate fa pensare al fatto che i paesi della regione non gestiscano in modo opportuno la progressività della tassazione, cosa che risulta essere molto importante per dare credibilità al sistema fiscale e per far percepire ai cittadini maggiore equità (Mansour, 2015).

Nella maggior parte dei paesi della regione MENA, l'imposta personale sul reddito consiste in una trattenuta sul reddito da lavoro dipendente. Nei paesi del Maghreb privi di risorse naturali (Morocco, Mauritania e Tunisia) questa imposta fornisce una discreta fonte di entrate. Uno dei motivi è un tasso superiore alla media, come anche, specialmente in Marocco, i progressi raggiunti dall'amministrazione fiscale, fra cui una tassazione più efficace dei redditi non salariali.

La Tabella 1.5 mostra alcuni parametri di questa imposta adottati nei diversi paesi della regione MENA aggiornati al 2014. Le prime due colonne mostrano le aliquote minima e massima per ogni paese; la terza colonna riporta il numero di aliquote includendo anche lo scaglione di reddito esente e si può vedere nella quarta la progressione delle aliquote passando da uno scaglione a quello superiore; l'ultima colonna riporta le soglie degli scaglioni, sono calcolati come percentuale del PIL, rispettivamente esenti, soggetti a pagamento di aliquota minima e massima.

Tabella 1.5 *Aliquote PIT nel 2014*

		ALIQUOTA		**NUMERO DI ALIQUOTE**	**PROGRESSIONE DELLE ALIQUOTE (%)**	**SCAGLIONI BASE IMPONIBILE (% del PIL pro capite)**		
		min	max			Esenti	Aliquota min	Aliquota max
Paesi dotati di risorse								
Maghreb								
	Algeria	20	35	4	25	0,3	0,6	3,5
	Libia	5	10	3	50	0,1	0,5	0,8
Altri								
	Iran	10	20	3	50	1,5	6,7	12
	Iraq	3	15	5	100	0,6	0,7	0,9
	Yemen	10	20	4	33	0,4	0,6	2,9
Paesi sprovvisti di risorse								
Maghreb								

	Mauritania	5	33	5	140	0,8	1,6	8,1
	Marocco	10	38	6	56	1,2	1,6	7,1
	Tunisia	15	35	6	27	0,2	0,5	7,6
Mashreq								
	Egitto	10	25	5	38	0,3	0,9	12,8
	Giordania	7	14	3	50	3,5	5,2	6,9
	Libano	2	20	7	150	0,5	0,7	8,7
	Siria	5	22	9	43	0,1	0,1	0,6

Fonte: Mansour (2015).

Il numero delle aliquote tende ad essere ampio in alcuni paesi, come ad esempio il Libano e la Siria, e questo tipo di struttura sembra essere utilizzato per simulare il carattere di progressività, cercando inoltre di sopperire ad altre mancanze nel sistema di tassazione. E sebbene la complessità dei sistemi di tassazione personale sul reddito sia di rado dovuta ad un gran numero di tassi, per ottenere la progressività desiderata non è necessario un alto numero di aliquote.

All'interno della regione, l'aliquota positiva più bassa nella struttura delle aliquote tende ad essere molto bassa rispetto agli standard internazionali, e ben al di sotto del 10%. Questo è tipico dei paesi con un elevato numero di aliquote, ma anche di alcuni con un numero meno elevato, come Giordania e Libia e solitamente è segno di soglie di esenzione basse.

L'aumento medio della progressione lineare, cioè l'aumento medio dell'aliquota da una fascia all'altra, in alcuni paesi, ad esempio Iraq, Libano e Mauritania, è molto alto. La fascia esente si applica a livelli di reddito molto bassi, misurati in percentuale del PIL pro capite, fatta eccezione per Iran e Marocco, dove la prima fascia di entrate non tassate è appena superiore al PIL pro capite. Tali livelli di esenzione possono risultare utili in paesi in via di sviluppo, in cui la parte di popolazione più povera non viene inclusa nel pagamento dell'imposta. Allo stesso tempo vengono contenuti gli sforzi della pubblica amministrazione che altrimenti dovrebbe individuare e riscuotere le imposte di un gran numero di individui a fronte di modeste entrate.

Parlando invece della seconda componente dell'imposta personale sul reddito, la tassazione dei redditi da capitale (interessi, dividendi e plusvalenze), possiamo notare come questa sia frammentaria nella maggior parte dei paesi del MENA.

Il problema principale della tassazione dei redditi da investimenti non sembra tanto il tasso (la maggior parte dei paesi impone tassi tra il 5 e il 15%, e il Marocco arriva fino al 30% su determinati redditi da interessi), ma bensì l'insieme delle eccezioni, la differenziazione dei tassi e le incoerenze nel trattamento di vari tipi di reddito.

1.4 Il caso marocchino

La regione MENA viene spesso analizzata come un'unica area, considerando i paesi al suo interno come sostanzialmente omogenei. Da una più attenta analisi, le differenze fra le economie, le istituzioni e le politiche dei vari paesi risultano troppo significative per essere ignorate. Questo paragrafo fornisce quindi un approfondimento del contesto marocchino, all'interno del quale si svolge la mia analisi, soffermandosi sulla situazione economica prima e dopo le riforme di liberalizzazione attuate a partire dagli anni '80 e sul tasso di disoccupazione nelle zone rurali e nelle zone urbane.

1.4.1 L'economia del Marocco

Il reddito nazionale lordo del Marocco era di 90 miliardi di dollari e il reddito nazionale lordo pro capite era pari a 2770 dollari nel 2009[3]. Il paese non è dotato di risorse petrolifere, ma possiede giacimenti di fosfati, ferro, manganese, zinco e piombo, i cui prezzi, soggetti a fluttuazioni, hanno una grande influenza sull'economia nazionale. Inoltre, altri settori redditizi sono l'agricoltura, il turismo e il settore tessile. E come per gli altri paesi del Nord Africa, le rimesse che i lavoratori marocchini all'estero mandano alle loro famiglie, costituiscono una parte importante dell'economia nazionale. Data la sua posizione strategica, vicina all'Europa ma anche ai mercati sub sahariani, il Marocco è un importante zona di scambi internazionali (Cruce, 2011).

Nonostante la riforma agraria avviata negli anni '50, la produzione agricola ha risentito del costante processo di urbanizzazione e dell'abbandono graduale delle campagne a causa di una politica di ammodernamento strutturale. Le problematiche legate alla mancanza d'acqua e all'avanzamento costante del deserto sono oramai considerate endemiche. Più della metà dei coltivatori diretti è rimasto senza terra e l'abbondanza dei piccoli appezzamenti agrari non contribuisce alla competitività in un mercato sempre più legato alla produzione industriale, meccanizzata e gestita in consorzi o imprese collettive (Gigliotti, 2005).

Le politiche economiche perseguite sin dal 2003 hanno aumentato la stabilità macroeconomica, con un tasso di inflazione generalmente basso, hanno portato ad un miglioramento delle performance del settore finanziario e a buoni progressi nello sviluppo dei settori industriali e dei servizi. Resta ancora ad un livello critico la disoccupazione (9.6%), specialmente per i giovani che vivono in aree urbane, dove raggiunge il 30% (La Banque Mondiale, 2017). Per quanto riguarda la distribuzione del reddito, la quota del 20% più ricco della popolazione corrisponde al 47,9% del reddito totale, mentre la quota di reddito del 20% più povero corrisponde al 6,5%. Secondo le stime del governo marocchino il 19% della popolazione è considerato povero (La Banque Mondiale, 2017).

[3] Atlas Method. World Development Indicators Database, September 2009, World Bank Group

Nonostante le misure per incentivare le esportazioni, la bilancia dei pagamenti del Marocco continua ad essere passiva. Nella Tabella 1.6 sono riportati gli elementi della bilancia dei pagamenti in dirham (MAD), rispettivamente importazioni, esportazioni, rimesse dei migranti e introiti provenienti dal turismo. La bilancia commerciale del Marocco continua ad erodere il proprio tasso di copertura a sfavore delle esportazioni, avendo perso 5 punti percentuali rispetto al 2003 e raggiungendo il 55,7%. Le voci passive della bilancia commerciale sono comunque compensate dalle entrate delle rimesse degli emigranti, 3,13 miliardi di euro negli ultimi 11 mesi del 2004, l'8% in più rispetto allo stesso periodo del 2003, e dalle entrate relative all'industria del turismo, 2,86 miliardi di euro, +10,6% rispetto all'anno precedente.

Tabella 1.6 *Bilancia import export 2001-2004*

ELEMENTI BILANCIA PAGAMENTI (Dirham miliardi: Dirham 10,90 = Euro 1)				
	2001	2002	2003	2004 (GEN/NOV)
IMPORTAZIONI	125	128	135	141
ESPORTAZIONI	81	85	83	78
RIMESSE MIGRANTI	29	31	35	34
INTROITI TURISMO	29	27	29	31

Fonte: Banca al-Maghrib (2004).

Per quanto riguarda l'apparato statale, nel 2017 l'organizzazione *Trasparency International* ha assegnato al Marocco un punteggio di 40 nella classificazione della percezione della corruzione dei paesi, in una scala che varia da 100 a 0, dove 100 rappresenta un paese completamente privo di corruzione e 0 un paese altamente corrotto (Transparency International, 2017).

1.4.2 Riforme per la liberalizzazione del mercato

Come altri stati della regione, negli anni '80 anche il Marocco si è ritrovato ad affrontare una grave crisi economica. Il piano di stabilizzazione economica triennale, approvato nel 1978 dal governo, non porta i risultati sperati ed emerge chiaramente che la politica di limitazione delle importazioni tramite dazi e tariffe doganali porta solo ad un aumento delle importazioni illegali. La crisi si acuisce tanto che, nel 1983, il re Hassan II sottoscrive un programma di aggiustamento strutturale dei conti pubblici con la Banca Mondiale, accogliendo i suggerimenti del Fondo Monetario Internazionale. Uno degli obiettivi di questa strategia è l'integrazione dell'economia marocchina nell'economia mondiale, tramite la liberalizzazione delle importazioni e l'adozione di misure per la crescita delle esportazioni (Guilain & Abdeslam, 1998). Nel 1987 il Marocco aderisce all'Organizzazione Mondiale per il Commercio (Gigliotti, 2005). Dalla fine degli anni '80 si iniziano

a vedere i risultati di questi provvedimenti: se all'inizio degli anni '80 il 60% delle importazioni era soggetto a restrizioni quantitative, verso la fine del decennio solo il 10% ne era ancora soggetto. A questo si aggiunge la riduzione della soglia massima dei dazi doganali dal 400% al 45% (Cruce, 2011).

Parallelamente a queste politiche relative alle importazioni, il Marocco ha adottato anche misure per incentivare le esportazioni fra cui l'abolizione dei dazi e dei permessi sulle esportazioni, l'introduzione di incentivi fiscali e finanziari e la cessazione del monopolio di stato nel commercio dei prodotti marocchini all'estero. Sono state introdotte anche nuove misure per incentivare gli investimenti stranieri nel paese come l'istituzione di un nuovo codice d'investimento e l'abolizione della legge che obbligava gli investitori stranieri ad avere partner marocchini (Guilain & Abdeslam, 1998).

Dall'inizio degli anni '80 il Marocco ha dato il via ad un processo di privatizzazione di vari settori, fra cui i trasporti, la distribuzione del petrolio, il settore petrolchimico, immobiliare, alberghiero, tessile e delle telecomunicazioni. Queste privatizzazioni portano ad una ridistribuzione delle forze produttive a discapito del settore pubblico. Il censimento realizzato nel 1998 vede iscritte nei registri del fisco ben 65.000 imprese che generavano il 65% degli investimenti complessivi, il 90% del totale dell'occupazione e l'80% del PIL. La legge sulle privatizzazioni entrata in vigore nel 1991 ne ha accelerato l'incremento: più di 114 imprese, anche quelle ritenute fino a poco tempo prima incedibili, erano passate di mano, alcune vendute altre date in concessione. Dal 1998, con il nuovo governo socialista nominato da Hassan II, il processo di privatizzazione ha subito un relativo rallentamento. Viene realizzata la riforma del lavoro con l'approvazione nel giugno del 2004 di un nuovo Codice del Lavoro e l'aggiustamento del sistema assistenziale con la creazione di un'Agenzia Nazionale per l'assicurazione sulle malattie. Lo Stato, dopo aver legiferato e riorganizzato il sistema nazionale, ne ha decentralizzato l'apparato, rimandando a strutture esterne la responsabilità e la gestione: molti sono infatti gli organismi che regolano i rapporti tra i lavoratori e il sistema sanitario tra cui la Fondazione Mohammed V, il Fondo Hassan II, l'Agenzia di Sviluppo Sociale (Gigliotti, 2005). Alcuni tra questi giovani organismi hanno promosso una serie di ambiziosi progetti per la realizzazione di strutture pubbliche e private. Il Fondo Hassan II da solo, nel 2000, ha finanziato una quarantina di programmi legati allo sviluppo economico e sociale del Paese, relativi all'evoluzione delle infrastrutture, all'approvvigionamento dell'acqua potabile, alla realizzazione di poli industriali e alla costruzione di centri turistici[4].

[4] Maggiori informazioni riguardanti il Fondo Hassan II sono contenute nel report del Fondo Monetario Internazionale del 2005 sulla trasparenza fiscale (International Monetary Fund, 2005).

Il Marocco continua questa opera di liberalizzazione con la firma di trattati commerciali rispettivamente nel 1996 con l'Unione Europea e nel 2006 con gli USA, che hanno portato alla creazione di zone di libero scambio. Un ulteriore avvicinamento agli Stati Uniti è stato il *Forum for the Future*[5], svoltosi a Rabat l'11 dicembre del 2004, un incontro che vedeva riuniti i ministri degli esteri e delle finanze di 35 paesi, fra regione MENA e G8, per promuovere riforme economiche, politiche e sociali nella regione.

1.4.3 Occupazione e disoccupazione

La popolazione del Marocco si è triplicata in poco più di quarant'anni: da 11 milioni e mezzo di abitanti, censiti agli inizi degli anni '60, a circa 30 milioni nel 2003. Il Grafico 1.6 riporta l'andamento della popolazione nelle zone urbane e nelle zone rurali dal 1960 al 1994. I dati evidenziano la veloce crescita della popolazione, che passa da 11 milioni e mezzo a 26 milioni nel '94, inoltre i giovani al di sotto dei trent'anni sono 18 milioni e 200 mila, il 60% della popolazione totale, mentre gli ultrasessantenni sono appena 3 milioni. Da questo grafico emerge che, a partire dagli anni '60, gran parte della popolazione residente nelle zone rurali si è traferita nelle città, anche a causa del fallimento della riforma agraria (Gigliotti, 2005).

Grafico 1.6 *Evoluzione della popolazione dal 1960 al 1994*

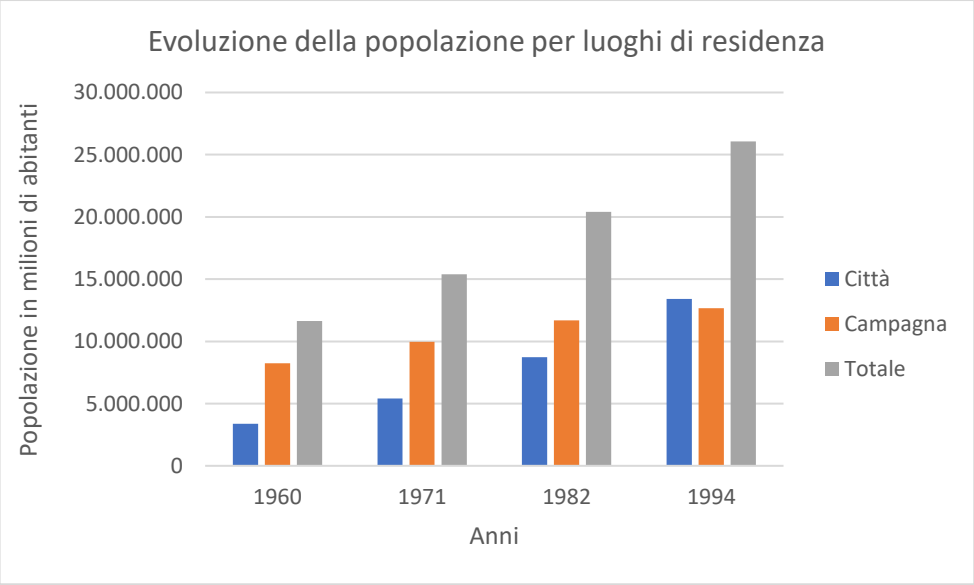

Fonte: Gigliotti (2005).

[5] Per approfondimento, i verbali della conferenza possono essere consultati nell'archivio online del Dipartimento di Stato degli USA: https://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2004/39676.htm; https://2001-2009.state.gov/e/rm/2004/38104.htm.

Alla fine degli anni ’90, a causa dell’urbanizzazione delle città e dell’elevato tasso di disoccupazione (Tabella 1.7), il lavoro informale e la microcriminalità nel paese sono aumentate.

Tabella 1.7 *Tasso di disoccupazione suddiviso per zona, età e sesso*

TASSO DI DISOCCUPAZIONE NELLA FASCIA URBANA (%)			
Anni	Uomini	Donne	Totale
15-24	33,4	37,7	34,5
25-34	24,8	35,3	27,7
35-44	9,2	14	10,3
Oltre 35	4,2	3,9	4,2
Media	17,4	25,8	19,3
TASSO DI DISOCCUPAZIONE NELLA FASCIA RURALE (%)			
Anni	Uomini	Donne	Totale
15-24	6,7	2,2	5,5
25-34	4,8	3	4,3
35-44	2,4	0,7	1,9
Oltre 35	1,2	0,3	0,9
Media	4,2	1,6	3,4

Fonte: Gigliotti (2005).

La Tabella 1.7 riporta il tasso di disoccupazione di zone rurali e zone urbane, considerando età e sesso della popolazione. Come anticipato nel paragrafo precedente, il tasso di disoccupazione nelle zone urbane (19.3%) è più altro rispetto a quello delle zone rurali (3,4%), anche a causa dell’incapacità delle città di assorbire tutta la forza lavoro proveniente dalle campagne. Inoltre, nella fascia urbana la disoccupazione femminile (37,7%) è maggiore rispetto a quella maschile (33,4%) e in entrambe le zone la disoccupazione raggiunge il tasso più altro nella fascia 15-24 anni.

Il taglio alla spesa pubblica ha permesso al governo di ristabilire i parametri macroeconomici, riportando però un fallimento nella lotta alla disoccupazione e alla povertà, disattendendo le aspettative del Paese. Alcune misure, come la diminuzione degli impiegati nell'amministrazione statale o il contenimento salariale (la spesa per gli stipendi pubblici ha inciso per il 12,5 % sul PIL nazionale), non compensati con la creazione di nuovi posti di lavoro (conseguenza delle privatizzazioni e dall'apertura dei mercati), hanno inciso sulla struttura e sugli equilibri occupazionali

esistenti tra pubblico e privato. L'intervento dello Stato, ad esempio nel sostegno alla produzione di cereali e colture industriali quali la barbabietola da zucchero, non ha prodotto cambiamenti sostanziali. Nonostante tutto, il governo ha compiuto un grande sforzo per ridare slancio all'occupazione, riformando la normativa riguardante il settore degli investimenti, il Codice del lavoro approvato nel 2003, ammodernando il sistema giudiziario, dando nuovo impulso alla ricerca di giacimenti petroliferi e allo sfruttamento di quelli minerari (Gigliotti, 2005).

1.4.4 Il sistema fiscale

Data la doppia natura dell'economia marocchina, che comprende settori moderni e produttivi ma anche settori tradizionali orientati per lo più al consumo interno, è difficile pensare ad un sistema fiscale che permetta un efficiente funzionamento di entrambi (Jnah, 2007). Il sistema fiscale marocchino è formato da imposte dirette, indirette, valori bollati e dazi doganali. Le imposte dirette consistono nelle tasse sul reddito delle società, imposte generali sul reddito, licenze e imposte urbanee, mentre le imposte indirette sono l'IVA e le accise (Cruce, 2011).

All'indomani dell'indipendenza (1956), il paese ha ereditato un sistema di tassazione su modello francese, che resta sostanzialmente invariato per i successivi vent'anni. Fra il 1970 e il 1980, il Marocco accumula un ingente debito estero a causa di un largo aumento della spesa pubblica risalente al boom economico degli anni 1973-74, quando il prezzo mondiale dei fosfati triplica fornendo entrate ingenti al Marocco. Ma il boom dei fosfati ha avuto una durata breve e il governo è dovuto ricorrere a prestiti esterni per mantenere un settore pubblico così ampio (Guilain & Abdeslam, 1998). Così, per far fronte all'aumentare del debito estero, il governo ha deciso di ricavare maggiori introiti tramite le imposte. Allo stesso tempo il Fondo Monetario Internazionale e la Banca Mondiale hanno iniziato ad analizzare il sistema fiscale marocchino e a proporre riforme. L'obiettivo principale di queste riforme era di allargare la base imponibile e riuscire a raggiungere aliquote marginali e medie più basse (Cruce, 2011).

Inoltre, nel 1986 viene introdotta una nuova IVA, che ha portato inizialmente ad un calo del PIL: i tassi dell'IVA erano numerosi e di conseguenza creavano complicazioni nella gestione amministrativa. Un'altra criticità, che può essere riscontrata tuttora, è la regola cuscinetto, per la quale, qualora delle imprese versino importi maggiori di quelli dovuti, l'eccesso non viene restituito e quindi le imprese sono soggette, seppure non intenzionalmente, ad una imposta effettiva più elevata.

Nel 2005 viene dato il via ad un programma di riforma triennale per l'IVA, con l'obiettivo di ridurre il numero delle aliquote e le esenzioni e di allargare la base imponibile. Nonostante il piano originale fosse di eliminare le nuove esenzioni e di riservarle solamente alle esportazioni e ai trasporti internazionali, dopo diversi anni dalla proposta non sono ancora stati raggiunti gli obiettivi prefissati:

nella legge di bilancio del 2011, per esempio, non sono stati proposti cambiamenti relativi all'IVA. L'aliquota standard dell'IVA è 20%, insieme alla quale ci sono tre aliquote ridotte, rispettivamente al 7,10 e 14% e specifiche aliquote per bevande alcoliche e metalli preziosi. In Marocco, a differenza di altri paesi in cui è presente l'IVA, non c'è una chiara divisione delle materie prime tassate con varie aliquote. Per esempio, diversi tipi di cibo hanno aliquote diverse e alcuni sono esenti, per esempio, solo i tappeti prodotti dall'artigianato locale sono esenti, gli altri sono soggetti a normale tassazione. L'IVA è riscossa da tutti gli esercizi commerciali, industriali, artigianali e servizi. Invece, l'aliquota del 30% sui beni di lusso è stata cancellata nel 1993, a causa di fenomeni di contrabbando (Cruce, 2011).

Il Grafico 1.7 riporta il gettito fiscale generato dalle tre principali imposte: IVA, imposta generale sul reddito e imposte sul reddito delle società. I dati mostrano un aumento degli introiti generati dall'IVA dal 2005, anno in cui è iniziata la riforma di questa imposta. Gli introiti ricavati dalle altre due imposte restano sostanzialmente stabili, fatta eccezione per quelli dalle imposte sul reddito delle imprese, che iniziano ad aumentare dal 2008.

Grafico 1.7 *Gettito fiscale generato dalle principali imposte dal 2001 al 2009 in MAD*

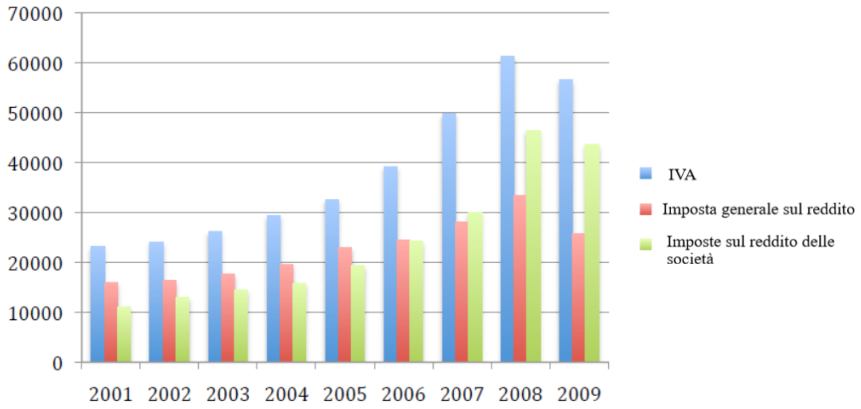

Fonte: Moroccan Tax Authorities, "Evolution des recettes fiscales totales"

Per quanto riguarda le esenzioni, in Marocco ce ne sono di due tipi: con diritto alla detrazione secondo l'articolo 92 del *Code general des impôts* (Direction Générale des Impôts , 2017) ed esenzioni senza il diritto alla detrazione secondo l'articolo 91. Le ragioni di queste esenzioni sono molteplici: sociali, fiscali, culturali, amministrativi ed economici. Alcuni prodotti sono esenti perché considerati beni fondamentali consumati ogni giorno, come il pane; altri sono esenti per evitare una doppia tassazione, come per i timbri fiscali; altri ancora come ad esempio i giornali, per ragioni culturali o come nel caso del trasporto pubblico, per ragioni amministrative. Sono esenti anche i beni destinati all'esportazione, con l'obiettivo di renderli più competitivi ed incoraggiarne la vendita nei mercati esteri.

Le esenzioni contribuiscono significativamente alle spese fiscali del paese. Dal 2005, il governo marocchino pubblica un rapporto annuale delle spese fiscali, come misura per una maggiore trasparenza fiscale. Grazie a questo documento si può vedere quanto pesano queste esenzioni e questi tassi ridotti sulle finanze Stato. Nel 2005, le spese fiscali sostenute dal governo marocchino ammontavano a 15.5 milioni di Dirham, circa il 3,4% del PIL e il 15,7% del gettito fiscale del governo. Nel 2009, le spese riportate sono diminuite a 14.3 milioni di Dirham (Direction Générale des Impôts, 2010).

CAPITOLO 2

LA TASSAZIONE SUL REDDITO DELLE PERSONE FISICHE IN MAROCCO

Lo scopo principale della tassazione è quello di garantire un gettito per lo Stato in modo da finanziare la spesa pubblica. Tuttavia, la politica fiscale ha anche altri obiettivi che non riguardano solo il finanziamento delle attività pubbliche. La crescente disuguaglianza e le conseguenze negative che essa ha sulla capacità di crescita di un sistema economico hanno spostato l'attenzione sul ruolo che le imposte svolgono in termini di redistribuzione del reddito. In particolare, il disegno della tassazione sul reddito, ovvero, la scelta dell'unità impositiva, la definizione della base imponibile, l'articolazione delle aliquote legali, svolge un ruolo molto importante nel ridurre la disparità di reddito.

Come noto, nei paesi sviluppati, il sistema di tassazione sul reddito delle persone fisiche è già ampiamente collaudato e funzionante, ed è una grande fonte di entrate per lo Stato. Viceversa, nella maggior parte dei paesi della regione MENA, questa imposta risulta ancora incapace di produrre un gettito rilevante e necessita di riforme e di aggiustamenti. Fatta eccezione per i paesi del Golfo, che non prevedono un sistema di tassazione sul reddito delle persone fisiche, i restanti paesi della regione MENA hanno adottato questa imposta, con aliquote legali crescenti sui salari e sul reddito d'impresa e aliquote costanti sui redditi di capitale e sui redditi immobiliari.

Dal punto di vista del gettito, la tassazione del reddito delle persone fisiche è tra le imposte che garantisce minor gettito nei sistemi fiscali nella regione MENA. In media, le entrate generate da questa imposta ammontano a circa il 2% del PIL nei paesi senza risorse (11% delle entrate fiscali) e a meno dello 0,5% nei paesi dotati di risorse (9% delle entrate fiscali). I dati riguardanti le entrate suggeriscono che i paesi della regione MENA non sfruttano appieno questa imposta che è quella che meglio si presta ad essere progressiva e quindi a svolgere un'azione di redistribuzione del reddito (Mansour, 2015).

In questo contesto si inserisce anche il Marocco, che negli ultimi anni ha introdotto una serie di riforme volte a rendere più solido e più efficace il suo sistema di tassazione.

Al fine di una miglior comprensione dei meccanismi e del funzionamento di questa imposta in Marocco, è utile innanzitutto partire da una descrizione dei suoi elementi costitutivi, approfondendone alcuni concetti e criticità, funzionali all'analisi del sistema di tassazione in Marocco.

Il Capitolo analizza le più importanti riforme fiscali che hanno contribuito al disegno dell'attuale imposta sul reddito delle persone fisiche in Marocco. Partendo dal processo di modernizzazione iniziata negli anni '80, l'analisi prenderà in considerazione anche le recenti modifiche introdotte dalle Leggi Finanziarie approvate negli ultimi anni.

Infine, viene descritta l'articolazione dell'imposta personale sul reddito in Marocco, il modello applicato, l'unità imponibile scelta, le categorie di reddito tassate e l'attuazione della progressività.

2.1 Gli elementi costitutivi dell'imposta personale sul reddito

Prima di analizzare l'imposta personale sul reddito, è opportuno menzionare i caratteri fondamentali a cui un sistema di tassazione dovrebbe attenersi. Questi criteri generali possono essere espressione di quale sia la struttura economica sulla quale il sistema tributario deve operare, tenendo presente che non sempre è facile rilevare quali siano gli obiettivi che la collettività ritiene che debbano essere perseguiti dallo Stato tramite il Bilancio pubblico. Questi motivi, fanno sì che i criteri generali non siano definiti in modo univoco da tutti gli economisti.

L'economista Joseph Stiglitz, premio Nobel nel 2001, individua cinque caratteristiche fondamentali che un sistema di tassazione dovrebbe avere: l'efficienza economica, ovvero un buon sistema di tassazione dovrebbe ridurre al minimo gli effetti distorsivi che le imposte hanno sull'allocazione delle risorse; la semplicità di amministrazione, ossia i costi amministrativi e di adempimento sostenuti dai contribuenti e dallo Stato dovrebbero essere ridotti al minimo; la flessibilità, in modo tale da adattarsi velocemente ai cambiamenti strutturali che avvengono nella situazione economica dei paesi; la trasparenza, ovvero norme semplici e chiare che rendano più trasparenti i rapporti fra i contribuenti e lo Stato; infine l'equità di trattamento dei contribuenti (Stiglitz, 2014).

Fra questi, l'equità di trattamento dei contribuenti è una caratteristica importante perché dà ai cittadini la percezione di una distribuzione equa degli oneri e dei sacrifici sostenuti all'interno del paese. Per giudicare l'equità dell'imposizione vanno considerati due criteri generali: il principio dell'equità orizzontale, ovvero gli individui che vivono in condizioni uguali o simili devono pagare lo stesso ammontare di imposte; il principio dell'equità verticale, ossia gli individui che sono in condizioni diseguali devono pagare un ammontare diseguale: coloro che hanno una capacità di pagare più elevata, devono contribuire in maggior misura rispetto a coloro che hanno una capacità inferiore.

Tutti i criteri appena presentati, comunque siano intesi, dovrebbero essere presi in considerazione nella scelta del modello impositivo di un paese.

2.2 Modelli di tassazione personale del reddito

La teoria della tassazione ha dimostrato che anche se il reddito non è l'unico indicatore che può essere utile nel definire la capacità contributiva di un soggetto, esso viene usato come grandezza di riferimento, e quindi come base imponibile dell'imposta personale. La scelta del reddito da sola non basta per la definizione della base imponibile, in quanto il reddito ammette una notevole varietà di definizioni, criteri e misure. A seconda di come viene definita la base imponibile e di come viene

tassata, possono essere distinti diversi modelli di tassazione personale sul reddito: la *comprehensive income tax*, la *flat rate tax* e la *dual income tax*.

Il modello della *Comprehensive Income Tax,* proposto da Haig e Simon negli anni ’20 (R.M. Haig, 1921), considera come base imponibile tutte le entrate del contribuente, fra cui anche le plusvalenze e le entrate o occasionali (vincite, eredità) e prevede l’applicazione di aliquote crescenti al crescere del reddito.

La *Flat Rate Tax* è un sistema fiscale ispirato agli studi degli anni ‘80 (si veda ad esempio Di Ricardo Varsano, 2006) secondo cui l’imposta doveva essere caratterizzata da un’ampia base imponibile e da un’aliquota unica e costante al crescere del reddito. Tale sistema quindi risulta essere proporzionale, o lievemente progressivo se vengono utilizzate le deduzioni o detrazioni fiscali.

La *Dual Income Tax* è un sistema di imposta sul reddito in cui i redditi da capitale sono soggetti ad un prelievo proporzionale secondo l’aliquota più bassa dell’imposta progressiva, mentre invece i redditi da lavoro sono sottoposti ad un’aliquota progressiva. Dal punto di vista dell’efficienza, in un contesto di liberalizzazione dei capitali, questo sistema presenta alcuni aspetti positivi, poiché colpisce in modo più contenuto i redditi dei fattori mobili. Inoltre, separando la tassazione dei redditi da capitale da quelli da lavoro ci sono anche le premesse per eventuali abbassamenti del prelievo che grava sui redditi da capitale, per evitare fughe di capitali verso paesi con bassa fiscalità.

2.2.1 La scelta dell’unità imponibile

La scelta dell’unità imponibile rende evidente un aspetto che differenzia l’imposta progressiva da quella proporzionale: un’aliquota proporzionale, quindi costante, se applicata ad un insieme o alle sue parti, dà sempre lo stesso risultato. Quindi è indifferente tassare i singoli coniugi o entrambi cumulativamente. Mentre invece un’aliquota progressiva è calcolata come funzione del reddito, quindi aumenta al crescere del reddito. L’aliquota progressiva se applicata alla somma dei redditi dei coniugi risulta quindi più elevata che se applicata al reddito di ciascun coniuge.

Da ciò ne deriva il problema della scelta dell’unità imponibile, cioè decidere se l’imposta sul reddito debba essere calcolata sul singolo redditiere o sull’unità familiare, ovvero un single o una coppia di coniugi con o senza figli. Questo problema nella scelta, come già visto nel paragrafo precedente, si presenta solo nel caso di un’imposta progressiva. Nel decidere l’unità impositiva occorre tenere presenti quattro aspetti.

In primo luogo, il reddito delle persone fisiche è ottenuto nella maggior parte dei casi dal lavoro. Gli economisti suppongono che le persone fisiche traggano soddisfazione dal reddito e che quindi un aumento della remunerazione porti ad un aumento dell’offerta di lavoro.

I redditi sono percepiti dagli individui, i quali però vivono in famiglie, con cui condividono questi redditi e i consumi. Di conseguenza, anche una persona priva di (o che percepisce poco) reddito può usufruire di consumi finanziati da un altro membro della famiglia.

Sono previste delle economie di scala quando due persone decidono di formare una famiglia, per cui ad una coppia non è necessario il doppio del reddito di un single per avere lo stesso tenore di vita.

Infine, nella scelta del nucleo familiare come unità impositiva il problema dell'equità risulta più complesso. Infatti, possono esserci, per esempio, famiglie con lo stesso reddito ma con un diverso numero di membri. La tassazione del nucleo familiare rende complicato impostare in termini generali il rapporto equitativo, che mette insieme l'equità orizzontale e verticale di single e di famiglie con redditi e componenti diversi.

I due differenti approcci, la tassazione dei redditi individuali o della somma dei redditi dei coniugi, si concretizzano in quattro diversi criteri di tassazione esposti di seguito.

Imposta sul reddito individuale, ovvero quando l'imposta è calcolata sui redditi dichiarati da ciascun contribuente. La presenza del coniuge, di eventuali figli o altri familiari è rilevante qualora siano previste detrazioni o deduzioni per familiari a carico.

Il metodo del cumulo dei redditi, invece, veniva adottato quando il diritto di famiglia prevedeva l'esistenza di un «capo famiglia». I redditi dei coniugi e degli eventuali figli venivano sommati e l'imposta si applicava alla somma complessiva. Questo sistema non è più in uso nei paesi in cui è stata sancita la parità tra i coniugi dal diritto di famiglia.

Lo *splitting* dei redditi si ha quando la somma dei redditi della famiglia viene divisa per due, ottenendo il reddito pro-capite, che ha un'aliquota marginale d'imposta più bassa. Ciascuno dei due coniugi calcola sul reddito pro-capite ottenuto l'imposta che, moltiplicata per due, costituisce l'imposta complessiva del nucleo familiare. Sono previste deduzioni o detrazioni per ciascun figlio.

Un altro criterio di tassazione è il quoziente familiare, che in presenza dei soli coniugi è pari allo *splitting*. Invece, in presenza di figli l'insieme dei redditi si divide per un numero che dipende da quanti sono i figli.

Di questi quattro sistemi quello più diffuso è quello individuale, che implica che, a parità di reddito monetario complessivo, la famiglia mono-reddito versi un'imposta maggiore di quella bi-reddito, giustificato dal punto di vista della "capacità contributiva". Infatti, una famiglia bi-reddito deve fare fronte a spese inerenti alla cura della casa e dei figli, mansioni che nelle famiglie monoreddito sono svolte dal coniuge a carico. Il cumulo dei redditi prevede aliquote più basse, favorendo così i single e le famiglie mono-reddito rispetto a quelle bi-reddito. Questo sistema accentua le caratteristiche di progressività e redistribuzione dei redditi, però può disincentivare

l'offerta di lavoro femminile. Per quanto riguarda *splitting* e quoziente familiare, in caso di assenza di figli sono uguali: entrambi infatti prevedono aliquote più elevate, sfavorendo così i single e le famiglie bi-reddito dello stesso scaglione, e favorendo le famiglie monoreddito. Invece, in presenza di figli, con il quoziente familiare aumenta il divisore, ma se il reddito della famiglia è basso o compreso nel primo scaglione, l'aliquota della famiglia rimane identica. Questo criterio riduce la progressività e le caratteristiche di redistribuzione dell'imposta.

2.2.2 La scelta del livello di progressività

Un'imposta sul reddito è progressiva quando il suo ammontare cresce più che proporzionalmente all'aumentare del reddito. Per capire meglio la progressività, è necessario definire in primo luogo i concetti di aliquota media, aliquota marginale ed elasticità dell'imposta.

L' aliquota media dell'imposta è il rapporto fra l'ammontare dell'imposta (T) e il reddito (R):

$$t_{me} = \frac{T}{R}$$

Il contribuente calcola la sua aliquota media dividendo l'imposta che paga in relazione al suo reddito personale.

L'aliquota marginale dell'imposta è il rapporto fra l'incremento dell'imposta (dT) dovuto all'incremento del reddito (dR) del contribuente:

$$t_{mg} = \frac{dT}{dR}$$

Il contribuente può vedere come aumenta l'imposta da pagare quando il suo reddito aumenta di un certo ammontare.

L'elasticità dell'imposta, indicata con ε, è il rapporto fra il tasso di incremento dell'imposta (dT/T) e il tasso di incremento del reddito (dR/R):

$$\varepsilon = \frac{\frac{dT}{T}}{\frac{dR}{R}} = \frac{dT}{T} \times \frac{R}{dR} = \frac{dT}{dR} \times \frac{R}{T} = \frac{\frac{dT}{dR}}{\frac{T}{R}}$$

cioè: $$\varepsilon = \frac{t_{mg}}{t_{me}}$$

quindi, l'elasticità è il rapporto fra l'aliquota marginale e l'aliquota media. Tenendo presente che

$$T = f\,(R)$$

Ossia, che l'imposta pagata dipende dal reddito, si può dedurre che:

quando: $t_{mg} = t_{me}$ allora $\varepsilon = 1$, e ciò significa che l'imposta è proporzionale, poiché in corrispondenza di diversi livelli di reddito, il contribuente paga sempre la stessa percentuale di imposta.

quando: $t_{mg}>t_{me}$ allora $\varepsilon >1$, e ciò significa che l'imposta è progressiva, ovvero il contribuente paga una percentuale sempre più elevata all'aumentare del reddito e per ogni incremento del reddito deve pagare una percentuale che aumenta all'aumentare del reddito.

quando: $t_{mg}<t_{me}$ allora $\varepsilon <1$, e in questo caso l'imposta è regressiva, ovvero il contribuente paga un'aliquota media più bassa all'aumentare del reddito.

Esistono vari metodi per realizzare la progressività: per classi di reddito, per scaglioni, per detrazione e per deduzione. Con il metodo della progressività per classi di reddito, vengono identificate diverse classi di reddito e su ciascuna di questa è applicata un'aliquota più elevata rispetto alla classe di reddito immediatamente inferiore, come mostrato nella Tabella 2.1. Quindi questo metodo comporta una serie crescente di aliquote proporzionali, ciascuna applicata al reddito complessivo di ogni classe di reddito. Questa progressività però provoca un problema di non-equità tra i contribuenti: infatti, quelli che si trovano ai limiti inferiori di una determinata classe, una volta pagata l'imposta, si ritrovano con un reddito più basso rispetto a quello dei contribuenti ai limiti superiori della classe inferiore.

Questo problema può essere risolto con il metodo della progressività per scaglioni di reddito, mediante il quale il reddito imponibile di ciascun contribuente viene scomposto in scaglioni, ciascuno dei quali è soggetto all'aliquota corrispondente allo scaglione stesso (vedi Tabella 2.1). In questo modo si riesce ad annullare il problema riscontrato nella progressività per classi.

Tabella 2.1 *Imposta da corrispondere in caso di progressività realizzata per classi di reddito e per scaglioni*

Classi/Scaglioni di reddito (annuo in euro)	**Aliquota (%)**	**Imposta sul livello più alto della classe (in euro)**	**Imposta sul livello più alto dello scaglione (in euro)**
0-5.000	0		
5.001-10.000	10	1.000	500
10.001-20.000	15	3.000	2.000
20.001-50.000	20	10.000	8.000
50.001-100.000	30	30.000	23.000
oltre 100.001	39	> 39.000	> 23.000

Fonte: Campa (2017).

La progressività per deduzione si ottiene quando l'imposta pagata è funzione della differenza fra il reddito effettivo (R) e il reddito dedotto (D), in quanto esentato dall'imposta per legge:

$$T = t(R - D) = tR - tD$$

Con t aliquota formale che grava sulla base imponibile (*R-D*), e indica anche l'aliquota marginale che grava sul reddito effettivamente colpito dall'imposta.

Si può ottenere la progressività dell'imposta anche per detrazione se, invece di dedurre un reddito minimo esente dalla base imponibile, si attribuisce al contribuente il diritto di detrarre un dato ammontare dall'imposta calcolata sul reddito (R):

$$T = tR - d$$

Dove t è l'aliquota formale che grava sul reddito R, e d è l'ammontare della detrazione dell'imposta calcolata (tR).

2.3 Le riforme della tassazione in Marocco

La storia della tassazione in Marocco è strettamente collegata a quella dello sviluppo dell'amministrazione prima, durante e dopo il protettorato francese. Diverse modifiche hanno portato ad un sistema di tassazione moderno, risultato del desiderio di integrare l'economia marocchina nello scenario internazionale.

Prima dell'istituzione del protettorato, il sistema fiscale era composto da imposte di origine coranica e da imposte istituite dai sovrani. Fra le più importanti: la *Zakāt* (in arabo: زكاة), uno dei cinque pilastri dell'Islam, è prescritta dal Corano come "purificazione" della propria ricchezza, e ogni musulmano in possesso delle facoltà mentali deve osservarla per definirsi un vero credente (Corano 9:103[6]). La *Zakāt* si traduce nel pagamento di una quota dei propri guadagni devoluta, in forma di aiuto solidale, a categorie svantaggiate della società islamica individuate dal Corano, specialmente i poveri, gli orfani e le vedove, ma che può essere anche destinata ad altri scopi pii. L'*Achour* corrispondeva ad una decima pagata sul raccolto proveniente da terreni sottoposti all'autorità del sovrano. La *Jizya*, invece, è una tassa pagata dai cittadini non musulmani residenti in territori musulmani. È un contributo per finanziare la difesa dello Stato dal momento che i non musulmani erano esonerati dal servizio militare obbligatorio (Conseil economique et sociale, 2012).

Il sistema fiscale in Marocco, a partire dal Protettorato, vedrà un'evoluzione del ruolo dell'imposta, vista non più come un obbligo religioso o come un tributo di sottomissione al sovrano, ma bensì come una fonte di entrate fondamentale per il finanziamento della spesa pubblica del paese. Le riforme che si sono susseguite miravano innanzitutto alla sostituzione delle imposte religiose e di quelle derivanti dalla tradizione medievale con imposte moderne. Negli anni successivi alla fine del protettorato (1956), vengono gettate le basi dell'imposta sul reddito delle persone fisiche, tassando le singole categorie di reddito separatamente e con l'istituzione dell'imposta complementare sul reddito nel 1972. Dagli anni Ottanta inizia invece un processo di semplificazione del sistema fiscale, con

[6] Sura IX, at-Tawba (il Pentimento o la Disapprovazione): «Preleva sui loro beni un'elemosina, tramite la quale, li purifichi e li mondi e prega per loro. Le tue preghiere saranno un sollievo per loro. Allah tutto ascolta e conosce.»

l'obiettivo di ridurre le numerose imposte esistenti. Con il Dahir[7] No. 1-83-38 del 23 aprile 1984, le imposte sono raggruppate in quattro categorie fondamentali: l'imposta generale sul reddito (*General Income Tax*), l'imposta sulle società (*Corporate Tax*), l'imposta sul valore aggiunto (*VAT*), le imposte di bollo e di registrazione (*Registration and Stamp Duties Tax*).

Nel 2007, è stato pubblicato il *Code général des Impôts* (Ministère des Finances et de la Privatisation, 2008), che raccoglie tutte le disposizioni in materia di tassazione e definisce la struttura attuale del sistema fiscale marocchino. Dopo il 2007, sono state apportate altre modifiche all'imposta sul reddito delle persone fisiche, con interventi che riguardavano determinate problematiche sociali (ad esempio il lavoro informale).

2.3.1 Il sistema fiscale durante il protettorato

Il Protettorato francese in Marocco è stato istituito ufficialmente nel 1912 con il Trattato di Fes e ha influenzato notevolmente la struttura del paese. Per sanare il debito pubblico, le autorità governative rendono l'imposta il principale strumento di intervento economico, istituendo un sistema fiscale ispirato a quello francese. Nel processo di riforma del sistema fiscale, sono stati considerati elementi tratti dalla Conferenza di Algeciras[8] (1906), disposizioni del trattato di Fes e anche alcune pratiche del passato.

Fra le principali imposte adottate figuravano: imposte dirette progressive applicate ai redditi prodotti all'interno del paese, come il *Tertib*, l'imposta sugli utili professionali, l'imposta sui salari, l'imposta su redditi da lavoro autonomo, l'imposta urbana; tasse specifiche per il consumo di determinati prodotti (tabacco, petrolio, olio, zucchero); dazi doganali; varie imposte di registro e di bollo (da assimilare a imposte indirette nella misura in cui riguardano principalmente le commissioni incassate nelle transazioni immobiliari).

Il sistema di imposte dirette si rifaceva essenzialmente al *Tertib*, introdotto con la riforma fiscale voluta da Moulay-Abdelaziz (1878-1943) nel 1901, che mirava a riorganizzare il sistema di tassazione sostituendo il sistema precedente basato su imposte quali la *Zakat* e l'*Achour*. Questa imposta era molto innovativa, poiché si basava sui principi di giustizia e uguaglianza, non concedendo alcun privilegio o esonero dal pagamento delle tasse locali, di cui in precedenza aveva goduto un gran numero di persone. Per quanto riguarda la sua applicazione, sono state formate commissioni speciali incaricate di stimare il valore dei beni mobili e immobili di ciascun individuo e di calcolare il suo contributo. Nel caso in cui un soggetto non avesse dichiarato beni in suo possesso, questi gli sarebbero

[7] Dahir, (in arabo: ظهير), termine che, nella legislazione marocchina, designa il sigillo del Re apposto sui testi di legge votati dal Parlamento del Marocco.

[8] Il Congresso di Algeciras fu un congresso internazionale convocato nel 1906 con i rappresentanti delle potenze europee per discutere dei termini dell'influenza francese in Marocco.

stati espropriati. Il *Tertib* viene modificato durante il Protettorato francese con il Dahir del 2 giugno 1915, pubblicato nel bollettino ufficiale n° 137 del 7 giugno 1915, in materia di legislazione applicabile ai beni immobili (Conseil economique et sociale, 2012).

Per quanto riguarda l'imposta sui salari, viene regolamentata dal Dahir del 20 dicembre 1939, riguardante la determinazione delle retribuzioni dei lavoratori e dei lavoratori che svolgono il lavoro a casa. La struttura di questa imposta era basata in gran parte sull'imposta salariale francese, progressiva e con deduzioni nel calcolo della base imponibile e detrazioni per i figli a carico.

Il protettorato ha anche modificato, nel 1918, l'imposta urbana basata sul valore locativo degli immobili situati nel perimetro urbano stabilita dall'Atto di Algeciras. Oltre a queste imposte dirette, erano previsti dazi doganali, tasse nazionali sui beni di consumo, la tassa sulle transazioni con esenzioni sul commercio al dettaglio. Il gettito fiscale ottenuto da queste imposte era destinato al funzionamento dell'apparato statale e alla costruzione di opere pubbliche, ad esempio strade, reti ferroviarie, porti e collegamenti aeroportuali.

2.3.2 Il sistema fiscale all'indomani dell'indipendenza

Nei sistemi di tassazione moderni, le imposte possono essere classificate secondo due criteri: uno amministrativo e uno economico. Dal punto di vista amministrativo, le imposte vengono divise in dirette e indirette. Mentre dal punto di vista economico, vengono differenziate in base all'oggetto dell'imposta come segue: imposta sul reddito personale e sul reddito delle società, imposte sui consumi (come l'imposta sul valore aggiunto e i dazi doganali), imposta sui capitali e imposta patrimoniale. Questa classificazione può essere utile per meglio descrivere e comprendere l'evoluzione del sistema di tassazione marocchino a partire dall'indipendenza, ottenuta nel 1956.

Le imposte indirette hanno subito alcune modifiche a partire dall'imposta sulle transazioni, che è stata sostituita il 30 dicembre 1961 da una nuova imposta sui beni e sui servizi[9], un primo passo verso l'introduzione dell'IVA. Negli anni successivi vengono istituite nuove imposte, fra cui le imposte di registro e di bollo, ma soprattutto le aliquote di quelle esistenti vengono aumentate frequentemente per soddisfare le esigenze di bilancio.

Mentre per le imposte dirette, all'inizio degli anni '60, sono state istituite due imposte sui redditi da lavoro dipendente e sui redditi da lavoro autonomo. La prima aveva come soggetto la popolazione attiva che lavorava nel settore pubblico e privato e veniva riscossa su stipendi, indennità ed

[9] Questa nuova tassa prevedeva diverse aliquote: acqua, elettricità, gas e prodotti petroliferi erano tassati con aliquote che andavano dal 6 all'8%, prodotti farmaceutici, apparecchi radiofonici e televisivi all'8%, oli alimentari al 9%, alcuni prodotti alimentari di largo consumo al 12%. Era prevista un'esenzione per prodotti essenziali come pane, farina, latte, zucchero, prodotti agricoli, trasporto ferroviario.

emolumenti, salari e pensioni. Erano previste detrazioni a seconda della situazione familiare del contribuente. Tale imposta veniva trattenuta alla fonte sulla base di un'aliquota che variava tra il 6% e il 36%. La seconda invece riguardava persone fisiche o giuridiche che esercitavano una libera professione che richiedesse il possesso di una licenza (attività commerciali). L'imposta aveva come oggetto il reddito derivante dallo svolgimento dell'attività lavorativa a cui si aggiungeva il pagamento della licenza obbligatoria per lo svolgimento dell'attività stessa.

Nel 1972, al fine di migliorare le entrate fiscali, è stata adottata anche un'imposta complementare sul reddito complessivo delle persone residenti in Marocco. Questo è un primo passo verso l'introduzione di un'imposta generale sul reddito, infatti, l'imposta complementare è stata istituita per raggiungere anche quei ricavi che sfuggivano alle imposte esistenti, tassando la totalità dei redditi percepiti dal contribuente. Erano oggetto di questa imposta anche i redditi prodotti in Marocco da persone residenti all'estero.

Con il nuovo piano di sviluppo economico e sociale del 1973-1977, la questione della riforma fiscale è tornata all'ordine del giorno, infatti, il gettito fiscale rappresentava meno del 20% del PIL del Marocco. In particolare, le imposte dirette rappresentavano meno del 20% del gettito fiscale complessivo, mentre le imposte indirette e le imposte sui consumi ammontavano al 45% del totale (Direzione Pianificazione e Sviluppo, 1973). Per rimediare a queste carenze e creare un sistema fiscale più semplice, le autorità governative hanno proposto diverse linee di riforma (Direzione della pianificazione e dello sviluppo, 1973). In primis di raggruppare le imposte dirette in due categorie: un'imposta sul reddito personale e un'imposta sulle società; migliorare l'imposta sulle attività agricole in modo da aumentarne la resa; trasformare l'imposta urbana in una imposta sulla proprietà di beni immobili; ed infine riorganizzare l'imposta sui beni e servizi in un'imposta sul valore aggiunto con aliquote ridotte sui prodotti di largo consumo.

Ma queste proposte di riforma non sono state portate a termine anche perché il governo si è allontanato dalla riforma fiscale a causa dell'aumento dei prezzi dei fosfati, la cui esportazione ha fruttato molte entrate al Marocco. Gli anni tra il 1978 e il 1983 hanno visto l'esitazione delle autorità governative tra la continuazione della ripresa economica e l'impegno verso una politica di stabilizzazione e mantenimento degli equilibri macroeconomici. Questa esitazione ha portato ad un deterioramento degli equilibri macroeconomici e ad una grave crisi finanziaria.

2.3.3 La modernizzazione del sistema fiscale negli anni Ottanta

Negli anni Ottanta viene data una nuova spinta alla riforma fiscale: anche a causa della crisi finanziaria del 1982 il Marocco è stato costretto a chiedere il ricalcolo del debito pubblico e di conseguenza a sottostare agli orientamenti del Fondo Monetario Internazionale e della Banca

Mondiale. Il piano di adeguamento strutturale prevedeva anche un piano per il consolidamento fiscale. La riforma fiscale introdotta a metà degli anni '80 rientra in questo quadro con l'obiettivo principale di sviluppare un sistema fiscale moderno, coerente, efficiente. Così facendo le autorità governative hanno cercato di avvicinare il sistema fiscale ai modelli del mondo occidentale.

Il sistema fiscale pre-riforma prevedeva un elevato numero di imposte. Le imposte dirette erano 11 fra cui: l'imposta su attività agricole, imposte sui redditi d'impresa, imposta sugli immobili in zona urbana, l'imposta sui redditi effettivi dei fabbricati locati a terzi, l'imposta sui redditi da lavoro dipendente, l'imposta complementare sul reddito delle persone fisiche. Anche le imposte indirette erano numerose: l'imposta sui beni e servizi e imposte su determinati prodotti di consumo (tabacco, bevande alcoliche, prodotti petroliferi, zucchero). Le importazioni erano soggette a queste imposte: il dazio all'importazione, il timbro doganale e la tassa sui beni e servizi. Le esportazioni invece erano soggette all'imposta sulle esportazioni, all'imposta sull'esportazione dei prodotti artigianali, all'imposta sull'esportazione dei prodotti agricoli e agroindustriali e l'imposta sull'esportazione di prodotti minerari.

La volontà di riforma si concretizza nella legge sulla riforma fiscale adottata dalla Camera dei Rappresentanti il 20 dicembre 1982 e promulgata dal Dahir No. 1-83-38 del 23 aprile 1984. Questo Dahir ha ridotto il numero delle imposte a quattro: l'imposta generale sul reddito (*General Income Tax*), l'imposta sulle società (*Corporate Tax*), l'imposta sul valore aggiunto (*VAT*), le imposte di bollo e di registrazione (*Registration and Stamp Duties Tax*). La riforma fiscale del 1984 è concepita per semplificare il sistema fiscale esistente e affrontare le sue carenze. L'articolo 1 della legge n. 3-83 ha circoscritto l'ambito della riforma fiscale alle imposte dirette sul reddito di persone fisiche e giuridiche e all'imposta sui beni e servizi. Pertanto, sono escluse dalla portata della riforma fiscale, la tassazione doganale, le imposte di registro e di bollo e i codici di investimento.

Così, l'imposta generale sul reddito e l'imposta sulle società hanno sostituito le seguenti imposte precedenti: l'imposta sui redditi da lavoro dipendente, l'imposta su immobili in zona urbana, l'imposta sui redditi effettivi dei fabbricati locati a terzi, l'imposta sui redditi da lavoro autonomo, l'imposta complementare sul reddito delle persone fisiche e l'imposta sui proventi delle azioni, quote e redditi analoghi. L'IVA ha preso il posto della tassa sulle merci e della tassa di servizio. A ciò si aggiungono il miglioramento delle procedure fiscali, le garanzie addizionali fornite al contribuente e le varie misure di accompagnamento adottate.

Quindi è proprio con questa riforma che viene istituita l'imposta generale sul reddito, che diventerà l'imposta sul reddito (IR) con la legge finanziaria del 2006. È un'imposta sintetica e moderna, che ha l'obiettivo di rimediare alle carenze del vecchio sistema. Questa nuova imposta generale sul reddito ha come oggetto tutti i redditi prodotti da una persona fisica o giuridica, tutti

sottoposti alla stessa scala di aliquote e anche le deduzioni previste sono state unificate. Ma l'imposta generale sul reddito presenta anche alcune carenze, infatti, non vengono inclusi nel calcolo della base imponibile i redditi derivati da attività agricole, inclusi nel 2013. Inoltre, questa imposta appare ancora come un'aggiunta alle vecchie imposte programmate poiché la base imponibile per ciascuna categoria di reddito è determinata in modo diverso.

2.3.4 Le riforme degli anni 2000

Ulteriori passi avanti nel disegnare l'imposta sul reddito delle persone fisiche sono stati fatti anche in tempi più recenti. Nel 1999 infatti, iniziano i lavori per la stesura del Codice Generale delle Imposte (Ministère des Finances et de la Privatisation, 2008) terminato nel 2007. Il Codice Generale delle Imposte è composto da tre libri che raccolgono tutte le disposizioni legislative in materia di: imposta sul reddito, imposta sulle società, imposta sul valore aggiunto, imposte di bollo e di registrazione e imposta speciale annuale sui veicoli. Questo codice pone fine alla dispersione delle misure fiscali attraverso una moltitudine di testi e prevede che qualsiasi disposizione fiscale debba essere inserita nel suddetto codice. L'obiettivo è garantire una migliore comprensione del sistema fiscale nazionale e fornire al contribuente uno strumento pratico, semplice e metodico.

Per quanto riguarda l'imposta sul reddito delle persone fisiche, nel *Code General des Impots* vengono definiti i campi di applicazione, come determinare la base imponibile, la scala delle aliquote e le deduzioni previste. La soglia di esenzione viene portata a 30.000 MAD e vengono stabilite le aliquote riportate nella Tabella 2.2:

Tabella 2.2 *Classi di reddito e aliquote corrispondenti*

Scaglioni di reddito	**Aliquote**
Fino a 30.000 MAD	esonerato
da 30,001 a 50.000 MAD	10%
da 50.001 a 60.000 MAD	20%
da 60,001 a 80.000 MAD	30%
da 80,001 a 180.000 MAD	34%
Da 180.001 MAD	38%

Fonte: Ministère des Finances et de la Privatisation (2008)

La struttura dell'imposta sul reddito delle persone fisiche così come disegnata nel *Code General des Impots* ha subito modifiche minori negli anni successivi al 2007. Gli interventi erano mirati verso

obiettivi specifici ad esempio: la lotta contro il lavoro informale, l'implementazione di nuove forme di detrazione e deduzione, contributi di previdenza sociale.

Nel 2014, allo scopo di ridurre le dimensioni del settore informale e della disoccupazione giovanile è stato integrato l'articolo 32 del Codice Generale delle Imposte (Ministère des Finances et de la Privatisation, 2008). Così facendo veniva istituito un regime fiscale specifico e facoltativo per le persone fisiche che svolgono attività come liberi professionisti. Inoltre, per ridurre il lavoro informale sono state introdotte delle esenzioni per i titolari di aziende che assumono personale con un contratto a tempo indeterminato (Oxford Business Group, 2015). Questa misura ha anche lo scopo di rimediare al mancato pagamento delle imposte sul reddito personale che un lavoratore informale non versa.

Per quanto riguarda i contributi pensionistici, con la nuova disposizione del 2015, un contribuente può dedurre dal proprio reddito netto i contributi di previdenza sociale, fino a un limite massimo del 50%. Prima di questo provvedimento non erano disposti limiti alle deduzioni per contratti di previdenza sociale determinando così la riduzione dell'ammontare dell'imposta che doveva essere versata. Queste misure sono applicabili ai contratti di previdenza stipulati a partire dal 1 ° gennaio 2015, di conseguenza, i contratti conclusi prima di questa data continuano a beneficiare del regime fiscale precedente (Oxford Business Group, 2015).

Nella stessa ottica mirata a favorire l'apertura di nuove attività lavorative e ridurre il lavoro informale sono state introdotte delle esenzioni al pagamento dell'imposta sul reddito delle persone fisiche, nei limiti previsti dall'art. 41 del Regolamento del Lavoro (Dahir n° 1-03-194 del 11 settembre 2003, che riporta la legge n° 65-99, relativa al codice del lavoro). I datori di lavoro di società create tra il 1° gennaio 2015 ed il 31 dicembre 2022 non saranno obbligati al versamento dei contributi relativi ai propri dipendenti fino ad un massimo di 10 lavoratori per ogni impresa. Questa disposizione si applica ai dipendenti assunti con contratto a tempo indeterminato entro i primi due anni dalla data di inizio dell'attività.

La Legge Finanziaria del 2018 invece, dà la priorità ad aspetti sociali, come ad esempio l'istruzione, la sanità, le zone rurali, che da molto tempo richiedevano attenzione. L'enfasi posta in questi settori mostra un cambio di rotta del paese, che riconosce questi settori come agenti dello sviluppo economico e catalizzatori per ridurre le disuguaglianze.

Queste sono le principali modifiche apportate al sistema fiscale marocchino negli ultimi anni, con un'evidente opera di modernizzazione e semplificazione per rendere il Marocco un paese più al passo con i tempi. Nonostante i progressi raggiunti, rimangono ancora irrisolte questioni importanti quali le disuguaglianze nella distribuzione del reddito, l'evasione fiscale, la grande proliferazione del settore informale, la disoccupazione femminile e quella giovanile.

2.4 L’attuale articolazione del sistema di tassazione del reddito delle persone fisiche in Marocco

Nella prima sezione di questo capitolo sono state descritte le caratteristiche fondamentali di un generico sistema di tassazione del reddito delle persone fisiche: i modelli di tassazione personale del reddito, la scelta dell’unità imponibile e la scelta del livello di progressività. In seguito, sono state passate in rassegna le principali riforme che hanno portato alla modernizzazione del sistema di tassazione marocchino, nonché alla definizione di questa imposta così com’è adesso. Questa sezione invece si concentra sulla descrizione del sistema di tassazione sul reddito delle persone fisiche in Marocco, con particolare attenzione ai suoi elementi costitutivi.

Per una trattazione adeguata ed esaustiva, si è rivelato utile consultare il *Code Général des Impôts* (Ministère de l'Economie et des Finances, 2018), che raccoglie tutti gli articoli e le direttive in materia di imposte, raggruppandoli in tre libri. Le disposizioni riguardanti l’imposta sul reddito delle persone fisiche sono contenute nel secondo libro.

La trattazione riporta, in primo luogo, il modello di tassazione applicato, specificando l’unità imponibile e i soggetti esenti e le disposizioni riguardanti la base imponibile e come viene calcolata. Vengono poi illustrate le categorie di reddito soggette all’imposta, le classi di reddito con le aliquote corrispondenti e le aliquote speciali per determinati contribuenti o tipologie di reddito. Infine, sono riportate le detrazioni previste dal *Code Général des Impôts* (Ministère de l'Economie et des Finances, 2018), ad esempio quelle per familiari a carico.

2.4.1 Modello di tassazione

Nel *Code Général des Impôts* marocchino, l’articolo 21 definisce l’imposta sul reddito delle persone fisiche come:

«L’impôt sur le revenu s’applique aux revenus et profits des personnes physiques et des personnes morales visées à l’article 3 ci-dessus et n’ayant pas opté pour l’impôt sur les sociétés. » (Ministère de l'Economie et des Finances, 2018)

Si tratta di un’imposta che si applica ai redditi e ai profitti delle persone fisiche e giuridiche, che non sono soggetti alle imposte sulle società. La base imponibile è rappresentata da tutte le entrate del contribuente, fra cui anche le plusvalenze e le entrate occasionali (vincite, eredità).

L’unità imponibile dell’imposta personale sul reddito in Marocco è l’individuo. Pur non essendo prevista la tassazione del nucleo familiare, i contribuenti domiciliati in Marocco possono ottenere detrazioni per familiari a carico. La detrazione massima applicabile è di 2.160 MAD, 360 MAD per il coniuge a carico, a cui possono aggiungersi 360 MAD per ogni figlio a carico.

Sono soggetti all'imposta: persone fisiche che hanno il loro domicilio fiscale[10] in Marocco, sulla base di tutti i loro redditi e profitti, da fonti marocchine e straniere; persone fisiche che non hanno il domicilio fiscale in Marocco, sulla base di tutti i loro redditi e profitti provenienti da fonti marocchine; le persone, aventi o meno domicilio fiscale in Marocco, che percepiscono profitti o redditi i cui diritti di imposizione sono attribuiti al Marocco, in base a convenzioni internazionali volte ad evitare la doppia imposizione in materia di imposte sul reddito.

Inoltre, l'articolo 3 del *Code Général des Impôts* chiarisce quali sono i soggetti che non sono tassabili dall'imposta sulle società e che sono quindi soggetti all'imposta sul reddito delle persone fisiche. Fra questi troviamo: società a nome collettivo e società in accomandita semplice stabilite in Marocco e comprendenti solo persone fisiche; società con oggetti immobiliari, qualunque sia la loro forma, il cui capitale è diviso in azioni o quote nominative.

Sono invece esonerati dal pagamento di questa imposta ambasciatori e agenti diplomatici, consoli e agenti consolari di nazionalità straniera, per i loro redditi da fonti straniere, nella misura in cui i paesi che rappresentano concedono lo stesso vantaggio agli ambasciatori e agli agenti diplomatici, consoli del Marocco. Sono esonerate anche persone residenti in Marocco che ricevono pagamenti per l'uso o il diritto di utilizzare il diritto d'autore per opere letterarie, artistiche o scientifiche.

> «Le revenu global imposable est constitué par le ou les revenus nets d'une ou plusieurs des catégories prévues à l'article 22 ci-dessus, à l'exclusion des revenus et profits soumis à l'impôt selon un taux libératoire.» Art. 25 (Ministère de l'Economie et des Finances, 2018)

Il reddito complessivo è costituito dai redditi di una o più delle categorie dall'articolo 22: redditi da lavoro autonomo, redditi da aziende agricole, redditi da lavoro dipendente, redditi e profitti da immobili, redditi e profitti da capitale mobile. Il reddito imponibile di ciascuna delle suddette categorie è determinato separatamente secondo le regole specifiche per ciascuna di esse, come previsto dalle disposizioni del Codice.

Per quanto riguarda il profitto o la perdita realizzati da persone che fanno parte di società a nome collettivo o di società in accomandita semplice, il reddito complessivo è composto dal reddito da lavoro autonomo e / o reddito agricolo del partner principale a cui spetta quindi il pagamento dell'imposta. Quando, invece, una persona fisica è membro di una società per azioni, la sua quota entra nella determinazione del suo reddito da lavoro e / o agricolo. Tuttavia, se la società per azioni svolge una sola attività di carattere agricolo o possiede solo edifici destinati all'affitto, la quota di

10 Ai sensi dell'art. 23- II, una persona fisica ha il suo domicilio fiscale in Marocco quando ha in Marocco la sua residenza permanente, il centro dei suoi interessi economici o quando la durata continua o discontinua dei suoi soggiorni in Marocco supera i 183 giorni per qualsiasi periodo di 365 giorni.

ciascuno dei soci nell'utile agricolo o nel reddito percepito entra a far parte della categoria di reddito già prestabilita per ogni individuo.

Quando un contribuente acquista un domicilio fiscale in Marocco, il suo reddito imponibile totale per l'anno della sua installazione include: entrate da fonte marocchina acquisite tra il 1° gennaio e il 31 dicembre di quell'anno; proventi da fonti estere acquisite tra il giorno del trasferimento della sua residenza fiscale in Marocco e il 31 dicembre dello stesso anno. Quando, invece, un contribuente cessa di avere il domicilio fiscale in Marocco, il suo reddito imponibile totale per l'anno di cessazione include il reddito di fonte marocchina relativa allo stesso anno e il reddito da fonte estera acquisito alla data di cessazione.

L'articolo 28 definisce le deduzioni che possono essere applicate ai redditi per calcolare la base imponibile, fra queste: donazioni in denaro o in natura alle organizzazioni, di cui all'articolo 10-I-B-2°[11]; deduzioni entro il limite del 10% del totale dei redditi imponibili in vista dell'acquisizione o della costruzione di abitazioni utilizzate come abitazione principale; premi o contributi relativi ai contratti di previdenza sociale. Se il contribuente percepisce soltanto un reddito da lavoro, può detrarre l'importo dei contributi corrispondenti al suo o ai suoi contratti di previdenza sociale entro il limite del 50% del suo salario netto guadagnato durante la sua attività (Oxford Business Group, 2015).

2.4.2 Determinazione delle categorie di reddito netto soggette a tassazione

Dopo aver individuato i campi di applicazione e i soggetti dell'imposta, occorre determinare quali sono i redditi che concorrono a formare la base imponibile. Vengono di seguito esposte le diverse tipologie di reddito considerate per la determinazione della base imponibile.

I redditi da lavoro autonomo sono tutti quei redditi che sono realizzati dagli individui e dall'esercizio di professioni industriali, commerciali e artigianali, da professioni come l'agente immobiliare o da libero professionista. Fanno parte di questa categoria anche i redditi da attività ordinarie (non esclusi con i precedenti articoli), i redditi lordi che le persone fisiche o giuridiche, non soggette all'imposta sulle società e che non hanno il domicilio fiscale o la sede legale in Marocco, ricevono, in cambio di lavoro svolto o di servizi prestati per conto di persone fisiche o giuridiche domiciliate o esercenti attività commerciali in Marocco.

Nella categoria dei redditi agricoli sono compresi tutti gli utili realizzati da un agricoltore o allevatore derivanti da attività inerenti allo sfruttamento di una coltura e al ciclo di produzione animale, i cui prodotti sono destinati al consumo umano e zootecnico, nonché le attività di trattamento

[11] Per approfondire, consultare l'articolo 10-I-B-2 ° del *Code Général des Impôts*, in cui sono elencati gli enti e le organizzazioni a cui è possibile fare donazioni.

di tali prodotti, ad eccezione delle attività di trattamento effettuate con mezzi industriali. I contribuenti con un fatturato annuo inferiore a 5.000.000 di dirham sono esenti dall'imposta sul reddito.

I redditi imponibili da aziende agricole sono determinati sulla base di un profitto forfettario, che comprende il profitto derivante da terreni coltivati e piantagioni, alberi da frutto

Rientrano nella categoria di reddito da lavoro dipendente: salari; indennità ed emolumenti; indennità speciali, rimborsi forfettari di spese e altri compensi concessi agli amministratori delle società; pensioni; rendite vitalizie; denaro o benefici in natura in aggiunta al reddito. Sono esonerate dall'imposta le indennità destinate a coprire le spese sostenute nell'esercizio della funzione o dell'occupazione, nella misura in cui siano giustificate; gli assegni familiari; i supplementi pensionistici per persone a carico; pensioni di invalidità fornite ai militari; rendite vitalizie e indennità temporanee concesse alle vittime di infortuni sul lavoro; indennità giornaliere di malattia, infortuni e maternità e indennità in caso di morte previste dalla legislazione e dai regolamenti in materia di sicurezza sociali

Sono considerati come redditi immobiliari, quando non rientrano nella categoria dei redditi da lavoro autonomo, i proventi da locazioni; il valore locativo degli edifici completi o in costruzione di qualsiasi tipo; prestazioni di sfratto versate agli occupanti di beni immobili da parte dei proprietari di tali beni. L'importo totale lordo dell'affitto è costituito dal reddito immobiliare lordo degli edifici locati, a cui si aggiungono le spese normalmente incombenti al proprietario o all'usufruttuario e addebitate agli inquilini, in particolare le eventuali riparazioni importanti. Il reddito netto o profitto imponibile è ottenibile partendo dal prezzo di vendita di un immobile a cui vengono sottratti i costi di acquisto e di acquisizione.

Sono considerati come redditi da capitale i proventi delle azioni, quote e proventi simili, messi a disposizione o iscritti nella contabilità di persone fisiche o giuridiche che non hanno optato per l'imposta su società e aventi in Marocco il domicilio fiscale o la sede legale. Per gli introiti da azioni e proventi simili, nonché i proventi da investimenti a reddito fisso, l'evento imponibile è costituito dal pagamento, dalla messa a disposizione o dall'iscrizione nel conto del beneficiario. Per gli utili derivanti dalla vendita di titoli di Stato e altri titoli azionari e obbligazionari, l'evento imponibile è costituito dall'acquisto o dallo scambio, considerato come una doppia vendita di titoli di Stato e altri titoli azionari e di debito, dal contributo di titoli azionari e obbligazionari.

2.4.3 La scelta del livello di progressività

L'imposta sul reddito è stabilita ogni anno in relazione al reddito complessivo percepito dal contribuente nell'anno precedente, nel luogo di domicilio fiscale del contribuente o del suo stabilimento principale.

Il sistema d'imposta sul reddito delle persone fisiche in Marocco stabilisce cinque classi di reddito per il pagamento dell'imposta, a cui corrispondono cinque aliquote legali, crescenti per classi. È inoltre prevista una fascia esente (la c.d. no tax area), per i redditi inferiori a 30.000 MAD. Questa scala di aliquote si applica ai redditi da lavoro autonomo, ai redditi da lavoro dipendente e ai redditi immobiliari. Sono previste anche due aliquote aggiuntive, dell'1% e del 2%, rispettivamente per liberi professionisti che hanno un fatturato annuo inferiore ai 500,000 MAD per attività commerciali, industriali e artigianali, e per imprese che forniscono servizi con un fatturato annuo inferiore ai 200,000 MAD.

La Tabella 2.3 riporta le classi di reddito previste dal Codice delle Imposte, con le aliquote corrispondenti.

Tabella 2.3 *Classi di reddito e aliquote corrispondenti*

Classi di reddito	Aliquote	Deduzione
Fino a 30.000 MAD	esonerato	0.00
da 30,001 a 50.000 MAD	10%	3000.00
da 50.001 a 60.000 MAD	20%	8000.00
da 60,001 a 80.000 MAD	30%	14000.00
da 80,001 a 180.000 MAD	34%	17200.00
Da 180.001 MAD	38%	24400.00

Fonte: Ministère de l'Economie et des Finances (2018)

La progressività per classi presenta un problema di non equità tra i contribuenti: infatti, i contribuenti il cui reddito è vicino ai limiti inferiori di una data classe, dopo aver pagato l'imposta, avranno un reddito netto inferiore a quello dei contribuenti con un reddito vicino al limite massimo della classe inferiore.

Sono previste alcune aliquote speciali per determinate categorie di redditi, esposti nella Tabella 2.4.

Tabella 2.4 *Aliquote speciali per determinate categorie di contribuenti o di redditi*

Aliquota	Contribuenti o reddito in questione
10%	Importo, esclusa l'imposta sul valore aggiunto, delle entrate lorde percepite da persone fisiche o giuridiche non residenti.
15%	I profitti netti risultanti: da cessioni di azioni quotate in borsa; il rimborso o il ritiro di titoli o di liquidità da un piano di risparmio azionario o da un piano di risparmio aziendale prima del termine di 5 anni; reddito lordo da capitale immobiliare da fonti estere.
17%	Insegnanti precari o sostituti.
20%	Reddito delle società di esportazione.
30%	Compensi, occasionali o meno, se corrisposti a persone che non sono dipendenti a tempo indeterminato in istituti di istruzione o formazione pubblici o privati; i medici,

	non soggetti ad imposta sul reddito da lavoro autonomo, che svolgono atti chirurgici in cliniche e istituti simili; artisti che lavorano singoli o in gruppo; cessioni di beni immobili urbani o trasferimento di diritti reali immobiliari in relazione a tali beni immobili.

Fonte: Ministère des Finances et de la Privatisation (2008)

Il sistema prevede una serie di sconti fiscali, normati dagli art. 74, 75, 76, e 77. Sono previste detrazioni fiscali nel caso in cui si abbiano familiari a carico, ed hanno importo annuale previsto di 360 dirham per familiare a carico. Sono considerati familiari a carico: la moglie, i suoi figli e i bambini legalmente accolti dal marito in casa propria, a condizione che non abbia, per figlio, un reddito complessivo annuo superiore alla parte esente del regime di imposta sul reddito e che la loro età non superi i 27 anni. Questo requisito di età non è tuttavia applicabile ai bambini con disabilità, dal momento che renderebbe impossibile il loro supporto. Anche il contribuente donna beneficia di riduzioni d'imposta per le spese familiari nei confronti del marito e dei figli quando sono legalmente dipendenti da lei e alle condizioni di cui sopra.

I contribuenti aventi domicilio fiscale in Marocco e titolari di pensioni provenienti anche da altri paesi, sono soggetti ad una riduzione pari all'80% dell'importo dell'imposta in relazione alla loro pensione. Se il reddito è soggetto ad un'imposta sul reddito di un paese con cui il Marocco ha stipulato un accordo, per evitare la doppia imposizione rispetto alle imposte sul reddito, viene trattenuto l'importo dell'imposta a cui è soggetto in Marocco. In questo caso, l'imposta estera, il cui pagamento è giustificato dal contribuente, è detraibile dall'imposta sul reddito, entro il limite della frazione di questa imposta corrispondente al reddito estero. Se questi redditi hanno beneficiato di un'esenzione nel paese della fonte con cui il Marocco ha stipulato un accordo per evitare la doppia imposizione, e se la legislazione prevede un credito d'imposta per l'imposta che sarebbe dovuta in assenza di esenzione, allora vale il pagamento.

Questa è l'articolazione dell'imposta sul reddito delle persone fisiche in Marocco, dopo le modifiche apportate negli ultimi anni. Sono stati compiuti alcuni passi in avanti, per esempio nel 2015, volti all'integrazione del lavoro informale nell'economia grazie agli incentivi previsti dal sistema di tassazione. Ma nonostante l'importanza dell'imposta sul reddito delle persone fisiche come strumento per la redistribuzione del reddito, non sono ancora state intraprese riforme adeguate a sfruttare al meglio la sua progressività e il suo effetto redistributivo.

CAPITOLO 3

GLI EFFETTI DI REDISTRIBUZIONE ED EQUITA' DELLA TASSAZIONE SUL REDDITO DELLE PERSONE FISICHE

La situazione sociopolitica nella regione MENA è cambiata drasticamente con lo scoppio delle rivolte, le cosiddette «Primavere Arabe», nel 2011 e in alcuni paesi le conseguenze durano ancora oggi. I fattori che hanno portato alle proteste iniziali sono numerosi e comprendono la corruzione, l'assenza di libertà individuali, la violazione dei diritti umani e la mancanza di interesse per le condizioni di vita, molto dure, che in molti casi rasentano la povertà estrema.

Movimenti di protesta sono nati anche in Marocco, per esprimere l'insofferenza crescente nei confronti del potere monarchico del re Mohammed VI, salito al trono nel 1999, ed il desiderio di riforme costituzionali che blocchino la prassi per cui il sovrano detiene il potere decisionale, mentre il governo e il parlamento sono privi di poteri effettivi. Ma a differenza di altri paesi, dove le rivendicazioni sono sfociate spesso in violenze o in guerre, in Marocco una disponibilità al dialogo in tempi brevi sul tema delle riforme da parte del re Muhammad VI ha impedito l'inasprirsi delle rivolte. Già il 21 febbraio 2011 si procedeva, infatti, alla creazione del *Conseil Economique et Social* e poco dopo della *Commission consultative de révision de la Constitution*. Il 1° luglio un referendum accoglieva la nuova Costituzione con il 98.5% dei consensi (Brzuskiewicz, 2014). Ma a due anni dalle rivolte le aspettative del popolo marocchino sono state in gran parte deluse dal momento che le grandi problematiche del paese non sono state risolte.

> «Non abbiamo visto alcun cambiamento. La corruzione è aumentata. Il governo non è capace di rispondere ai bisogni della popolazione».
>
> Ryadi (2014), attivista storica per i diritti umani.

Quindi nonostante i progressi fatti negli ultimi anni, tematiche quali la disoccupazione giovanile, la povertà delle zone rurali e della zona del Rif e la corruzione, sono ancora al centro delle richieste di movimenti di protesta quali *al-Hirak al-Shaabi*[12] e il Movimento 20 Febbraio[13].

[12] *Al-Hirak al- Shaabi*, o movimento del Rif, è un movimento di protesta popolare nato in una regione berberofona del Marocco tra ottobre 2016 e giugno 2017 a seguito della morte di Mohcine Fikri, un pescivendolo che è stato schiacciato a morte dopo la confisca del suo pesce ritenuto illegale, che stava vendendo al mercato locale, dalle autorità locali. Tra gli obiettivi del movimento, oltre alla liberazione dei prigionieri politici, vi sono la costruzione di un ospedale oncologico, università, librerie e un'inchiesta su come sono stati utilizzati i fondi previsti per lo sviluppo di questa regione.

[13] Il Movimento 20 Febbraio prende il nome dalla data di inizio delle proteste e si batte il rispetto delle riforme costituzionali promesse fin dal 2011 con l'obiettivo di ridurre il potere assoluto del Re Mohammed VI e l'indipendenza del sistema giudiziario.

Politiche fiscali ben progettate, insieme a quelle macroeconomiche e alle riforme strutturali, svolgono un ruolo importante nel promuovere la crescita economica e le pari opportunità fra i cittadini e possono essere un buon strumento per risolvere le problematiche sociali. Un sistema di tassazione chiaro e semplice può dare una maggior percezione di equità del sistema fiscale, rendendo più facile la corretta comprensione delle normative e riducendo le possibilità di evasione. Il gettito fiscale può supportare la crescita e la distribuzione del welfare, finanziando i servizi pubblici quali l'istruzione e la sanità. Inoltre, l'effetto redistributivo che la tassazione ha sul reddito dei cittadini, ottenuto grazie alla progressività, permette di distribuire in modo equo l'onere fiscale, con l'obiettivo di ridurre le diseguaglianze in termini di reddito fra le diverse classi sociali.

In questo Capitolo vengono presentati due esercizi per calcolare l'effetto redistributivo dell'imposta personale sul reddito in Marocco. Questi due esercizi utilizzano dati riguardanti la distribuzione del reddito in Marocco nell'ambito dell'inchiesta condotta dal Ministero dello sviluppo economico (Ministere de la Prevision Economique et du Plan, 2002). Viene valutato l'effetto redistributivo di due metodi utilizzati per realizzare la progressività nel sistema fiscale, il metodo per classi di reddito e quello per scaglioni. Vengono calcolate le curve di Lorenz e la redistribuzione dei redditi della popolazione prima e dopo l'applicazione dell'imposta personale sul reddito, sia per il metodo delle classi di reddito, sia per quello degli scaglioni di reddito. I risultati ottenuti permettono di fare delle considerazioni sull'effetto redistributivo che l'imposta ha sui redditi.

3.1 La percezione di una tassazione non equa

Nei paesi in via di sviluppo, ma non solo, l'attenzione pubblica negli ultimi anni si è focalizzata sull'aumento della diseguaglianza di reddito e di benessere, ma anche sul ruolo che le politiche economiche possono avere nel combatterla. Infatti, se il livello di uguaglianza di distribuzione del reddito e del benessere è una scelta di ogni singolo Stato, è dimostrato che una forte diseguaglianza in questo ambito è negativa per la pace e per la crescita di un paese (Cingano 2014; Ostry and others 2014).

Nei paesi della regione MENA, alla luce delle rivolte che sono scoppiate a partire dal 2011, è emerso come diversi gruppi sociali si siano sentiti esclusi dalla crescita economica dei primi anni 2000. Questa percezione di mancanza di equità ha le sue radici in numerosi aspetti socioeconomici, quali: diversi tenori di vita, derivati da un alto tasso di disoccupazione, soprattutto giovanile; l'alto rischio di rientrare nella soglia di povertà assoluta; l'accesso inadeguato all'istruzione e alla sanità; la mancanza di opportunità di lavoro. Le politiche economiche degli ultimi anni si sono concentrate specialmente sulle riforme della spesa pubblica, considerata uno strumento più efficace nel sostenere la parte povera della popolazione e nel ridistribuire il reddito, rispetto alle politiche fiscali. Ad esempio, il Fondo Monetario Internazionale ha promosso una riforma dei sussidi, nella regione e in tutto il mondo, insieme a un rafforzamento delle reti di sicurezza sociale, che ha fornito importanti risparmi fiscali e un migliore sostegno alle famiglie povere, migliorando in tal modo l'equità e l'orientamento sociale della spesa pubblica.

Il concetto di equità è molto soggettivo: quello che è giusto ed equo per una persona può non esserlo per un'altra persona. Così, per valutare il grado di equità di un sistema di tassazione si misura come questo sistema redistribuisce il reddito in modo da renderlo più equo. Il concetto di equità può essere inteso come molto vicino, nell'ambito dell'economia del benessere, al concetto di giustizia distributiva. A differenza degli interventi del settore pubblico volti a superare i fallimenti del mercato, l'equità si pone come presupposto dell'azione pubblica nell'economia al fine di perseguire obiettivi di giustizia distributiva: gli equilibri a cui perviene autonomamente un mercato concorrenziale, seppure efficienti, potrebbero rivelarsi non equi sotto il profilo distributivo. In termini più specifici, il concetto di equità è utile nella distribuzione dell'onere fiscale tra i contribuenti, attraverso l'applicazione dei principi di equità orizzontale e verticale. Da una prospettiva fiscale, l'equità orizzontale prevede che individui con la stessa capacità contributiva siano tassati in eguale misura. In altre parole, agenti che sono in situazioni uguali o assimilabili (in termini di reddito, carichi familiari, consumo ecc.) dovrebbero pagare lo stesso ammontare d'imposta e, quindi, sopportare il medesimo onere. Si tratta di un approccio etico ritenuto adatto a perseguire un'idea di giustizia sociale

caratterizzata dall'eguaglianza di trattamento dei contribuenti supposti uguali nelle connotazioni economiche più rilevanti, proteggendoli da possibili discriminazioni arbitrarie (Castaldo, 2012). L'equità verticale, invece, implica che individui con capacità contributiva diversa devono essere tassati in misura diseguale. In sostanza, si configura una gamma di criteri distributivi per calibrare la tassazione tra i contribuenti, basata su giudizi di valore ritenuti idonei al fine di ponderare correttamente meriti e bisogni individuali (Castaldo, 2012). Ciò può essere ottenuto con un assegno di base e / o con un programma di aliquote progressive (aliquote marginali che aumentano con il reddito).

La tassazione, soprattutto imposte come quella sul reddito personale, è uno strumento di redistribuzione, che se sfruttato al meglio può avere effetti positivi sulla distribuzione del reddito fra la popolazione. Inoltre, una tassazione equa dà ai cittadini la percezione di una maggiore uguaglianza e di una minore corruzione, che unite a maggiori investimenti nei servizi pubblici, spingono il cittadino a pagare le tasse.

3.1.1 I problemi relativi al sistema di tassazione

La tassazione (o la sua mancanza) contribuisce in modo decisivo a definire la relazione tra il cittadino e lo Stato in termini di parità di trattamento, condivisione degli oneri e opportunità economiche. Una discussione sulla tassazione nei paesi della regione MENA solleva inevitabilmente domande difficili e ancora irrisolte.

Primo fra tutti, l'onere fiscale e la sua distribuzione tra la popolazione. Infatti, i paesi della regione MENA in genere non tassano in modo appropriato il rendimento delle varie forme di risparmio individuale, concentrandosi solo sul reddito da lavoro. Pertanto, i dipendenti dell'economia formale (in molti paesi, in gran parte dipendenti del settore pubblico) subiscono il peso della tassazione diretta. Nella regione, il tipico veicolo di discriminazione è l'esenzione fiscale, che spesso assume la forma di esenzioni fiscali fornite a determinate attività, come le attività di esportazione e il turismo. Inoltre, la discriminazione tra *insiders* - associati a famiglie dominanti, militari, gruppi politici o conglomerati di imprese - e *outsiders* si riflette in livelli molto diversi di tassazione effettiva.

Altro punto critico della tassazione nei paesi della regione MENA è l'evasione fiscale. I dati riguardanti quante persone effettivamente paghino le tasse sono scarsi ma dimostrano che, per i paesi della regione MENA in cui i sistemi fiscali sono ben sviluppati (per lo più importatori di petrolio), le imposte sul reddito trattenute sui salari occupano una quota molto elevata delle imposte sul reddito personale raccolte. Questo suggerisce che le imposte versate dai lavoratori autonomi (ad esempio, le professioni liberali) e le imposte sul reddito non salariale costituiscono una percentuale ridotta del totale.

Inoltre, anche sistemi di tassazione ben progettati possono essere implementati in modo non equo, quindi sorge spontaneo interrogarsi sull'equità dell'implementazione dei sistemi di tassazione. Per esempio, le imprese egiziane, che hanno legami con i membri del governo, ricevono benefici esclusivi, come esenzioni dalle imposte societarie o dazi doganali (World Bank 2015). Un'attuazione diseguale delle regole è strettamente legata alla percezione della corruzione.

La corruzione dell'amministrazione delle entrate, avviata dai contribuenti o dagli esattori delle tasse, è comune in molti paesi e mina la percezione di equità del sistema per vari motivi: un sistema che consente un'applicazione discrezionale (e quindi non uniforme) delle regole non può, per definizione, essere equo tra i contribuenti. I contribuenti possono sottostimare le loro entrate, offrire tangenti per alterare la loro responsabilità fiscale, o evitare la registrazione. D'altra parte, gli esattori delle tasse possono usare la minaccia di un eccesso di valutazione per estorcere più denaro ai contribuenti. Le aziende possono pagare gli alti funzionari per ottenere lo stato di esenzione. Indipendentemente dalla sua forma o dalla sua prevalenza, la corruzione mina il rispetto del sistema fiscale e indebolisce in ultima analisi la conformità e riduce la riscossione delle entrate: la corruzione nella riscossione delle imposte potrebbe essere regressiva nei suoi effetti. I contribuenti con redditi più elevati hanno un beneficio maggiore dalla sottovalutazione o dall'elusione delle tasse e sono meno esposti all'estorsione (è difficile sopprimere in modo credibile i loro redditi e in genere godono di posizioni di influenza e potere); viceversa, i contribuenti a basso reddito hanno minori opportunità di evadere le tasse e il loro reddito può essere più facilmente sottovalutato, esponendoli così a possibili estorsioni da parte degli esattori delle tasse. Infine, un'onerosa amministrazione delle entrate appare fortemente correlata alle percezioni della corruzione. Questa relazione sembra essere valida per i paesi della regione MENA, suggerendo che una maggiore trasparenza e semplificazione delle procedure possono fare molto per affrontare le percezioni della corruzione e, in ultima analisi, contribuire all'applicazione di un sistema fiscale più equo (Jewell, et al., 2015).

3.1.2 L'evasione fiscale in Marocco

L'imposta è fondamentale per le relazioni che legano una società allo stato che la governa. È infatti un fatto sociale intimamente legato all'evoluzione delle società, in particolare a quella delle loro istituzioni politiche, giuridiche ed economiche.

Lambert (1985), nella sua analisi sociologica, spiega il rapporto tra il contribuente e le autorità fiscali (lo Stato) è un rapporto molto teso, caratterizzato da fonti permanenti di tensioni e conflitti sociali. Questo rapporto riflette l'immagine della stabilità politica e il clima sociale di una nazione. La costruzione di uno Stato forte e stabile ha come conseguenza un sistema fiscale e un'organizzazione amministrativa molto strutturata; se invece lo Stato viene attaccato dai cittadini

che pagano le tasse, vengono messe in discussione la stabilità dello Stato e la sua struttura (Lambert, 1985). La sfera della gestione pubblica è permeata da varie questioni, tra cui l'aumento qualitativo e quantitativo delle esigenze dei cittadini, i vincoli di bilancio che gravano sugli Stati, il sovraccarico del sistema amministrativo e un deficit democratico a volte denunciato alla luce della debolezza della partecipazione dei cittadini.

La democrazia finanziaria, definita come la partecipazione dei cittadini alla scelta delle finanze pubbliche, ha un impatto positivo sulla conformità fiscale. È stato dimostrato che un legame positivo tra il potere decisionale e l'imposta comporta, di fatto, la legittimità delle istituzioni pubbliche.

La logica del contribuente è attribuibile all'interesse economico, alla legittimità politica, soprattutto al fatto che la conoscenza fiscale del contribuente è limitata. L'interesse economico (utilitaristico) per evitare le tasse non è l'unico fattore da considerare quando si studia l'evasione. Dovremmo prendere in considerazione i valori dell'individuo, e i limiti della sua conoscenza pratica. Anche Beltrame e Mehl (1997) hanno voluto chiarire che per una corretta applicazione di un'imposta è necessario che questa sia equamente distribuita, facile da applicare e che offra tutte le garanzie di giustizia al contribuente. (Beltrame & Mehl, 1997).

Il Dipartimento delle imposte marocchino ha tre funzioni principali: raccogliere e recuperare le tasse, assicurare una corretta applicazione e gestire anche alcune tasse locali, al posto delle autorità regionali. Secondo le leggi che definiscono il ruolo e le prerogative del Dipartimento delle imposte generali la sua missione principale è determinare in modo equo l'imposta dovuta dal contribuente per fornire il bilancio dello Stato. Per fare questo, l'Amministrazione Fiscale deve giustificare la sua azione e spiegare il significato del suo approccio. L'amministrazione fiscale si trova di fronte a due sfide fondamentali: come spiegare un sistema fiscale complesso e criticato da tutte le parti? Come giustificare la sua azione generalmente considerata come repressiva? Il contribuente non si fida della sua amministrazione e preferirebbe consultare un consulente fiscale o un contabile per completare la sua dichiarazione dei redditi piuttosto che rivolgersi all'ufficio delle imposte. Questo non è solo collegato a un fraintendimento dell'operare del servizio, ma riflette anche una mentalità intrisa di sfiducia e apprensione. L'amministrazione dovrebbe, quindi, intraprendere una campagna di informazione per i cittadini. Infatti, questo rifiuto nei confronti dell'amministrazione fiscale può causare rivolte e riuscire, a poco a poco, a mettere in discussione la legittimità del potere politico e delle istituzioni amministrative nel loro complesso.

L'amministrazione delle imposte è soggetta alle stesse critiche solitamente rivolte contro il governo: lento, ingombrante, burocratico. Questa critica dell'inefficienza riguarda generalmente tutto il lavoro dell'amministrazione e in particolare la verifica fiscale. Più precisamente, per quanto riguarda il Marocco, le cause del risentimento nei confronti dell'amministrazione fiscale, e il rifiuto

di pagare le tasse, possono essere raggruppate nelle seguenti motivazioni: la percezione di ingiustizia e disuguaglianza, la complessità e leggibilità del diritto tributario, la mancanza di fiducia e di comunicazione tra l'amministrazione fiscale e il contribuente.

La difficoltà e la poca chiarezza delle clausole menzionate nel Codice Generale delle Imposte (Ministère de l'Economie et des Finances, 2019) genera un forte senso di ingiustizia, espresso soprattutto dai commercianti, ancora più forte tra coloro che hanno subito una concorrenza sleale da persone impegnate in attività informali. Leggibilità e semplicità del sistema fiscale appaiono come parametri fondamentali, perché sono alla base dell'ingiustizia tra i contribuenti e influenzano la loro gestione del rischio e dei costi. In generale, la poca chiarezza e la complessità sono un incoraggiamento allo sviluppo di strategie di elusione e di frodi.

Il Codice fiscale è giudicato non solo illeggibile, ma anche troppo complesso. Questa complessità porta all'ingiustizia e alla diseguaglianza, ampiamente denunciate. La mancanza di una copertura della struttura fiscale, lascia margine per le attività informali, e lascia spazio alle grandi aziende per evitare che una parte sostanziale delle loro entrate sia soggetta a obblighi fiscali. E l'impunità a questi livelli può far percepire un senso di ingiustizia ai contribuenti ordinari. Una politica più attenta nel combattere queste frodi, non solo porterebbe a trovare i contribuenti insolventi, ma anche ad individuare tutte le persone che esercitano un'attività imponibile secondo il diritto applicabile, e potrebbe certamente giovare alla conformità fiscale (Khanfor & Wazani, 2016).

Tutte queste motivazioni portano ad una crisi di fiducia nei confronti del sistema fiscale. I contribuenti dubitano della sincerità delle informazioni sulle entrate fiscali e della distribuzione equa dell'onere fiscale sul tessuto sociale marocchino, comune è lo slogan: «solo i poveri pagano le tasse.»

3.2 Misurazione della diseguaglianza

È sempre più evidente come nei paesi più ricchi vi siano estese fasce di popolazione che risultano povere, mentre invece nei paesi più poveri vi sono fasce ristrette di famiglie con reddito elevato. In entrambi i casi, la redistribuzione delle risorse è da considerarsi una priorità.

Tuttavia, nonostante la povertà sembri facile da individuare, in realtà essa è un fenomeno complesso da definire e analizzare. Innanzitutto, il fenomeno della povertà nei paesi sviluppati assume caratteristiche diverse dallo stesso fenomeno nei paesi in via di sviluppo: di conseguenza, gli interventi del settore pubblico attuati in questo ambito richiedono misure diverse a seconda delle circostanze del paese, che non possono essere ignorate.

Quindi per definire e determinare il fenomeno della povertà presente in un paese, è necessario innanzitutto tenere presente che la diseguaglianza economica tra singoli individui o famiglie dipende dalla distribuzione dei redditi esistente all'interno del paese. Sulla base di questa distribuzione, è

possibile rendersi conto di quale livello occupa un individuo o una famiglia nella scala sociale dello stato economico, come ad esempio povero, non povero. Si rende quindi necessario fissare qualche parametro di povertà, in base al quale definire questa scala sociale dello stato economico.

3.2.1 Misure della diseguaglianza dei redditi

Per valutare gli effetti degli interventi del settore pubblico sulla distribuzione dei redditi è necessario avere un metodo per misurare la distribuzione, ovvero le differenze di reddito esistenti fra individui o famiglie. Così, dopo aver calcolato la distribuzione esistente è possibile valutare anche le variazioni di questa distribuzione, causate sia da modifiche strutturali del mercato sia dalla politica economica decisa dai governi. Conoscere la distribuzione dei redditi e le sue variazioni permette di valutare le diseguaglianze all'interno di un paese.

Un metodo per rappresentare e analizzare la distribuzione dei redditi tra gli individui o tra le famiglie di una popolazione è quello ideato da Max Lorenz, statistico statunitense, in un articolo del 1905. La sua tecnica è molto usata perché consente una rappresentazione grafica, tramite una curva di concentrazione, della variabile reddito, chiamata appunto Curva di Lorenz. Per calcolare la curva di Lorenz è necessario innanzitutto dividere la popolazione totale in quantili. La popolazione viene ordinata in ordine crescente di reddito, dal più povero al più ricco, e viene divisa in *n* gruppi di uguali numerosità, chiamati quantili. Ad esempio, la popolazione può essere divisa in decili: si ordinano gli individui in ordine crescente di reddito e poi si dividono in 10 gruppi di uguale numerosità, a cui possono essere associate le percentuali di reddito possedute da ciascun gruppo. Dopodiché si può calcolare il reddito complessivo di ciascun decile, sommando i redditi di tutti i contribuenti del decile. Sommando i redditi complessivi di tutti i decili si ottiene il reddito totale della popolazione, cioè il reddito nazionale. Calcolando la percentuale, rispetto al reddito nazionale, dell'ammontare di reddito appartenente a ciascun decile si ottengono le frequenze relative del reddito nazionale per decile. Si possono inoltre calcolare le frequenze cumulate dei contribuenti per ciascun decile, ovvero la somma delle frequenze relative ai decili precedenti: nel primo decile la frequenza cumulata è pari alla frequenza relativa del decile stesso, per il secondo decile invece la frequenza cumulata è uguale alla somma delle frequenze relative della prima e della seconda classe, e così via. Con lo stesso metodo si possono calcolare le frequenze cumulate del reddito nazionale per ciascun decile.

Le frequenze cumulate permettono di costruire la curva di Lorenz (Grafico 3.1): sull'asse delle ascisse sono riportate le percentuali cumulate della popolazione, classificate in ordine crescente. Sull'asse delle ordinate invece sono riportate le percentuali cumulate di reddito nazionale posseduto dalla popolazione corrispondente.

La curva indica la quota di reddito nazionale (R) posseduta da ogni decile di popolazione (N), ed è una curva di concentrazione. Se la percentuale di reddito totale è minore della percentuale della popolazione, questo indica che il reddito si concentra in alcuni contribuenti, quelli più ricchi. Se invece le percentuali coincidessero, ciò significherebbe che ciascun cittadino ha lo stesso reddito e quindi la concentrazione sarebbe nulla. Questo è il caso della perfetta uguaglianza, rappresentato nel grafico dalla linea OC. Nel caso opposto, perfetta ineguaglianza, il reddito nazionale sarebbe posseduto tutto da un solo cittadino, che essendo l'unico contribuente, potrebbe essere classificato nel punto N del grafico, e in quel caso la curva di Lorenz coinciderebbe con gli assi ON e NC.

Si può anche affermare che la curva di Lorenz mette in evidenza la deviazione di ciascun reddito individuale dal reddito di perfetta eguaglianza. Perciò, tanto più la curva di Lorenz è vicina alla linea della perfetta uguaglianza tanto più equa risulta la distribuzione dei redditi. Ne consegue che l'area compresa fra la bisettrice OC e la curva di Lorenz rappresenta la cosiddetta area di disuguaglianza: quanto più è estesa quest'area, maggiore è la concentrazione del reddito in piccole fasce di popolazione. Se il reddito complessivo (nazionale) fosse concentrato in una sola persona, l'area della disuguaglianza, o area di massima concentrazione, andrebbe a coincidere con il triangolo OCN.

Grafico 3.1 *La curva di Lorenz*

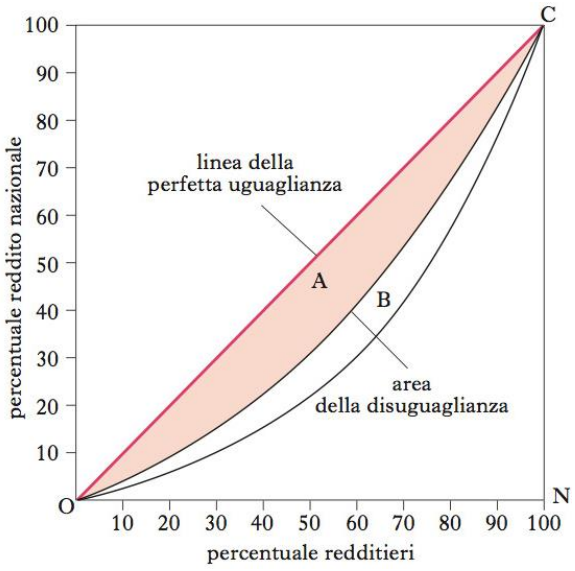

3.2.2 La distribuzione dei redditi delle famiglie residenti in Marocco

Utilizzando lo strumento della curva di Lorenz, si propone di seguito un'analisi del grado di concentrazione della distribuzione dei redditi delle famiglie marocchine.

I dati derivano da un'indagine nazionale sulla distribuzione del tenore di vita in Marocco, la «*Repartition des niveaux de vie au Maroc*», (Ministere de la Prevision Economique et du Plan, 2002),

condotta per gli anni 1999 e 2000, dal Ministero dello sviluppo economico[14]. Questa indagine analizza la distribuzione del reddito con l'obiettivo di identificare i fattori, la cui diffusione tra la popolazione rende possibile la riduzione del gap sociale. Lo studio del Ministero dello sviluppo economico mira, grazie allo sfruttamento dei dati di questa indagine, alla valutazione della distribuzione del tenore di vita delle famiglie secondo le caratteristiche educative, demografiche, geografiche, sociali ed economiche. Il metodo usato nell'inchiesta consiste nel scomporre la disuguaglianza del reddito totale in base a variabili chiave relative al tenore di vita.

Nella prima parte dell'inchiesta sono riportate le caratteristiche delle famiglie in base al livello e alla struttura delle entrate e una descrizione delle tendenze, dei livelli e della distribuzione della spesa per consumi delle famiglie. La seconda parte riguarda l'effetto dei principali fattori sociodemografici ed economici sul livello di reddito e la scomposizione della disuguaglianza dei livelli di reddito in base alle caratteristiche socioeconomiche delle famiglie. Poiché la povertà è, in parte, attribuibile alla disuguaglianza di distribuzione del reddito, l'ultima parte è dedicata alla rivalutazione della povertà sulla base di un confronto di entrate e di spese di consumo.

Questi dati sono stati elaborati e riportati nella tabella Tabella 3.1. Nella prima colonna a sinistra sono indicati i decili di popolazione, con il reddito complessivo corrispondente ad ognuno di essi nella colonna seguente. Dal reddito complessivo dei decili, è stato ricavato il reddito cumulato, che per il primo decile corrisponde alla quota del reddito complessivo stesso, per il secondo decile corrisponde alla quota del primo decile sommata alla quota del secondo decile, e così via. Sommando i redditi di tutti i decili, si ottiene il reddito totale di tutta la popolazione. Dal reddito totale abbiamo potuto ricavare le quote relative come percentuali del reddito totale, nell'ultima colonna, e le quote cumulate del reddito in percentuale.

Tabella 3.1 *Decili di popolazione e quote di reddito cumulate per ogni decile.*

Decile	Reddito complessivo per decile	Reddito cumulato	Quota cumulata reddito (%)	Quota relativa reddito (%)
Q1	4649,3	4649,3	0,92%	0,92%
Q2	9609,6	14258,9	2,83%	1,90%
Q3	14164	28422,9	5,63%	2,81%
Q4	18828,2	47251,1	9,37%	3,73%
Q5	24143	71394,1	14,15%	4,79%
Q6	30903,9	102298	20,28%	6,13%

[14] Denominazione originale: *Ministere de la Prevision Economique et du Plan*

Q7	39502,4	141800,4	28,11%	7,83%
Q8	51521,9	193322,3	38,32%	10,21%
Q9	72123,5	265445,8	52,62%	14,30%
Q10	239034,2	504480	100,00%	47,38%
Totale	504480			

Fonte: Direction de la Statistique, ENNVM (1998/99).

Grazie alle quote cumulate riportate nella Tabella 3.1, abbiamo calcolato la curva di Lorenz. Sull'asse delle ascisse sono riportate le quote cumulate di popolazione in percentuale, e sull'asse delle ordinate le corrispettive quote cumulate di reddito in percentuale. Il Grafico 3.2 mostra la curva ottenuta (L). Mentre la linea in verde è la linea di perfetta uguaglianza.

Grafico 3.2 *Curva di Lorenz*

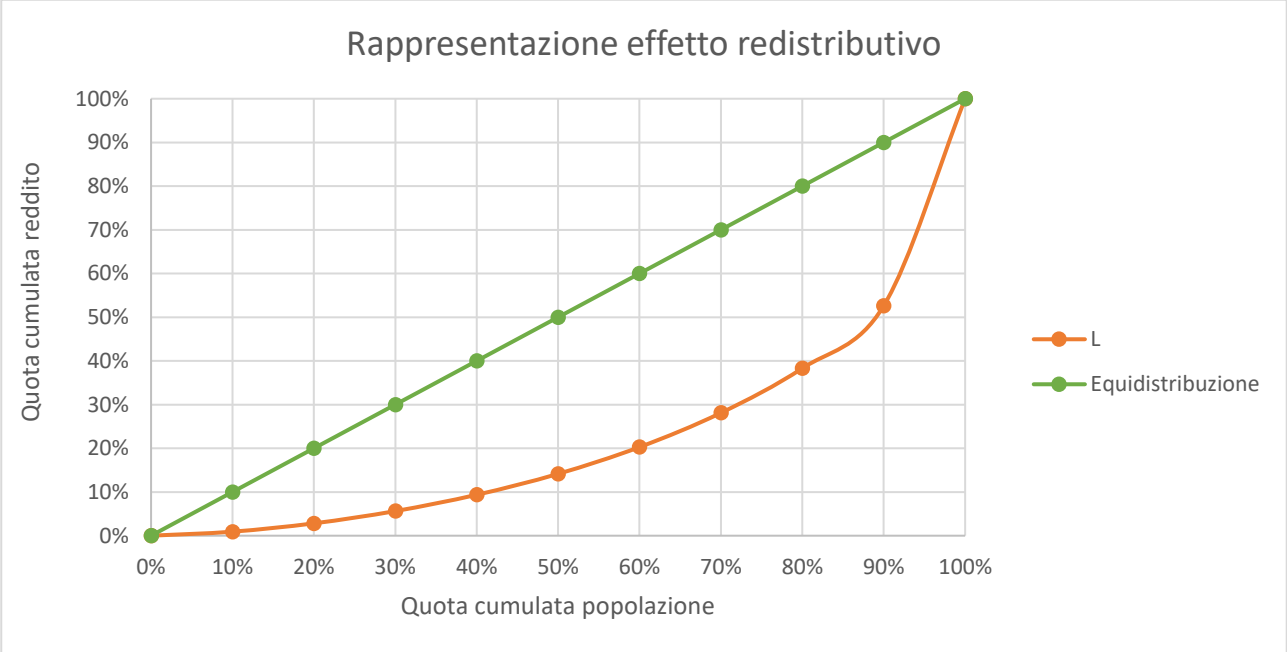

La curva di Lorenz così ottenuta, indica l'effettiva distribuzione dei redditi, cioè la quota del reddito totale posseduta da ogni decile di popolazione.

Una misura sintetica della distribuzione diseguale dei redditi di una popolazione è il rapporto di concentrazione, formulato dallo statistico italiano Corrado Gini, denominato universalmente coefficiente di Gini. Esso è misurato come il rapporto tra l'area di disuguaglianza (compresa fra la curva di Lorenz e la retta bisettrice, linea di equidistribuzione) e l'area di massima concentrazione, ovvero e l'area del triangolo sottesa alla bisettrice (A+B), come si vede nel Grafico 3.3. Ogni curva di Lorenz, quindi, può essere espressa anche con un suo specifico coefficiente di Gini.

Equazione 1 *Formula utilizzata per calcolare il coefficiente di Gini*

$$Indice\ di\ Gini\ (G) = \frac{A}{A+B}$$

(equidistribuzione) $0 \leq G \leq 1$ (massima concentrazione).

Questo rapporto può variare tra 0 e 1: da un lato, se la distribuzione dei redditi fosse perfettamente egualitaria, la curva di Lorenz coinciderebbe con la linea di equidistribuzione e l'area della disuguaglianza (A) sarebbe inesistente. Di conseguenza, se il numeratore del rapporto è zero, anche il coefficiente è uguale a zero. Dall'altro, se la distribuzione del reddito fosse di massima concentrazione, ossia il reddito complessivo è di un solo individuo, la curva di Lorenz sarebbe estesa al massimo e l'area sottesa alla curva di Lorenz (B) sarebbe nulla. Di conseguenza se B=0, il denominatore del rapporto è uguale ad A e quindi il coefficiente è pari a 1.

Grafico 3.3 *Rappresentazione grafica del coefficiente di Gini*

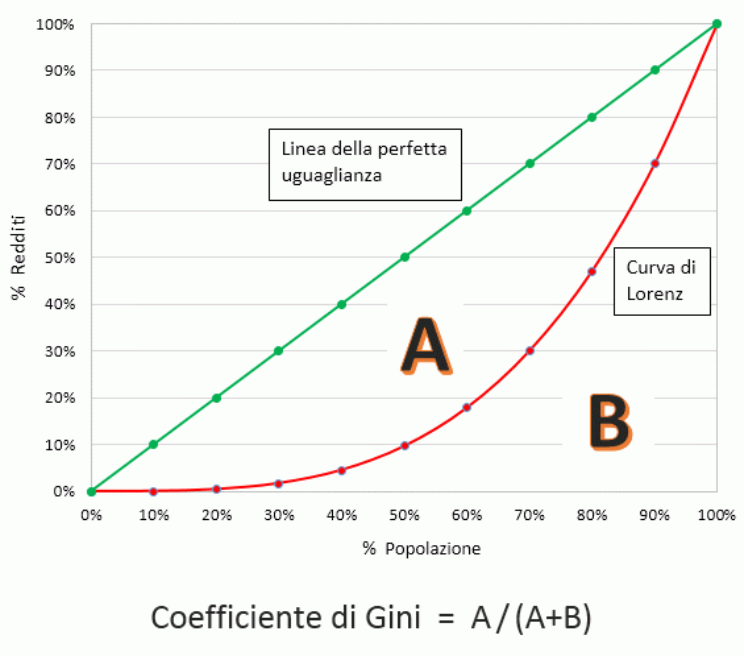

Questi valori estremi, 0 e 1, permettono di capire la vera importanza del coefficiente di Gini: quanto più esso è vicino all'unità, tanto più è diseguale la distribuzione dei redditi, mentre quanto più esso è piccolo, cioè lontano dall'unità, tanto meno è diseguale la distribuzione dei redditi. Questo coefficiente rende quindi possibile confrontare la disuguaglianza della distribuzione dei redditi in un determinato paese o tra paesi diversi.

Indici di Gini e curva di Lorenz possono essere utilizzati per valutare se un sistema tributario è improntato secondo progressività o meno, è possibile utilizzare la curva di Lorenz e il coefficiente di Gini, precedentemente esposti. Infatti, sapendo che la curva di Lorenz è un metodo per descrivere la distribuzione dei redditi tra i cittadini di un paese, è possibile vedere gli effetti redistributivi

dell'imposta personale sul reddito, calcolando una nuova curva di Lorenz sulla base dei redditi dopo l'imposizione.

Confrontando le due curve di Lorenz di distribuzione dei redditi prima (L) e dopo (L_t) la tassazione sul reddito personale, si può osservare che: nel caso in cui la curva L_t sia disposta a destra rispetto alla curva L, si può affermare che c'è stata una distribuzione a favore delle fasce di contribuenti medio-alti; quindi l'imposizione risulta regressiva, a sfavore dei contribuenti meno abbienti. Nel caso in cui invece la curva L_t sia disposta a sinistra della curva L, si può affermare che c'è stata una redistribuzione a favore dei contribuenti con redditi medio-bassi.

3.2.3 Il grado di redistribuzione dell'imposta personale sul reddito in Marocco

Utilizzando i dati dell'indagine in questo paragrafo valutiamo il grado di redistribuzione dell'imposta personale sul reddito del Marocco. Tale procedura richiede diversi passaggi. Anzitutto abbiamo calcolato la curva di Lorenz dopo l'imposizione dell'imposta sul reddito delle persone fisiche, che comporta una nuova distribuzione del reddito fra la popolazione; una volta calcolata la curva di Lorenz del reddito netto, abbiamo proceduto a confrontarla con la curva di Lorenz del reddito lordo; dal confronto è possibile valutare l'effetto dell'imposta sulla distribuzione del reddito.

Il calcolo della curva di Lorenz dei redditi netti è particolarmente complicato perché richiede di calcolare l'imposta da sottrarre al reddito lordo. A tale proposito, nella Tabella 3.2 sono riportate le aliquote previste dal sistema di tassazione sul reddito delle persone fisiche in Marocco e utilizzate nel nostro lavoro.

Tabella 3.2 *Classi di reddito e aliquote corrispondenti*

Classi di reddito	**Aliquote**
Fino a 30.000 MAD	esonerato
da 30.001 a 50.000 MAD	10%
da 50.001 a 60.000 MAD	20%
da 60.001 a 80.000 MAD	30%
da 80.001 a 180.000 MAD	34%
Da 180.001 MAD	38%

Fonte: Ministère de l'Economie et des Finances (2019).

Queste aliquote sono state applicate al reddito complessivo di ogni decile (Tabella 3.1) per calcolare l'imposta che deve essere versata. Sottraendo l'imposta ottenuta al reddito di ogni decile si ottiene un nuovo reddito, come mostra l'ultima colonna della Tabella 3.3.

I primi cinque decili rientrano all'interno della fascia di reddito esente (inferiore a 30.000 MAD), quindi non sono soggetti al pagamento dell'imposta. Per quanto riguarda l'aliquota del 34%, corrispondente alla classe di reddito che varia da 80.001 a 180.000 MAD, dal calcolo dei decili non sono emersi redditi corrispondenti a questa classe.

Tabella 3.3 *Variazione del reddito dei decili dopo l'applicazione dell'imposta corrispondente*

Decile	Reddito per decile	Aliquota applicata	Imposta da versare	Reddito post imposta
Q1	4649,3	0%	0	4649,3
Q2	9609,6	0%	0	9609,6
Q3	14164	0%	0	14164
Q4	18828,2	0%	0	18828,2
Q5	24143	0%	0	24143
Q6	30903,9	10%	3090,39	27813,51
Q7	39502,4	10%	3950,24	35552,16
Q8	51521,9	20%	10304,38	41217,52
Q9	72123,5	30%	21637,05	50486,45
Q10	239034,2	38%	90832,996	148201,204
Totale	504480			374664,944

Abbiamo confrontato i risultati ottenuti con i dati precedenti all'applicazione delle aliquote, riportati nella Tabella 3.1, per valutare la variazione del reddito dopo il pagamento dell'imposta.

Nella Tabella 3.4 è riportata la percentuale del reddito dopo la sottrazione dell'imposta da pagare per ogni decile e nell'ultima colonna è calcolata la variazione in percentuale del reddito prima e dopo l'applicazione dell'imposta.

Tabella 3.4 *Variazione del reddito dopo l'applicazione dell'imposta*

Decile	Reddito complessivo per decile	Reddito complessivo post imposta	Percentuale del reddito post imposta	Variazione di reddito
Q1	4649,3	4649,3	1,24%	0,32%
Q2	9609,6	9609,6	2,56%	0,66%
Q3	14164	14164	3,78%	0,97%
Q4	18828,2	18828,2	5,03%	1,29%
Q5	24143	24143	6,44%	1,66%

Q6	30903,9	27813,51	7,42%	1,30%
Q7	39502,4	35552,16	9,49%	1,66%
Q8	51521,9	41217,52	11,00%	0,79%
Q9	72123,5	50486,45	13,48%	-0,82%
Q10	239034,2	148201,204	39,56%	-7,83%
Totale	504480	374664,944		

I dati, pur con le necessarie semplificazioni adottate, evidenziano quanto e come varia la distribuzione del reddito prima e dopo l'imposta. I dati evidenziati in arancione rappresentano diminuzioni del reddito finale rispetto al reddito prima dell'imposta, e corrispondono ai due decili più elevati (Q9 e Q10); per tutti gli altri decili la variazione del reddito è stata positiva.

Sulla base dei risultati ottenuti, abbiamo calcolato le quote cumulate di reddito dopo l'applicazione dell'imposta, riportate Tabella 3.5, con le quali abbiamo infine costruito la curva di Lorenz del reddito al netto dell'imposta personale.

Tabella 3.5 *Quote cumulate di reddito*

Decile	**Reddito post**	**Reddito cumulato**	**Quota cumulata reddito**
Q1	4649,3	4649,3	1,24%
Q2	9609,6	14258,9	3,81%
Q3	14164	28422,9	7,59%
Q4	18828,2	47251,1	12,61%
Q5	24143	71394,1	19,06%
Q6	27813,51	99207,61	26,48%
Q7	35552,16	134759,77	35,97%
Q8	41217,52	175977,29	46,97%
Q9	50486,45	226463,74	60,44%
Q10	148201,204	374664,944	100,00%
Totale	374664,944		

Grafico 3.4 *Curva di Lorenz pre-imposta e post imposta.*

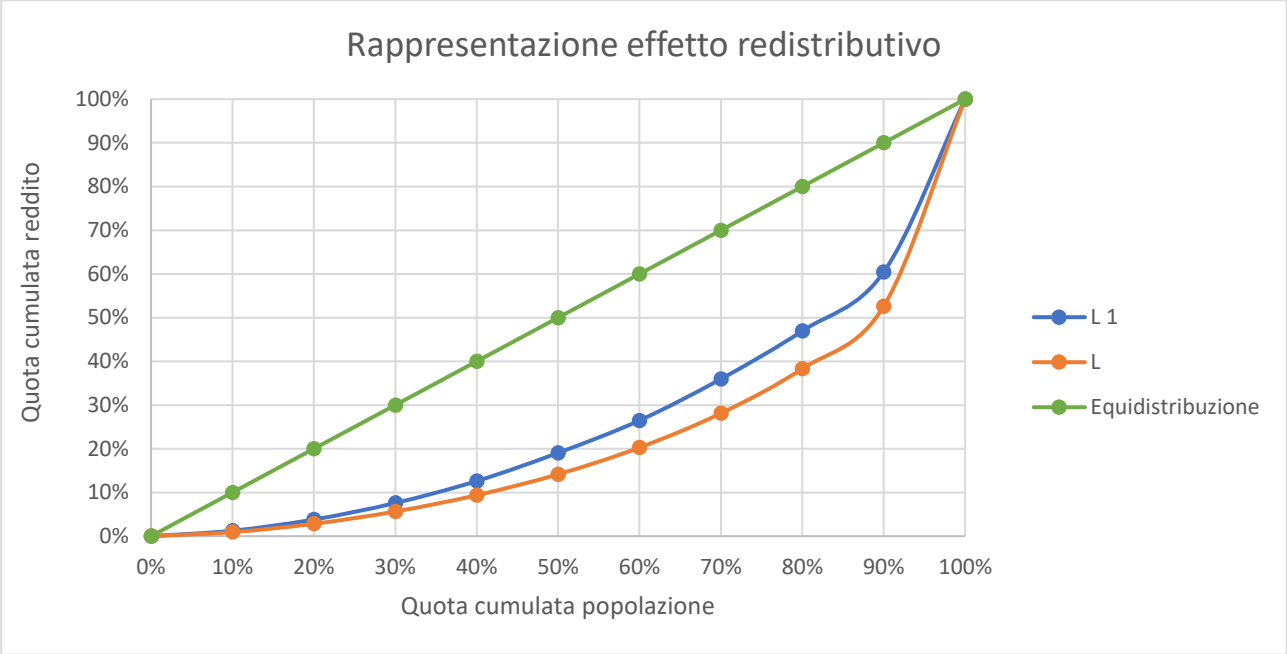

Il Grafico 3.4**Errore. L'origine riferimento non è stata trovata.** riporta sull'asse delle ascisse le quote cumulate di popolazione e sull'asse delle ordinate le quote cumulate di reddito. La curva L rappresenta la distribuzione del reddito prima dell'applicazione dell'imposta, mentre L_1 rappresenta la distribuzione del reddito dopo l'applicazione dell'imposta. È possibile confrontare le due curve ottenute, e la nuova curva di Lorenz risulta spostata verso sinistra rispetto alla curva precedente all'imposta, ed è quindi anche più vicinia alla linea di perfetta uguaglianza. Questo significa che l'imposta ha portato ad una redistribuzione del reddito a favore delle fasce di contribuenti medio-basse.

La difficoltà che emerge dal metodo della curva di Lorenz è che essa è la rappresentazione grafica di tabelle di dati statistici, che possono essere difficili da reperire. Il coefficiente di Gini invece esprime direttamente l'indice di concentrazione dei redditi. Dalla teoria, si sa che se il coefficiente è uguale a 0, la concentrazione è nulla e i redditi dei cittadini sono tutti uguali. Ma man mano che il coefficiente aumenta, la distribuzione dei redditi si avvicina all'unità, ovvero la massima concentrazione.

Conoscendo già l'indice di Gini in un dato anno, se questo viene misurato anche dopo l'applicazione di un'imposta, possiamo calcolare l'effetto di redistribuzione che quella misura ha avuto, tramite l'indice di Reynolds-Smolensky.

Equazione 2 *Formula utilizzata per il calcolo dell'indice di Reynolds - Smolensky*

$$Indice\ di\ Reynolds - Smolensky\ (R) = G_{pre} - G_{post}$$

Se l'indice è positivo, significa che c'è stata una redistribuzione a favore delle classi meno abbienti; se l'indice è negativo, la redistribuzione è stata a favore delle classi più abbienti. Inoltre, la redistribuzione è tanto maggiore quanto più elevato è questo indice.

3.3 La progressività del sistema fiscale: scaglioni di reddito

Nel caso analizzato, l'applicazione di un'imposta progressiva ha aumentato l'effetto di redistribuzione.

Come visto nel Capitolo due, la progressività può essere attuata in vari metodi: per scaglioni di reddito, tramite deduzioni o detrazioni, per classi di reddito e con un'imposta progressiva continua.

Brevemente, nel metodo per scaglioni sono previste aliquote crescenti diverse per i diversi scaglioni di reddito. Quando un reddito supera uno scaglione, ad esso non si applica nella sua interezza l'aliquota del nuovo scaglione, ma la nuova aliquota si applica solo per la parte di reddito che rientra nel nuovo scaglione. Il metodo per deduzione o detrazione prevede una aliquota unica, mentre la progressività è raggiunta con una fascia esente, con deduzioni (avvengono sulla base imponibile) o detrazioni (avvengono sull'imposta). Con il metodo della progressività per classi di reddito, quando un reddito supera una classe, vi si applica l'aliquota corrispondente a quella classe nella sua interezza. Con la progressività continua, l'aliquota cresce in maniera costante insieme alla base imponibile.

Nel sistema fiscale marocchino, la progressività per l'imposta sul reddito delle persone fisiche è ottenuta con il metodo delle classi di reddito: sono previste, infatti, cinque classi di reddito crescenti, e su ciascuna di esse è applicata un'aliquota che è più elevata rispetto alla classe di reddito inferiore. Questo metodo quindi equivale ad una serie crescente di aliquote proporzionali, ciascuna applicata al reddito complessivo per ogni classe. In ciascuna classe, l'aliquota media è costante e l'aliquota marginale è identica all'aliquota media. Questo metodo però presenta un problema di non equità fra i contribuenti. Infatti, i contribuenti che si trovano nei limiti inferiori di una data classe, dopo il pagamento dell'imposta hanno un reddito più basso rispetto ai contribuenti che si trovano ai limiti superiori della classe di reddito inferiore.

Questo inconveniente può essere ovviato con la progressività per scaglioni di reddito. Il reddito, in questo caso, viene scomposto in parti denominate scaglioni, ciascuno dei quali comporta un'imposta secondo l'aliquota corrispondente allo scaglione stesso. In questo caso, l'aliquota media aumenta gradualmente all'aumentare del reddito, tendendo all'aliquota marginale, annullando così quel «salto d'imposta» previsto nel sistema per classi (Campa, 2017).

Questo sistema di progressività per scaglioni, ovviando a questo problema, potrebbe rivelarsi più efficiente per la redistribuzione del reddito fra la popolazione. Per misurare il suo effetto

redistributivo sulla popolazione, e comparalo con l'effetto della progressività per classi, abbiamo calcolato la curva di Lorenz, rappresentante le quote di reddito cumulate dalla popolazione dopo l'applicazione dell'imposta con il metodo della progressività per scaglioni.

3.3.1 L'effetto redistributivo della progressività per scaglioni

In questo caso, abbiamo preso in esame gli stessi dati usati in precedenza per il calcolo dell'effetto redistributivo della progressività per classi di reddito. Il processo utilizzato per il calcolo della curva di Lorenz è lo stesso utilizzato nel caso precedente, illustrato al paragrafo 3.2.1.

Nella Tabella 3.6 sono riportati i decili di popolazione con il reddito complessivo corrispondente a ciascuno di questi. Abbiamo calcolato il reddito totale, dato dalla somma dei redditi complessivi di ogni decile, e in seguito le quote del reddito totale relative ad ogni decile. E infine sono state calcolate le quote di reddito cumulate in percentuale rispetto al reddito totale per ogni decile.

Tabella 3.6 *Quota cumulata di reddito (%) e quota relativa di reddito (%)*

Decile	**Reddito complessivo per decile**	**Reddito cumulato**	**Quota cumulata reddito (%)**	**Quota relativa reddito (%)**
Q1	4649,3	4649,3	0,92%	0,92%
Q2	9609,6	14258,9	2,83%	1,90%
Q3	14164	28422,9	5,63%	2,81%
Q4	18828,2	47251,1	9,37%	3,73%
Q5	24143	71394,1	14,15%	4,79%
Q6	30903,9	102298	20,28%	6,13%
Q7	39502,4	141800,4	28,11%	7,83%
Q8	51521,9	193322,3	38,32%	10,21%
Q9	72123,5	265445,8	52,62%	14,30%
Q10	239034,2	504480	100,00%	47,38%
Totale	504480			

Con le quote cumulate del reddito corrispondenti ad ogni decile di popolazione è possibile calcolare la curva di Lorenz (L), Grafico 3.5.

Grafico 3.5 *Curva di Lorenz prima dell'applicazione dell'imposta.*

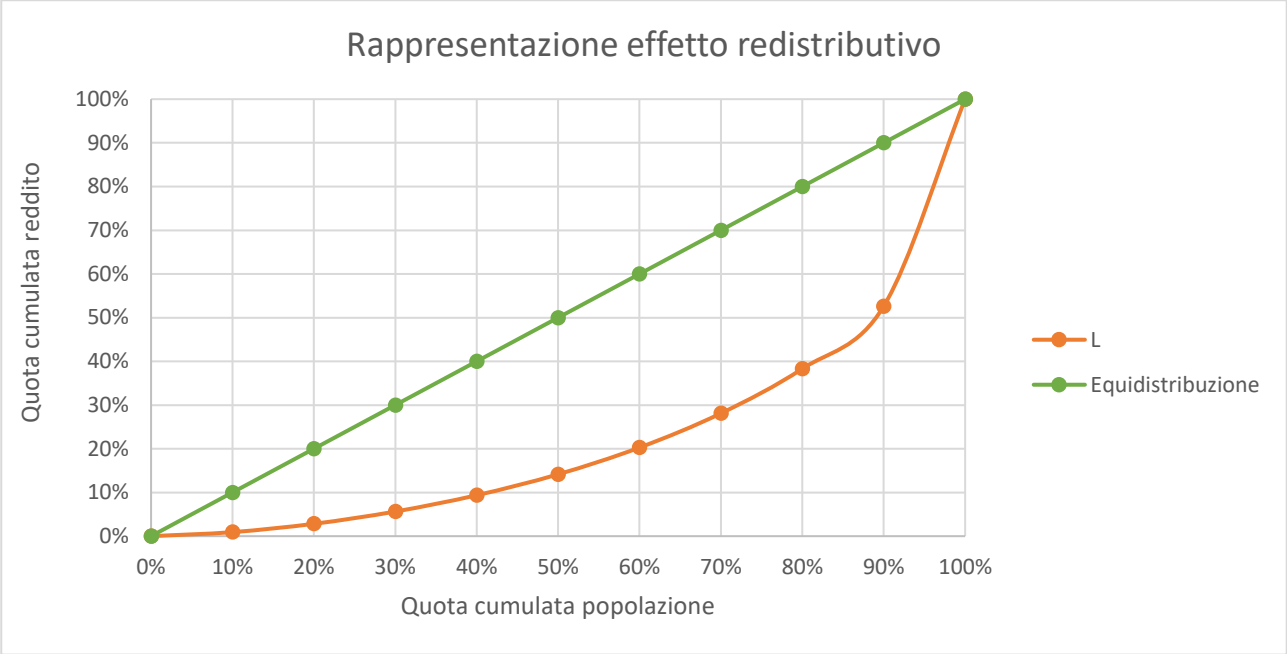

Per vedere l'effetto redistributivo della progressività per scaglioni, è necessario confrontare la curva di Lorenz, calcolata per i redditi prima dell'applicazione dell'imposta, con la curva di Lorenz calcolata per i redditi dopo l'applicazione dell'imposta. Innanzitutto, abbiamo calcolato i redditi dopo l'applicazione delle aliquote. I redditi sono stati scomposti secondo gli scaglioni previsti riportati nella Tabella 3.7. Ad ogni scaglione di reddito è stata applicata la sua aliquota. Sui redditi inferiori ai 30.000 MAD non viene pagata nessuna imposta. Per lo scaglione successivo, per i primi 30.000 MAD, non viene pagata nessuna imposta, mentre per il reddito che eccede i 30.000 viene pagata l'aliquota corrispondente al nuovo scaglione, ad esempio nel Q_6. Nella Tabella 3.7 sono quindi riportati i redditi complessivi per ogni decile, in seguito scomposti per calcolare l'imposta da versare, e i redditi dopo l'applicazione dell'imposta.

Tabella 3.7 *Applicazione dell'imposta al reddito di ogni decile*

Decile	Reddito per decile	esonero	10%	20%	30%	34%	38%	Imposta	Reddito per decile post
Q1	4649,3							0	4649,3
Q2	9609,6							0	9609,6
Q3	14164							0	14164
Q4	18828,2							0	18828,2
Q5	24143							0	24143
Q6	30903,9	30000	902,9					90,29	30813,61

Q7	39502,4	30000	9501,4					950,14	38552,26
Q8	51521,9	30000	19999	1520,9				2304,08	49217,82
Q9	72123,5	30000	19999	9999	12122,5			7636,45	64487,05
Q10	239034,2	30000	19999	9999	19999	99999	59033,2	66431,7	172602,524

Nella Tabella 3.8 abbiamo riportato i redditi prima e dopo l'imposta, e si può vedere la variazione dei redditi per ogni decile. L'imposta ha avuto sicuramente un effetto redistributivo a favore dei decili corrispondenti ai contribuenti meno abbienti. In arancione è segnata una variazione percentuale negativa del reddito, corrispondente al decile più elevato. Mentre invece per gli altri decili la variazione in percentuale è stata positiva.

Tabella 3.8 *Variazione del reddito dopo l'imposta*

Decile	**Reddito per decile**	**Reddito per decile post**	**Percentuale del reddito pre imposta**	**Percentuale del reddito post imposta**	**Variazione di reddito**
Q1	4649,3	4649,3	0,92%	1,09%	0,17%
Q2	9609,6	9609,6	1,90%	2,25%	0,35%
Q3	14164	14164	2,81%	3,32%	0,51%
Q4	18828,2	18828,2	3,73%	4,41%	0,68%
Q5	24143	24143	4,79%	5,65%	0,87%
Q6	30903,9	30813,61	6,13%	7,22%	1,09%
Q7	39502,4	38552,26	7,83%	9,03%	1,20%
Q8	51521,9	49217,82	10,21%	11,52%	1,31%
Q9	72123,5	64487,05	14,30%	15,10%	0,80%
Q10	239034,2	172602,524	47,38%	40,42%	-6,97%
Totale	504480	427067,364			

Calcolando le quote cumulate di reddito dopo l'applicazione dell'imposta, nella Tabella 3.9, è possibile ottenere una nuova curva di Lorenz.

Tabella 3.9 *Quote cumulate del reddito*

Decile	**Reddito per decile post**	**Reddito cumulato**	**Quota cumulata di reddito**

Q1	4649,3	4649,3	0,00%
Q2	9609,6	14258,9	1,09%
Q3	14164	28422,9	3,34%
Q4	18828,2	47251,1	6,66%
Q5	24143	71394,1	11,06%
Q6	30813,61	102207,71	16,72%
Q7	38552,26	140759,97	23,93%
Q8	49217,82	189977,79	32,96%
Q9	64487,05	254464,84	44,48%
Q10	172602,524	427067,364	59,58%
Totale	427067,364		100,00%

Grafico 3.6 *Effetto redistributivo dell'imposta*

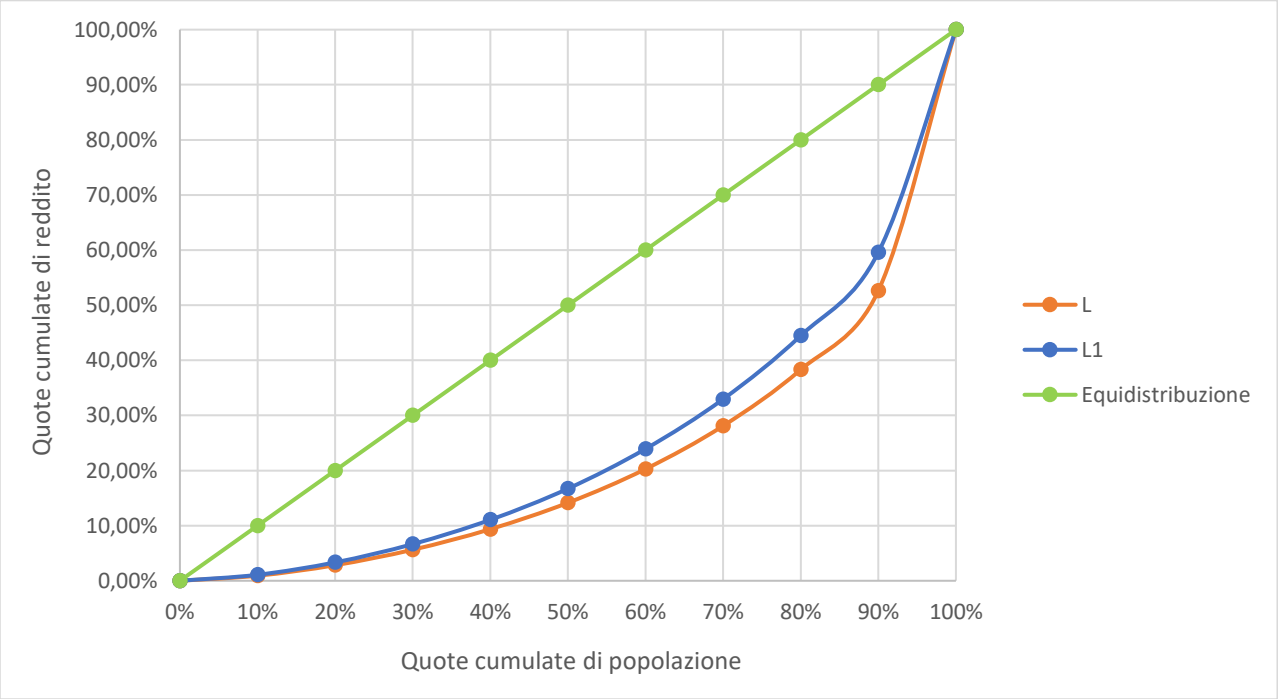

Il Grafico 3.6 riporta nell'asse delle ascisse le quote cumulate di popolazione e sull'asse delle ordinate le quote cumulate di reddito. La curva L è la curva di Lorenz relativa alle quote di reddito prima dell'applicazione dell'imposta, la curva L_1 invece è la curva relativa alle quote di reddito dopo l'applicazione dell'imposta. Abbiamo confrontato le due curve ottenute e la nuova curva di Lorenz, risulta spostata verso sinistra rispetto alla curva pre-imposta, ed è quindi anche più vicinia alla linea di perfetta uguaglianza. Questo significa che l'imposta ha portato ad una redistribuzione del reddito a favore delle fasce di contribuenti medio-basse.

3.3.2 Discussione dei risultati ottenuti

Dall'analisi dei risultati dei due metodi proposti, si vede che in entrambi i casi è stata raggiunta una redistribuzione positiva del reddito verso i decili più poveri. Le variazioni di reddito in percentuale sono riportate nella Tabella 3.10.

Tabella 3.10 *Variazione ottenuta con i due metodi*

Decile	**Reddito per decile**	**Variazione di reddito**	**Variazione di reddito scaglioni**
Q1	4649,3	0,32%	0,17%
Q2	9609,6	0,66%	0,35%
Q3	14164	0,97%	0,51%
Q4	18828,2	1,29%	0,68%
Q5	24143	1,66%	0,87%
Q6	30903,9	1,30%	1,09%
Q7	39502,4	1,66%	1,20%
Q8	51521,9	0,79%	1,31%
Q9	72123,5	-0,82%	0,80%
Q10	239034	-7,83%	-6,97%

Comparando la variazione di reddito a seguito dell'applicazione dell'imposta, in arancione sono evidenziati i cambiamenti in negativo, che in entrambi i casi si sono verificati per i decili più elevati. Sempre in entrambi i casi per tutti gli altri decili la variazione di reddito è stata positiva.

Ma nel caso dell'applicazione dell'imposta per classi di reddito, si è ottenuto un maggior effetto redistributivo del reddito fra i decili, rispetto all'altro metodo. Questo può essere attribuito alla struttura delle classi di reddito di partenza. Infatti, per un'applicazione ottimale della progressività per scaglioni di reddito non è sufficiente la sola applicazione di aliquote crescenti, ma è anche necessaria una riprogettazione degli scaglioni di reddito. Le aliquote applicate alle classi di reddito di partenza con il metodo degli scaglioni, ne hanno limitato la progressività.

Conclusioni

Obiettivo della tesi è stato quello di analizzare l'imposta personale sul reddito in Marocco e il suo ruolo nel favorire la redistribuzione dei redditi fra la popolazione e quindi promuovere lo sviluppo economico del paese. Dopo aver evidenziato le caratteristiche socioeconomiche della regione del MENA, di cui il Marocco fa parte, il lavoro si è concentrato sui principali elementi costitutivi dell'imposta personale sul reddito, con particolare riferimento al processo di riforma che ha portato all'attuale sistema tributario in Marocco. Il ruolo che questa imposta può avere all'interno del paese, come strumento di sviluppo socioeconomico, è stato analizzato prendendo come punto di partenza il Rapporto del Fondo Monetario Internazionale che propone un'analisi dettagliata sull'equità dei sistemi di tassazione nella regione del MENA (Jewell, et al., 2015).

Utilizzando i dati di un'indagine del Ministero per lo sviluppo economico (Ministere de la Prevision Economique et du Plan, 2002) sulla distribuzione del tenore di vita in Marocco, la «Repartition des niveaux de vie au Maroc», abbiamo proposto un'analisi empirica che ci ha permesso di valutare l'effetto redistribuivo dell'imposta personale sul reddito.

In particolare, è stata calcolata la curva di Lorenz del reddito prima dell'imposta personale, le imposte dovute, e quindi la curva i Lorenz del reddito netto. Come noto, un sistema di tassazione è progressivo se la curva di Lorenz dei redditi netti è più "interna" rispetto alla curva di Lorenz dei redditi al lordo della tassazione, ovvero più vicina alla linea della perfetta uguaglianza.

Il primo esercizio proposto prevede l'applicazione del sistema di progressività attualmente in vigore in Marocco, ovvero la progressività per classi. Quindi, è stato replicato l'esercizio assumendo, con le stesse aliquote marginali e gli stessi limiti reddituali, un sistema di progressività per scaglioni. Tale sistema, più diffuso nelle principali economie sviluppate, corregge eventuali effetti di riordinamento dei redditi. I risultati ottenuti sono molto interessanti: la progressività per classi risulta avere un impatto redistributivo maggiore rispetto alla progressività per scaglioni

Da questa comparazione, si può notare che in entrambi i casi viene raggiunto un effetto redistributivo a favore dei contribuenti con un reddito medio-basso. L'imposta personale sul reddito, quindi, con il suo carattere di progressività, si dimostra uno strumento valido per combattere le diseguaglianze all'interno del paese. Ma contrariamente a quanto ipotizzato, il metodo per classi, attualmente in uso in Marocco, ha portato ad una maggiore redistribuzione del reddito. Questo potrebbe essere spiegato dal fatto che il metodo per scaglioni è stato applicato alle stesse fasce di reddito pensate per il metodo per classi. Infatti, essendo le aliquote applicate in modo diverso, è necessaria anche una riprogettazione degli scaglioni per poter sfruttare al meglio la progressività di questo metodo.

È importante, tuttavia, tenere presente che lo studio ha utilizzato, per la comparazione, dati risalenti al biennio 1999-2000, e che quindi, se svolto con dati più recenti, potrebbe portare a risultati diversi. Inoltre, la distribuzione della popolazione e il reddito corrispondente sono stati esaminati per decili, quindi i risultati sono frutto di un'analisi statistica che potrebbe essere approfondita con maggiori informazioni riguardanti le due variabili considerate.

Una raccomandazione per possibili ricerche future potrebbe essere quella di riprogettare le fasce di reddito, sulla base di dati più recenti, e applicare nuovamente il metodo per scaglioni per poter valutare in modo più preciso l'effetto che questo metodo ha sulla redistribuzione del reddito in Marocco.

Bibliografia

Barka, H., Hassainate, M., 2018. *La Lente Evolution Du Système Fiscal Marocain : Les Faits Et Les Enseignements.* European Scientific Journal February 2018 edition Vol.14, No.4.

Beltrame, P. & Mehl, L., 1997. *Techniques, politiques et institutions fiscales comparées.* Presses universitaires de France.

Bensouda N., 19 Febbraio 2014. *La réforme des finances publiques au Maroc: quels constats et quelle stratégie ?* Trésorier Général du Royaume. Parigi: Journée du Maroc à Paris.

Cammett, M., D. I. R. A. W. J., 2015. *A Political Economy of the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press.

Campa, G., 2017. *Economia e finanza pubblica.* I edizione, Utet Università.

Conseil economique et sociale, 2012. *Le système fiscal marocain: développement èconomique et cohèsion sociale.* Cana Print.

Cruce, F., 2011. *Evaluating Value Added Tax in Morocco.* Lund: Department of Economics at the University of Lund.

Csicsmann, L., Erzsébet, N. R., Máté, S. 2017 *The MENA region in the global order:actors, contentious issues and integration dynamics.* Washington D.C.: International Monetary Fund.

Direction Générale des Impôts, 2010. *Bilan des Réformes de la TVA.*

Gigliotti, G., 2005. *Esperienze Internazionali, Marocco.* Ministero del Lavoro e delle Politiche Sociali.

Guilain, D. & Abdeslam, M., 1998. *The Political Economy of Structural Adjustment in Morocco*. In: *Economic Crisis and Political Change in North Africa.* A. Layachi, a cura di Westport, Connecticut: Greenwood Publishing Group, p. 192.

Haut-Commissariat au Plan. *Enquete nationale sur les revenus et les niveaux de vie des menages 2006/2007.* Rabat:Direction de la statistique.

Haut-Commissariat au Plan. 2009. *Les indicateurs sociaux du Maroc en 2009.* Rabat:Direction de la statistique.

Haut- Commissariat au Plan. 2017. *Pauvreté et prospérité partagée au Maroc du troisième millénaire, 2001 -2014.*

International Monetary Fund, 2005. *Morocco: report on Observance of Standards and Codes-Fiscal Transparency Module.* Washington D.C.: International Monetary Fund.

International Monetary Fund, 2014. *Morocco: staff report for the 2013 article IV consultation.* Washington D.C.: International Monetary Fund.

International Monetary Fund, 2004. *Regional economic outlook. Middle East and Central Asia*. Washington D.C.: International Monetary Fund.

Jewell, A., Mansour, M., Mitra, P. & Sdralevich, C., 2015. *Fair Taxation in Middle East and North Africa.* Washington D.C.: International Monetary Fund.

Jnah, A., 2007. *Essai d'analyse de la répartition de la charge fiscale au Maroc.* Rabat: Université Mohamed V.

Khanfor, A., Wazani, Y. E., 2016. *The Moroccan Tax System and the Challenges of Economic Efficiency: Opportunities and Threats.* International Journal of Science and Research (IJSR), V(2).

Khanfor, A., Souaf M., 2016. *L'adhésıon Au Contrôle Fıscal Du Contrıbuable Marocaın : Etude Crıtıque Des Procedures Fıscales.* European Scientific Journal February 2016 edition vol.12, No.4.

Lambert, T., 1985. *Le contribuable face à l'Administration Fiscale*. Psychologie et science administrative, PUF, collection CURAPP, 2, pp. 102-121.

Mansour, M., 2015. *Tax Policy in MENA Countries: Looking Back and Forward.* Washington D.C.: International Monetary Fund.

Ministere de la prevision economique et du plan, 2002. *Repartition des Niveaux de Vie au Maroc.* Rabat: Direction de la Statistique.

Ministère des Finances et de la Privatisation, 2008. *Code Général des Impôts.* Rabat.

Ministère des Finances et de la Privatisation. 2005. *Livre des procedures fiscales.*

Musa McKee, M. K. N. H., 2017. *Demographic and economic material factors in the MENA region*.

Nanga, J. *After fifty years of "independence"*. 12 Agosto 2010. International Viewpoint.

Ncube M., Anyanwu J. & Hausken K., 2013. *Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA.* Tunis, Tunisia: African Developement Bank.

Ndoye A, Ntsama F, Auclair G, Ghiaie H, ElFayoumi K. 2017 *Morocco, selected issues.* Washington D.C.: International Monetary Fund.

Oxford Business Group, 2012. *In Morocco a series of fiscal reforms should help to reduce expenditures.*

Oxford Business Group, 2014. *Changing regulations: Key points of the Finance Law of 2014,* in *Morocco 2014.*

Oxford Business Group, 2015. *Key points of Morocco's Finance Law of 2015.*

Sewell, D. & Thirsk, W., 1997. *Tax reform in Morocco: Gradually Getting It Right.*

Thirsk, *Tax Reform in Developing Countries.*The International Bank of Reconstruction and Development, The World Bank.

Touhami A., Ejjanoui, F., *Impact des politiques fiscales sur la pauvreté et les inégalités au Maroc.* Economic Research Forum (ERF) 24st Annual Conference March, 2018.

Stefanelli, E., 2017. *La Costituzione economica del Marocco: tra commitment liberista e settore pubblico dell'economia.* Federalismi.it, Issue 12.

Stiglitz, J. E., 2014. *Reforming Taxation to Promote Growth and Equity.*

Wilkinson, R. & Pickett, K., 2009. *La misura dell'anima. Perché le diseguaglianze rendono le società più infelici.* Allen Lane, London.

Sitografia

Banca al-Maghrib, 2004. Bank al-Maghrib. [Online] Available at: http://www.bkam.ma/ [Consultato il giorno 1 12 2018].

Brzuskiewicz, S., 2014. www.ilcaffegeopolitico.org. [Online] Available at: https://www.ilcaffegeopolitico.org/15291/lanomala-primavera-del-marocco [Consultato il giorno 15 Febbraio 2019].

Castaldo, A., 2012. www.treccani.it. [Online] Available at http://www.treccani.it/enciclopedia/equita_%28Dizionario-di-Economia-e-Finanza%29/ [Consultato il giorno 03 02 2019].

La Banque Mondiale, 2017. La Banque Mondiale. [Online] Available at: https://donnees.banquemondiale.org/pays/maroc [Consultato il giorno 30 11 2018].

Linda Doman, A. K., 2018. *U.S. Energy Information Administration.* [Online] Available at: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=36292 [Consultato il giorno 15 11 2018].

Mansour, M., 2015. *Fondo Monetario Internazionale.* [Online] Available at: https://www.imf.org/external/index.htm [Consultato il giorno 02 09 2018]

Transparency International, 2017. *Transparency International.* [Online] Available at: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017. [Consultato il giorno 30 11 2018].

Trapani, L., 2015. Contropiano. [Online] Available at: http://contropiano.org/documenti/2015/07/23/la-franciafrica-o-l-impero-neocoloniale-francese-031999 [Consultato il giorno 27 11 2018].

Fonti in arabo

أندرو جويل، وماريو منصور، وبريثا ميت ا ر، وكارلو سد ا رلفيتش 2015 *العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، صندوق النقد الدولي .

وزارة الاقتصاد والمالية. *مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2019*، 13 ربيع الاخر1440 (21 ديسمبر 2018).